الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي
اللجنة العلمية للقسم

الوادي في: 2021/06/15

مستخرج من اجتماع اللجنة العلمية لقسم اللغة والأدب العربي رقم:2021/25

في يوم الثلاثاء الموافق: 2021/06/15 وفي حدود الساعة: 10:30 صباحا اجتمعت اللجنة العلمية لقسم اللغة والأدب العربي وذلك لدراسة عناصر جدول الأعمال التي من ضمنها:

ـ المصادقة على اعتماد مطبوعة الأستاذ (ة): **رشيد بديدة** الموسومة بـ: **محاضرات في أصول النحو**، مقدمة إلى طلبة السنة الثانية ليسانس دراسات لغوية

وبعد الاطلاع على تقارير الخبرة الإيجابية صادقت اللجنة على اعتماد المطبوعة البيداغوجية.

الوادي في: 2021/06/15

رئيس اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية لقسم
اللغة والأدب العربي
د. كمال بن عمر

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية الآداب واللغات **قسم اللغة والأدب العربي**

محاضرات في أصول النحو

دروس موجهة إلى طلبة السنة الثانية دراسات لغوية

(السداسي الثالث)

إعداد الدكتور:

رشيد بديدة

السنة الجامعية:2014-2015م

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، اللهم أخرجنا من ظلمات الجهل والوهم إلى نور المعرفة والعلم ومن وحول الشهوات إلى جنات القربات وبعد:

فهذه محاضرات في أصول النحو موجهة إلى طلبة السنة الثانية فرع الدراسات اللغوية، عمل مؤلفها قدر استطاعته على أن تكون موافقة للبرنامج المسطر من قبل اللجنة العلمية المكلفة بالسهر على وضع البرامج العلمية للمقاييس الجامعية، كما عمل مؤلفها أيضا قدر استطاعته على أن يكون عنوانها الوضوح والدقة. هي محاضرات أقرب ما تكون إلى الخارطة العلمية لمقياس أصول النحو، خارطة تعين الطالب المبتدئ على الإلمام بكثير من معطيات هذا المقياس، وفق أسلوب نحسبه موصلا، بل بليغا في كثير من المواقف، ولكنها في الوقت نفسه لا تعطيه كل شيء، إذ تتركه بسبب أسلوب الإجمال وإيراد بعض النصوص كما هي في مضانها في حاجة إلى العودة إلى المصادر الأساسية.

فهذه المحاضرات إذن تقوم بدورين أساسين: أولهما جعل الطالب يفقه ويتشرب المفاهيم الأساسية في أصول النحو وفق ما ارتضاه أئمة هذا العلم بأسلوب يجمع بين البسط والإجمال، فهي بهذا تشكل تمهيدا أو مقدمة لعلم الأصول، وثانيهما تنمية الملكة البحثية للطالب بسبب الإجمال المذكور وإثبات بعض النصوص كما أثبتها أصحابها، لتحقق له بذلك دوره الأساسي كباحث، إذ ما نعانيه كأساتذة(وهي في الأصل معاناة الطالب) هو إعراض الطالب في خلال رحلة تكوينه الدراسي عن البحث العلمي ومراجعة النصوص في مصادرها الأصلية، إذ يكتفي الطالب

في ذلك بالبحث في الشبكة الرقمية(الأنترنيت)، قانعا بما يلقى إليه دون تثبت ودون مراجعة، حتى تنقضي تلك الرحلة التكوينية دون أي تأصيل يذكر.

لقد حاول المؤلف في هذه المحاضرات أن يعود إلى المضان الأساسية لعلم أصول في حدود ما يملكه من وقت وجهد، كما عاد إلى كثير من المراجع الحديثة التي أسهمت في توضيح كثير من غوامض المواد العلمية التي اشتملت عليها تلك المضان.

وبعد أسأل الله الغفران من كل زلل، وقع في النقل أو التأويل، سائلا منه عز وجل أن ينفع بما تم تقديمه، وأن يزدنا من علمه، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحاضرة الأولى

مدخل: أصول النحو(المصطلح والمفهوم)

1-تعريف النحو

-في اللغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور: (والنَّحْوُ القَصدُ والطَّرِيقُ)،[1] وجاء في المحكم لابن سيده: أن (النَّحْوُ: الْقَصْد، يكون ظرفا واسما، نحاه يَنْحوه ويَنْحاه نَحْواً، وانْتَحاهُ. ونَحْوُ الْعَرَبيَّة مِنْهُ)[2]، وورد في المحكم أيضا عن بعض كلم العرب قولهم:(إِنَّكُم لتنظرون فِي نُحُوٍّ كَثِيرَة. أَي فِي ضروب من النَّحْوِ.)، وورد في المصدر نفسه: (وانْتَحى لَهُ، وتَنَحَّى: اعْتمد.)[3] وكذلك:(وأَنْحَى عَلَيْهِ ضربا: أقبل)،[4] وأيضا: (ونَحا الرجل وانْتَحى: مَال على أحد شقيه، أَو انْحَنَى فِي قوسه)،[5] وأيضا:(والانْتِحاءُ: اعْتِمَاد الْإِبِل فِي سَيرهَا على الْجَانِب الْأَيْسَر، ثمَّ صَار الانتحاء الِاعْتِمَاد فِي كل وَجه. ونحا بَصَره إِلَيْهِ يَنْحُوه ويَنْحاه: صرفه)[6]. وفي اللسان عن ابن بزرج (نَحا الشيءَ يَنْهاه ويَنْحُوه إِذا حَرَّفه ومنه سمي النَّحْوِيُّ لأَنه يُحرّف الكلام إِلى وجوه الإِعراب).[7]وكل تلك الدلالات مجموعة في معنى الاتجاه والتكيف على قصد وشكل معين.

-في الاصطلاح:

يروي ابن منظور في اللسان عن الأزهري أنه: (ثبت عن أَهل يُونانَ فيما يَذْكُر المُتَرْجِمُون العارِفُون بلسانهم ولغتهم أَنهم يسمون عِلْمَ الأَلفاظ والعِنايةَ بالبحثْ عنه نَحْواً ويقولون كان فلان من النَّحْوِيينَ ولذلك سُمي يُوحنَّا الإِسكَنْدَرانيُّ يَحْيَى النَّحْوِيَّ للذي كان حصل له من المعرفة بلغة اليُونانِيّين)،[8]وجاء في اللسان أيضا (والنَّحْوُ إِعراب الكلام العربي).[1]

---

[1] لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري،ط1، دار صادر، بيروت،ج1، 309.

[2] المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تح:: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2000، ج4، ص20.

[3] المرجع السابق، ص21.

[4] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[5] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[6] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[7] لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري،ط1، دار صادر، بيروت،ج1، 309.

[8] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ويروي ابن منظور عن ابن السكيت (أَنّ أَبا الأَسود الدُّؤليَّ وضع وجُوه العربية وقال للناس انْحُوا نحْوه فسمي نَحْواً)،[2]

أما ابن جني فيقول معرفا النحو: (هو انتحاء سَمْت كلامِ العرب في تصرفه من اعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطقَ بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا، كقولك قصدت قصداً، ثم خصّ به انتحاء هذا القَبِيل من العلم كما أنّ الفقه في الأصل مصدر فقِهت الشيء: أي عرفته، ثم خصّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم، وكما أن بيت الله خُص به الكعبة وإن كانت البيوت كلّها لله وله نظائر في قصر ما كان شائعاً في جنسه على أحد أنواعه).[3]

ونقل السيوطي عن ابن عصفور قوله: (النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها).[4]

ونُقِل عن الخضراوي قوله:(النحو علم بأقيسة تغيير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب).[5]

وفي كتابه علم اللغة العربية يقدم الأستاذ محمود فهمى حجازي دراسة وافية عن مفهوم مصطلح النحو وعن البدائل المصطلحية التي رافقته في المفهوم وعن مسيرة الرفقة بينه وبين علم الصرف، ومن المواد العلمية التي استخرجناها من كتابه: أن علماء اللغة أطلقوا مصطلحين على دراسة بنية اللغة من جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية في التراث العربي اسمين اثنين، والمصطلحين هما النحو وعلم العربية، ويرجع مصطلح النحو–حسب الدراسة– إلى القرن الثاني الهجري، وقد ظل مستخدمًا لوصف هذا المجال من مجالات البحث إلى يومنا هذا، ومن الكتب التي صنفت بأنها من كتب النحو كتاب سيبويه؛ فقد وصفه أبو الطيب اللغوي بأنه قرآن النحو كما

---

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، عالم الكتب، بيروت، تح: محمد علي النجار، ج1، ص34.

[4] الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق،ط2، 2006، ص24.

[5] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وصف سيبويه بأنه أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، ويضم النحو بهذا المعنى مجموعة الدراسات التي تصنف في علم اللغة الحديث في إطار الأصوات وبناء الكلمة وبناء الجملة. لقد كان كتاب سيبويه أقدم كتاب وصل إلينا في النحو العربي وصاحبه لم يقسمه إلى موضوعات كبرى متميزة، وإنما اكتفى بحشد الأبواب الكثيرة متتابعة؛ فقد بدأ كتابه بقضية الإعراب وانتقل منها إلى عدد من القضايا الخاصة ببناء الجملة، وعندما تحول بعد ذلك إلى الأبواب الخاصة بالأبنية الصرفية وجد لزامًا عليه أن يفسر بعض الأبنية في ضوء البحث الصوتي فجاءت الأبواب الخاصة بالأصوات في آخر كتابه. لم يضع سيبويه مصطلحات تميز في وضوح قطاعات الأصوات وبناء الكلمة وبناء الجملة، فكل هذا يدخل عنده في مجال واحد هو مجال النحو.[1]

هذا الفهم والمعنى العام والواسع للنحو ظل الباحثون يستخدمونه طيلة القرون الأولى للهجرة في أكثر الأحوال، وكما رأينا في تعريف ابن جني فالنحو يضم مجالات: الإعراب، التثنية، الجمع، التحقير، التكسير، الإضافة، النسب، التركيب وغير ذلك.[2]

فالنحو بالمفهوم الذي وضعه ابن جني يضم الدراسات التي تقع في الدرس الحديث في إطار بناء الكلمة إلى جانب ما يتعلق ببناء الجملة، وظل كثير من النحويين زمنا طويلا يعدون النحو شاملا لكل هذه الدراسات، وهكذا فقد ألف ابن الحاجب "الكافية" في النحو متناولا فيه القضايا الخاصة بالإعراب وبناء الجملة بينما خصص لبناء الكلمة كتابا آخر هو "الشافية"، ولكنه على الرغم من هذا التقسيم ظل ابن الحاجب يعد "التصريف" قسما من النحو لا قسيما له.[3]

إن التحديد الواسع للنحو بدأ يتقلص عندما استخدم مؤلفون آخرون كلمة "النحو" بمدلول أضيق، فقصروا استخدام هذه الكلمة على البحث في بناء الجملة، وبهذا المعنى استقر المصطلح في القرون المتأخرة للحضارات العربية الإسلامية، وهناك مصطلح آخر مطابق لمصطلح النحو في المجال، وهو مصطلح "العربية" أو "علم العربية"، وهو اصطلاح خاص تقريبا بالمغاربة والأندلسيين حيث كانوا يستعملونه أكثر في مؤلفاتهم، في الوقت الذي كان فيه المشارقة يميلون إلى مصطلح النحو.[4]

---

[1] ينظر: علم اللغة العربية، محمود فهمى حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص59-60.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص60.

[3] ينظر: المرجع السابق، ص60-61.

[4] ينظر: المرجع السابق، ص63-64.

ويقرر الأستاذ محمود فهمي حجازي بعد تتبع طويل لمسيرة النحو والصرف في التأليف والتوأمة أن (مصطلح الصرف الذي استقر في الاستخدام المدرسي بعد ذلك...اصطلاح متأخر نسبيا. فالسكاكي، ت617هـ، استخدم مصطلح الصرف في حديثه عن الأحكام الخاصة ببنية الكلمة، وبهذا المعنى ذكر طاشكبري زاده علم الصرف. ويلاحظ عند هؤلاء المؤلفين المتأخرين أن الصرف عندهم ليس جزءا من النحو، بل هو قسيم النحو. وهكذا استقر مجال عالم النحو عندهم باعتبار أنه دراسة الإعراب وبناء الجملة في مقابل الصرف الذي يتناول بنية الكلمة.)[1]

والنحو يختلف عن الإعراب، إذ هو أعم منه وأشمل، فالأخير مجاله فقط أواخر الكلم، بينما الأول يضم كل العمليات التي تتعلق بالنظم من تقديم وتأخير وحذف وذكر وما إلى ذلك مما حده ابن جني في تعريفه أما الإعراب فهو عند ابن جني (الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى إنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام سِرْجاً واحداً لأُستبهم أحدهما من صاحبه).[2]

وأصل مصطلح الإعراب متأت من العرب (وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان ومنه قوله في الحديث الثيّب تُعرِب عن نفسِها والمُعْرب صاحب الخيل العِرَاب)[3]

وقد جاء الإعراب لتمييز المعاني يقول ابن جني:(ولما كانت معاني المسمَّين مختلفة كان الإعراب الدالّ عليها مختلفاً أيضاً وكأنه من قولهم عَرِبت معدته أي فسدت كأنها استحالت من حال إلى حال كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة)[4]

2-تعريف لفظ الأصول

-في اللغة:

جاء في كتاب العين للخليل: أن (الأصلُ أسفَلُ كُلِّ شيءٍ)،[5] وجمعه في اللسان: (أُصول لا يُكَسَّر على غير ذلك) [1] ومنه ما ورد في كتاب العين أيضا: (استَأْصَلَتْ هذه الشَّجَرةُ أي ثَبَتَ

---

[1] المرجع السابق، ص64.

[2] الخصائص، ج1، ص35.

[3] المرجع السابق، ص36.

[4] المرجع السابق، ص37.

[5] العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،ج7 ، ص156

أصلُها)،[2] وأيضا:(استَأْصَلَ اللهُ فلاناً أي لم يَدَعْ له أصلاً)،[3] وورد أيضا:(إنَّ النَّخْلَ بأرضنا أصيلٌ أي هو بها لا يَفْنَى ولا يَزول)،[4] ويقال:(فلانٌ أصيلُ الرأيِ وقد أَصُلَ رأيُه أَصالةً وإنَّه لأصيلُ الرأيِ والعَقْل).[5] وفي اللسان:(أَصُل الشيءُ صار ذا أَصل)"[6] و(أَصَل الشيءَ قَتَله عِلْماً فعَرَف أَصلَه),[7] و(رجل أَصيل له أَصْل)،[8] و(لا أَصْل له ولا فَصْل الأَصْل الحَسَب والفَصْل اللسان).[9]

3-تعريف المركب العلمي: أصول النحو:

أصول النحو: يعرفه ابن الأنباري بقوله: (أصول النحو أدلة النحو التي تفرَّعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلَّة الفقه التي تنوَّعت عنها جملته وتفصيله).[10]

ويعرفه السيوطي مفصلا قول ابن الأنباري بقوله:(**علم** يبحث فيه عن **أدلة النحو الإجمالية**, **من حيث هي أدلته** , و**كيفية الاستدلال بها** , و**حال المستدل**).[11]

وقد فصل ما قاله مجملا فيما يلي:

- ✓ فقوله: **علم** (أي صناعة فلا يرد ما أورد على التعليل به في حد أصول الفقه , من كونه يلزم عليه فقده , إذا فقد العالم به , لأنه صناعة مدونة , مقررة وجد العالم به, أم لا).[12]
- ✓ وقوله: **عن أدلة النحو** (يخرج كل صناعة سواه , وسوى النحو).[13]
- ✓ وقوله: **الإجمالية** (احتراز في البحث عن التفصيلية , كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار).[1]

---

[1] لسان العرب، ج11، ص16.

[2] العين،ج7 ، ص156.

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[5] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[6] لسان العرب، ج11 ص16.

[7] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[8] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[9] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[10] الإغراب في جدل الإعراب، ص80.

[11] الاقتراح، ص21.

[12] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[13] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

- ✓ وقوله (من حيث هي أدلته): (بيان لجهة البحث عنها, أي البحث عن القرآن بأنه حجة في النحو, لأنه أفصح الكلام, سواء كان متواترا أم آحادا, وعن السنة كذلك بشرطتها الآتي, وعن كلام من يوثق بعربيته كذلك وعن إجماع أهل البلين كذلك, أي إن كلا مما ذكر يجوز الاحتجاج به دون غيره , وعن القياس وما يجوز من العلل فيه وما لا يجوز).[2]
- ✓ وقوله: و**كيفية الاستدلال بها:** (أي عند تعارضها ونحوه , كتقديم السماع على القياس واللغة الحجازية على التميمية إلا لمانع , وأقوى العلتين على أضعفهما , وأخف الأقبحين على أشدهما قبحا , إلى غير ذلك).[3]
- ✓ وقوله: **(وحال المستدل):** (أي المستنبط للمسائل من الأدلة المذكورة, أي صفاته وشروطه, وما يتبع ذلك من صفة المقلد والسائل).[4]

وأدلة النحو الغالبة حسب السيوطي أربعة:(سماع, وقياس, وإجماع، واستصحاب حال)،[5] وقد جمع ذلك مما ذكره ابن جني في خصائصه متفرقا، وابن الأنباري في كتابه الإغراب في جدل الإعراب حيث يقول: (أقسام ادلة النحو ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال، ومراتبها كذلك وكذلك استدلالاتها)؛[6] فزاد ابن جني الإجماع ولم يذكر الاستصحاب، وزاد ابن الأنباري الاستصحاب ولم يذكر الإجماع, فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية.[7]

---

[1] المرجع السابق، ص22.

2 المرجع السابق، الصفحة نفسها.

3 المرجع السابق، ص23.

4 المرجع السابق، الصفحة نفسها.

5 المرجع السابق،ص21-22.

6 الإغراب في جدل الإعراب، ص81.

7 الاقتراح، ص22.

المحاضرة الثانية:

أصول النحو 1: النشأة والمرجعيات

1-ظهور مصطلح أصول النحو ودلالته الأولية:

ورد مصطلح أصول النحو كثيرا في المؤلفات التي أرخت لبدايات النحو العربي وتطوره، ولكن واضح أن المصطلح لم يكن يدل على ما صار يعنيه بعد استقراره علما قائما بذاته.

وقد ورد مصطلح أصول النحو بمعنى القواعد النحوية الأولى أو القواعد الأساس أو القواعد الأساسية أو الأصول النحوية الثابتة[1] في إحدى الروايات المشهورة لنشأة النحو فقد روي أن (أبا الأسود الدؤلي دخل إلى ابنته بالبصرة فقالت له يا أبت ما أشد الحر رفعت أشد فظنها تسأله وتستفهم منه أي زمان الحر أشد فقال لها شهر ناجر يريد شهر صفر الجاهلية كانت تسمي شهور السنة بهذه الأسماء فقالت يا أبت إنما أخبرتك ولم أسألك فأتى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فقال يا أمير المؤمنين ذهبت لغة العرب لما خالطت العجم وأوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحل فقال له وما ذلك فأخبره خبر ابنته فأمره فاشترى صحفا بدرهم وأمل عليه الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء لمعنى وهذا القول أول كتاب سيبويه ثم رسم **أصول النحو** كلها فنقلها النحويون **وفرعوها**)[2]

ظل المصطلح دون تطور مستخدما المعنى نفسه في كل حديث عن الأبواب والقواعد الأساسية للنحو، وكتاب أصول النحو لأبي بكر بن السراج لدليل على ما ذكرنا وقد رتبه الأستاذ محمود فهمي حجازي الثالث بعد الكتاب والمقتضب، يقول: (ويعد كتاب أصول النحو لابن السراج الكتاب النحوي الثالث بعد كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد، فإذا كان ابن السراج هو صاحب أول محاولة لتحقيق كتاب سيبويه فهو إلى جانب هذا مؤلف "أصول النحو").[3]

---

[1] أصول النحو، دراسة في فكر الانباري، محمد سالم الصالح، دار السلام، ص43.

[2] الأغاني، أبي الفرج الأصفهاني، تحقيق : سمير جابر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، الصفحة:347 الجزء 12

[3] علم اللغة العربية، محمود فهمى حجازي، الصفحة 89.

فـكتاب الأصول قام بعمل تنظيمي ضخم إذ أن (مسائل النحو والصرف لم تكن مقسمة مبوبة في كتاب سيبويه ومن جاء من بعده على النحو الذي ألفناه في كتب المتأخرين فكثيرا ما تختلط البحوث النحوية والصرفية وتشتبك بغيرها من موضوعات تتعلق باللهجات العربية، والقراءات المختلفة، لكن ابن السراج أول من بوبها وهذب مسائلها وبحثها بحثًا علميًّا مقارنا بين ما جاء في كتاب سيبويه وما أخذ له وعليه من شروح واستدراكات في "تصريف" المازني وكتاب "المقتضب" للمبرد وكتب الأخفش وكتب الكوفيين).[1]

وقد قيل في شأنه: أنه (بقي على كثرة ما ألف قبله وبعده في النحو...أول كتاب في مضماره، فقد أثنى عليه القدماء ووصفوه بأجل الأوصاف مثل قولهم: أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه، وقولهم: كان النحو مجنونا فعقله ابن السراج بأصوله "ونصوا على أنه" أول كتاب جمع أصول العربية معتمدا على كتاب سيبويه مختصرا مسائله مرتبا أبوابه أحسن ترتيب، معولا على مسائل الأخفش والكوفيين. مخالفا لأصول البصريين).[2]

2-أصول النحو قبل استوائها علما مستقلا:

الحقيقة أن أصول النحو ظهرت مع بدايات النحو العربي،[3] إذ(مارسها النحاة الأوائل تطبيقا في محاولاتهم التقعيدية المبكرة وفي مصنفاتهم)،[4] انطلاقا من عملية تسجيل المدونة الفصيحة إلى (الحديث عن السماع وما فيه من إطراد وشذوذ)،[5] إلى قياس وتعليل الحضرمي إلى ظهور التعليل كملمح ونظرية بارزة لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي.

---

[1] الأصول في النحو، أبو بكر محمد ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ج1، ص6.

[2] الأصول في النحو، ص5-6.

[3] الموجز في أصول النحو، أحمد الشايب عرباوي، ط1، مطبعة مزوار، الوادي، 2019، ص8.

[4] أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، ص43.

[5] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

أما عن العلم في شكله التنظيري فقد كان ظهوره في شكل متداخل مع مباحث نظرية أخرى مع ابن جني في كتابه الخصائص، أما عن ظهوره علما مستقلا فقد كان مع ابن الأنباري في رسالته لمع الأدلة في أصول النحو.

إن قول بعضهم بظهور علم أصول النحو في القرن الرابع مع بحوث ابن جني في خصائصه معناه (بداية ظهور البحوث النظرية الأصولية مفصولة عن جانبها التطبيقي)،[1] أم البحوث التطبيقية فقد أشرنا إلى أنها بدأت مع بدايات النحو العربي.

[1] المرجع السابق، ص9.

المحاضرة الثالثة

أصول النحو 2: المؤلفات الأولى في أصول النحو.

ذكرنا في المحاضرة السابقة أن علم أصول النحو ظهر في شكله التنظيري متداخلا مع مباحث نظرية أخرى مع ابن جني في كتابه الخصائص، وقبله نجد أن الزجاجي ألف كتابا أسماه (الإيضاح في علل النحو)، وهو كتاب يدخل في إطار البحوث الأصولية النحوية، ولكنه متداخل مع التطبيق؛ إذ يذكر الزجاجي الباب النحوي ثم يعلل لمسائله على اختلاف المدارس كما نجده يفرد فصلا خاصا بالعلة وأقسامها،[1] أما عن ظهوره علما مستقلا فقد كان مع ابن الأنباري في رسالته لمع الأدلة في أصول النحو، وفيما يلي نوضح بشيء من التفصيل لأهم المؤلفات الأولية في هذا العلم.

1-الإيضاح في علل النحو للزجاجي:

من البحوث التي تنتمي إلى المباحث الأصولية النحوية في كتاب الإيضاح حديثه عن العلل وذكره بأنها(ليست موجبة كالعلل الفلسفية من حيث كونها موجبة للمعلول، وأنها متى وجدت وجد بالضرورة، وإنما هي علل مستنبطة من المعلول بعد وجوده)،[2] كما نجد الزجاجي يقسم العلل و(يجعلها ثلاثة: تعليمية، وقياسية ،وجدلية نظرية)،[3] وهو بذلك يصنع أول تقسيم للعلل فيما نعلم، إذ كانت العلماء يعللون لمسائل النحو دون تصنيف لعللهم، وهو بذلك قد قام بعمل استقرائي نظري للعلل يسجل له في علم أصول النحو، وسنفصل في تلك العلل في موضعها بإذن الله.

---

[1] ينظر: الموجز في أصول النحو، أحمد الشايب عرباوي، ص9.

[2] ينظر: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح، مازن المبارك، ط2، دار الفكر، دمشق، 1984، ص61-62.

[3] المرجع السابق، ص62.

2-الخصائص لابن جني:

من الكتب الأصولية النحوية كذلك الخصائص لابن جني، و(هو من أوائل العلماء الذين أصلوا لعلوم العربية)،[1] وقد ذكر ذلك السبق في مقدمة كتابه فيقول:(ذلك أنّا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوّله وقد تُعلّق عليه به وسنقول في معناه، على أن أبا الحسن قد كان صنّف في شيء من المقاييس كتيباً إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه وكفيناه كُلْفة التعب به).[2]

ألف ابن جني خصائصه؛ ليبحث النظام العام للغة، منطلقا من تمثله لآراء أستاذه أبي علي الفارسي، حيث شرح عموميات اللغة في مستهل هذا الكتاب،[3] من ذلك حديثه عن الفصل بين الكلام والقول، القول على اللغة وما هي، باب القول على النحو، الإعراب، البناء، أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح، علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟ القول على الاطراد والشذوذ، السماع وشروطه ، القياس وتعارضه مع السماع ، الاستحسان، باب العلل وما يتصل بها، إجماع أهل العربية متى يكون حجة، وغير ذلك من المباحث النظرية الأصولية،[4] كما ذكر الكتاب كثير من الخصائص العامة للغة العربية ، من الأبواب التي تتكلم في ذلك: باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون، باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير،باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، باب في الاشتقاق الأكبر، باب في الإدغام الأصغر، باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني.[5]

---

[1] أصول التفكير النحوي عند ابن جني، حسين علي حسين الفتلي، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، كانون أول، العدد 14، 2013، ص535.

[2] الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق : محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت، ج1، ص2-3

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4] ينظر، الخصائص، الجزء الأول، الجزء الثاني.

[5] ينظر الخصائص، الجزء الثاني.

إذن فكتاب الخصائص مزيج بين الحديث عن مسائل ابتدائية عامة في اللغة كحديثه عن اللغة والكلام والإعراب والبناء وبين الحديث عن أسرار لغوية تتعلق بشكل بمستويات اللغة صوتيا وصرفيا ونحويا ومعجميا كحديثه عن مسألة تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، والاشتقاق وأنواعه، وبين الحديث عن الأصول النحوية العامة التي صنعت القواعد اللغوية، والتي نحن بصدد البحث عن حجمها وكيفها في هذا الكتاب. ولهذا لم يعده بعضهم كتابا في أصول النحو، ولو في هذا الرأي شيء من الإجحاف، فأغلب المسائل المتعلقة بالعلم المذكور مبثوثة في أبواب الكتاب، لدرجة دفعت البعض إلى القول أن (الذي يتأمل في كتاب الخصائص يصل إلى نتيجة مفادها أن الذين كتبوا في أصول النحو العربي وقوانين العربية هم عيال على ما كتبه ابن جني).[1]

3-لمع الأدلة في أصول النحو:

يرى الأستاذ سعيد الأفغاني أن رسالة ابن الأنباري لمع الأدلة في أصول النحو هي أول ما صنع في هذا العلم من مؤلفات فـ(التطلع إلى أن يكون للعربية علوم وقواعد وأصول على مثل ما للشريعة، أمنية داعبت همم الكثير من العلماء منذ المائة الثانية للهجرة، فمحاكاة أهل الأدب واللغة أهل الحديث في فن الرواية والعناية بالسند معروفة، وكذلك تقليدهم مدرسة الرأي في الفقه في تعليل الأحكام حدثهم على أن يجدوا لأحكام العربية عللا تشبه تلك من جهة، وتشبه من جهة ثانية علل المتكلمين الذين اعتمدوا العقل والمنطق سلاحين في دعوتهم إلى فلسفة العقيدة؛ فكان للنحاة احتجاج بقواعد تشبه ما للمحدثين، وقياس وعلل يشبهان ما للفقهاء والمتكلمين، ثم عنوا بمسائل الخلاف عناية الفقهاء بخلافهم. وكان من الطبيعي أن تكون خطا النحاة متأخرة في الزمن، ومقلدة غير مبدعة، ثم متعثرة غير ماضية ولا حاسمة؛ وذلك للفارق العظيم بين طبيعة علوم الشريعة وطبيعة علوم اللغة)[2] وهو يرى أن ما أنجز قبل ابن الأنباري ما إلا (محاولات جزئية في مسائل

[1] أصول التفكير النحوي عند ابن جني، مرجع سابق، ص 535.

[2] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، مقدمة التحقيق، ص18-19

قام بها نوابغ أقوياء كالفارسي وابن جني، لكن أحدا لم يحاول وضع تصميم لفن أصولي في اللغة كما فعل أهل الشريعة حتى جاء ابن الأنباري).[1]

والأفغاني يرى أن ذلك الحلم الذي راود علماء اللغة استمر حتى المئة السادسة حين جاء ابن الأنباري الذي حقق الحلم لوحده، وسجل في تاريخ العربية أوليات ثلاثا حين أسس الفنون الآتية لأول مرة: [2]

– فن جدل الإعراب، وضع له كتاب الإغراب في جدل الإعراب

– فن الأصول للنحو، على نسق فن الأصول للفقه، وقد وضع له كتاب "لمع الأدلة"

– فن "الخلاف" بين المذاهب النحوية وألف له كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين)

والأستاذ سعيد الأفغاني يرى–على الرغم من سبق ابن جني للأنباري في كثير من المباحث الأصولية– أن الأنباري هو الحائز لقصب السبق في هذا العلم، حيث نجده يقول: (وظاهر أن دراسة هذا الفن حلقة عليا بعد دراسة النحو نفسه، وقد طمح ابن جني أن يكون مؤسسا لهذا الفن، وقد أشار إلى محاولة النحويين واللغويين أن يحوموا حوله، فسجل في كتابه "الخصائص" استمداد علوم اللغة من علوم الشريعة واحتذاء النحويين حذو علماء الشريعة، وأشار إلى كتب الإمام محمد صاحب أبي حنيفة بقوله: "وكذلك كتب محمد بن الحسن –رحمه الله– ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق". لكن الله شاء أن تكون هذه السابقة لابن الأنباري بعد ابن جني بمائتي سنة)[3] والظاهر أن موقف الأفغاني غير مبرر على الإطلاق، اللهم إن كان يقصد أن ابن الأنباري اعتبره علما مستقلا قائما بذاته.

---

[1] المرجع السابق، ص19.

[2] المرجع السابق، ص19–20

[3] من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ، مكتبة الفلاح، ص153.

ويؤيد الأستاذ محمود فهمي حجازي رأي الأفغاني فيقول:(وكان ابن الأنباري أول من اعتبر علم أصول النحو أي مناهج البحث النحوي علمًا قائمًا بذاته، وقد ألف فيه محتذيًا حذو المؤلفين في علم أصول الفقه).[1]

4-الاقتراح في أصول النحو للسيوطي:

يرى الأستاذ سعيد الأفغاني أن كتاب الاقتراح للسيوطي كان يعد الوحيد في هذا المجال إلى غاية نشره كتاب لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري محققا ليتم التنبيه على أنه هو الأصل الذي استقى منه السيوطي في "الاقتراح" و"المزهر" وغيرهما, والغريب أن مؤلف الاقتراح حسب الأفغاني لم يشر إلا إشارة خفية إلى مصدره الأصلي محاولا حجبه عن الأنظار.[2]

يقول السيوطي واصفا كتابه:(فهذا كتاب غريب الوضع, عجيب الصنع, لطيف المعنى, طريف المبنى, لم تسمح قريحة بمثاله, ولم ينسج ناسج على منواله, في علم لم أسبق إلى ترتيبه, ولم أتقدم إلى تهذيبه, وهو أصول النحو, الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه, وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين, وتشتت في أثناء كتب المصنفين, فجمعه وترتيبه صنع مخترع, وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع, لأبرز في كل حين للطالبين, ما تبتهج به أنفس الراغبين).[3]

والأفغاني يرى أنه ما من بأس يرى في أن يؤلف السيوطي في علم أصول النحو ولكن الغريب هو ادعاء الأولية، على الرغم من ذكر السيوطي أنه اطلع بعد تأليفه لاقتراحه على ما ألفه ابن الأنباري إلا إنه أبقى على دعوى الأولية في مقدمته، يقول الأفغاني:(وسوف يدهش القارئ إذا علم أن أكثر فصول (لمع الأدلة) في الأصول مدرج ببعض اختصار يسير في كتاب السيوطي(الاقتراح) البالغ مئة صفحة، وأنه نقل فيه كثيرا عن كتب ابن الأنباري الثلاثة: الانصاف، والإغراب ولمع الأدلة؛ بل نقل عن ابن الانباري أيضا في كتابه(المزهر)، فمن الغريب

---

[1] علم اللغة العربية، محمود فهمى حجازى دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الصفحة: 69

[2] من تاريخ النحو العربي، ص153

[3] الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تح: عبد الحكيم عطية، ط2، دار البيروتي، دمشق، 2006 ، ص15.

جدا أن يدرج الكتابين في كتابه[1] ثم يبقي أول المقدمة التي كان فيها دعوى الأولية على حالها التي رآها القارئ بعد أن أقر السيوطي بأنه في كتابه عيال على ابن الأنباري)[2]

بقي أن نذكر للأمانة أن السيوطي يعترف أنه أخذ كثيرا من مواد الكتاب العلمية من الخصائص لابن جني ولكنه يرى كتبه أكثر دقة وترتيبا يقول:(واعلم أني قد استمديت في هذا الكتاب كثيرا من كتاب الخصائص لابن جني, فإنه وضعه في هذا المعنى, ليس مرتبا, وفيه الغث والسمين, والاستطرادات, فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى, بأوجز عبارة, وأرشقها, وأوضحه, معزوا إليه, وضممت إليه نفائس أخر, ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة, والعربية, والأدب, وأصول الفقه, وبدائع استخرجتها بفكري).[3]

[1] وقد ذكر السيوطي نفسه أنه نقل بعض المواد العلمية من كتب الأنباري بعد تمام كتابه الاقتراح حيث يقول: (ثم رأيت الكمال ابن الأنباري قال في كتابه (نزهة الألباء في طبقات الأدباء):" علوم الأدب ثمانية: اللغة, والنحو, والتصريف, والعروض, والقوافي, وصنعة الشعر, وأخبار العرب, وأنسابهم". ثم قال: " وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو, وعلم أصول النحو... وقد أخذت من الكتاب الأول اللباب وأدخلته معزوا إليه في خلل هذا الكتاب, وضممت خلاصة الثاني في مباحث العلة، وضممت إليه من كتابه الثاني (الأنصاف في مباحث الخلاف) جملة، ولم أنقل من كتابه حرفا إلا مقرونا بالعزو إليه ليعرف مقام كتاب من كتابه ويتميز عند أولي التمييز جليل نصابه) ينظر: المرجع السابق، ص 16-17.

[2] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص21-22

[3] المرجع السابق، ص15-16.

المحاضرة الرابعة

السماع مفهومه وشروطه

1-مفهوم السماع:

في اللغة: جاء في أساس البلاغة: في مادة سمع "س م ع": (وذهب سمعه في الناس: صيته...وهذا حسن في السماع وقبيح في السماع. وأصاب فلاناً سماع سوء، وباتوا في لهو وسماع، وغنتهم مسمعة ومسمعات).[1]

وفي تهذيب اللغة للأزهري:(السّماع: اسم ما استلذت الأذن من صوت حسن. والسماع أيضاً ما سمعت به فشاع وتكلم به. والسامعتان: الأذنان من كل ذي سمع).[2]

وفي القاموس المحيط:(السَّمْعُ : حِسُّ الأُذُنِ والأُذُنُ وما وَقَرَ فيها من شيءٍ تَسْمَعُه، والذِّكْرُ المَسْموعُ... وسَمْعَكَ إليَّ أي : اسْمَعْ مِنِّي، وقالوا : أخَذْتُ عنه سَمْعاً وَسماعاً جاؤوا بالمَصْدَرِ على غيرِ فِعْلِه وقالوا : سَمْعاً وطاعةً. والمِسْمَعُ كمِنْبَرٍ : الأُذُنُ كالسامِعَةِ...وهو مِنِّي بِمَرْأًى وَمَسْمَعٍ : بِحَيْثُ أراهُ وأسْمَعُ كَلامَهُ... والسِمْعُ بالكسر : الذِكْرُ الجميلُ...والتَّسْميعُ : التَّشْنيعُ والتَّشْهيرُ وإزَالةُ الخُمولِ بِنَشْرِ الذِّكْرِ والا سْماعُ).[3]

في الاصطلاح: السماع هو الأصل الأول من أصول النحو العربي،[4] ويقابله في أصول الفقه الكتاب والسنة،[5] ومصطلح السماع يصطلح عليه ابن الأنباري بالنقل الذي يعرفه على أنه:(الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة).[6]

---

[1] أساس البلاغة، للزمخشري

[2] تهذيب اللغة للأزهري

[3] القاموس المحيط، 943، 944، ج1.

[4] أصول النحو العربي، محمود نحلة،ط1، دار العلوم العربية، بيروت، 1987، ص31.

[5] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[6] لمع الأدلة، ص81.

ويعرفه السيوطي (مستخدما لفظ السماع لا النقل) قائلا: (وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته, فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين).[1]

والنقل بهذه الحدود يُخْرِجُ من دائرته:

- ما جاء في كلام غير العرب من المولدين،[2] أي الذين هما خارج مجال المدونة اللغوية الفصيحة التي حدها العلماء بحدود زمنية ومكانية تمثل مجال الفصاحة.
- الكلام المتصف بالشذوذ، وهو الكلام القليل غير المطرد.[3]
- ما نقل بطريقة غير صحيحة؛ أي ما جاء مخالفا لطرق النقل التي ارتضاها علماء اللغة.

والظاهر أن تعريف ابن الأنباري كان أكثر دقة، فيما ركز السيوطي على الموثوقية بشكل عام.

إذن فالمسموع أو السماع أو النقل أو المنقول يشمل ثلاثة مدونات مختلفة في كيفيتها: أولها وأقواها ترتيبا القرآن الكريم، وثانيها كلام العرب أو الحديث النبوي الشريف والترتيب بينهما هو محل خلاف سنظهره في محله، وما ذكر من شروط للسماع يمثل العام من ذلك وإلا فلكل مدونة شروطها وأحكامها الخاصة نذكرها في موضعها بإذن الله.

فقد كان للقرآن الكريم قراءات متعددة قسمت بين المتواترة والشاذة وقد اختلف في الاحتجاج بالأخيرة في النحو واللغة كما اختلف في الاحتجاج بها قبل ذلك في التعبد بها، كما كان الحديث النبوي الشريف محل خلاف في الاحتجاج به لروايته بالمعنى، فقد رأى الاحتجاج به طائفة من العلماء فيما أعرض عن ذلك آخرون، وأما كلام العرب فوضعوا له شروطا دقيقة تخص كلا من المصدر اللغوي المأخوذ عنه بمعنى العربي الفصيح، والناقل والمنقول. كل ذلك من أجل استخلاص لغة صافية يمكن أن تكون صالحة لاستخلاص نحو عربي أصيل يمكنه أن يتكفل

---

[1] الاقتراح، ص39.

[2] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

بالأسباب التي نشأ من أجلها، من ذلك حفظ لغة القرآن من اللحن، أو اكتشاف أسرار اللغة بشكل عام ولغة القرآن بشكل خاص، أو غيرها من الأسباب التي ذكرت في نشأة النحو عند العرب والمسلمين.

في المحاضرات الثلاث التالية: سيتم التطرق بالتفصيل لمصادر السماع الثلاث: (القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب)، وشروطها الخاصة.

2-الاختلاف في مصطلحي السماع والنقل:

إن الملاحظ حين التعرض لمصطلح السماع وجود مصطلح آخر قريب منه في المعنى؛ فابن جني والسيوطي: يستخدمان مصطلح السماع، فيما نجد ابن الانباري مستخدما مصطلح النقل فما الفرق بينهما وما السر في تفرد ابن الأنباري بمصطلحه؟

يرى الأستاذ محمود نحلة أن السماع بمصطلح السيوطي مرادف للنقل بمصطلح ابن الأنباري،[1] وهو يرى أن ابن الأنباري لعله آثر مصطلح النقل، ليلمح إلى أن مصادر النحو نوعان، منقولة، ومعقولة؛ فالمنقول: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وما نقل من كلام العرب، وأما المعقول فالقياس واستصحاب الحال، فالأمر في الأول منوط بالنقل دون العقل، أما الأمر في الثاني فلا يكون إلا بإعمال العقل.[2]

كما هناك افتراض آخر ذكره الأستاذ، وهو أن ابن الأنباري، آثر مصطلح النقل؛ لأن السماع قد يجعل السامع يشعر بأن نقل الناقل قد تم سماعه من مصدره الأصلي، دون فاصل، وعلى ذلك فالنقل أعم؛ إذ هو شامل للنقل المباشر وغير المباشر.[3]

3-المتواتر والآحاد في السماع أو النقل:

ينقسم السماع أو النقل حسب ابن الأنباري إلى قسمين: تواتر وآحاد:

---

[1] أصول النحو العربي، محمود نحلة، ص31.

[2] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المتواتر: هو المتصل السند، وهو في المدونة اللغوية العربية لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم.[1]

الآحاد: الآحاد من الواحد؛ أي الفرد الواحد، وهو في المسموع ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر. وهو دليل مأخوذ به.[2]

4-في شرط نقل المتواتر:

يقول ابن الأنباري:(اعلم أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب؛ فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم الاتفاق على الكذب)،[3] فذلك العدد يجعل ادعائهم الكذب مستحيلا أي غير ممكن؛ فقد يتفق الفرد والاثنان والثلاثة وحتى العشرة والعشرين، ولكن أن يتفق عدد كبير جدا على الكذب فهذا أمر مستحيل مثل السبعين أو أكثر، يقول ابن الأنباري مبينا الخلاف في عدد نقلة الخبر المتواتر:(ذهب قوم إلى أن شرطه أن يبلغوا سبعين، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا أربعين، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة، والصحيح عندي هو الأول)[4]

5-في شرط نقل الآحاد:

يقول ابن الانباري:(اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا: رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبدا كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، وإن لم تكن من الفضيلة في شكله؛ فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل منه، ويقبل نقل العدل الواحد، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره)[5]

---

[1] لمع الأدلة، ص83.

[2] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4] لمع الأدلة، ص84-85.

[5] المرجع السابق، ص85.

6-انقسام المنقول أو المسموع حسب الاطراد والشذوذ:

ينقسم المنقول أو المسموع إلى مطرد وشاذ:

المطرد: هو المستمر، المتواصل، المتتابع، يقول ابن جني:(أصل مواضع "ط ر د" في كلامهم التتابع والاستمرار، من ذلك طردتُ الطّريدة إذ اتّبعتها واستمرّت بين يديك، ومنه مُطاردة الفُرسان بعضِهم بعضاً؛ ألا ترى أنّ هناك كَرًّا وفَرًّا، فكَلٌّ يطرد صاحبه، ومنه المِطْرد رمح قصير يُطرد به الوحش، واطّرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح).[1]

الشاذ: هو القليل والوحيد والفريد، يقول ابن جني:(وأما مواضع ش ذ ذ في كلامهم فهو التَّفَرُّق والتَّفَرُّد).[2] والشاذ يحفظ ولايقاس عليه، وحفظه متأت من انتمائه للفصيح، لذا يجوز التكلم به، لكن لا يجوز بناء القاعدة عليه.

7-أقسام المسموع من حيث الاطراد والشذوذ:

قسم ابن جني في الخصائص المسموع من حيث الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:[3]

- مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً وهذا هو المطلوب في النحو، وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد.
- مطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال: ومثال ذلك الماضي من يَذَر ويَذَع ويَدَع وكذلك قولهم مَكانٌ مُبقِل.
- المطّرد في الاستعمال الشاذّ في القياس، ومثال ذلك قول العرب: أخوْص الرِمْث واستصوبت الأمر، وأغْيَلت المرأةُ، واُسْتَنوَق الجملُ، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ.
- الشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً ومثال ذلك ثوب مَصْوُون، ومسك مَذْوُوف، فرس مَقْوُود.

---

[1] الخصائص، ص96

[2] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] المرجع السابق، ص97-98-99.

8-منهج مدرستي البصرة والكوفة في السماع:

المدرسة البصرية:

لعل الطابع الذي يمكن أن يسم المدرسة البصرية تعلقهم بالقياس وإطراد القواعد أو لنقل إن جاز لنا التعبير افتتانهم بهما، وهناك من يرى أن هذا من هذا من شروط او لوازم العلم، فقذ ذكر شوقي ضيف أنه (معروف أنه لكي يصاغ علم صياغة دقيقة لا بد له من اطراد قواعده, وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يكفل لها التعليل وأن تصبح كل قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا)[1] وكان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وتلاميذه البصريون من نهض بذلك[2] حيث تذكر المصادر اللغوية أنه (كان أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل)[3].

وبناء على ما تقدم فقد تشدد البصريون في الاطراد تشددا جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعولون عليه في قليل أو كثي، وكلما اصطدموا به خطئوه أو أولوه.[4]

وفيما يخص المصادر اللغوية المعول عليها في بناء القاعدة فقد اشترطوا فيها صحة المادة التي يشتقون منها قواعدهم،[5]

المدرسة الكوفية:

تروي المصادر والمراجع اللغوية أن نحاة المدرسة الكوفية قد تتلمذوا على ما أحكمته البصرة أركان عامة للنحو،[1] غير أنها مع ذلك استطاعت أن تشق لنفسها مذهبا نحويا جديدا، له طوابعه وله أسسه ومبادئه. من الطوابع التي وسمت بها المدرسة الكوفية:[2]

---

[1]- المدارس النحوية، شوقي ضيف، د-ط، دار المعارف، د-م، د-ت، ص18.

[2]- ينظر، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص18.

[3]- طبقات فحول الشعراء ،محمد بن سلام الجمحي، تح:محمود محمد شاكر، د-ط، دار المدني - جدة، د-ت، ج1، ص14.

[4]- ينظر، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص18.

[5]- ينظر، المدراس النحوية، مرجع سابق ، ص18.

- الاتساع في الرواية، بحيث تفتح جميع الدروب والمسالك للأشعار واللغات الشاذة، ولعلها ترى أن المطرد والشاذ كلاهما يشكل كلاما عربيا قد تم النطق به، ولهذا لا يجب إهماله، وقضية الشاذ هذه في الحقيقة تطرح إشكالا كبيرا، فحتى وإن سلمنا للبصريين اعتمادهم على المطرد وتهميشهم للشاذ، فلن نسلم لهم أن الكلام العربي قد جمع بالكامل، مع الوضع في الحسبان شساعة زمكان البيئة العربية الفصيحة، فماذا لو كان ما يحسب شاذا له ما بعضده من كلام لم تصل إليه يد اللغويين من جامعي المدونة الكلامية.

- الاتساع في القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقيد بندرته وشذوذه، وهذا تابع للاتساع في الرواية.

- المخالفة في بعض المصطلحات النحوية وما يتصل بها من العوامل ، ويمكن لهذا أن يكون له سببان، سبب علمي موضوعي: سببه عدم الكفاية العلمية لمصطلحات البصريين، وسبب عاطفي غرضه المخالفة من اجل المخالفة تدفعه الرغبة في إنشاء تيار مضاد مستقل.

- الامعان في التتبع اللغوي، واستبعادهم أساليب المنطق، و مجافاتهم التأويلات التي تخالف الظاهر.

ومما يأخذه البصريون على الكوفيون أنهم كانوا لا يأخذون اللغة عن فصحاء الأعراب فقط ، بل كانوا يأخذون حتى من سكن من العرب في حواضر العراق، وكثير منهم كان البصريون لا

---

[1]– ينظر، المدراس النحوية، مرجع سابق، ص158، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1958، ص69.

[2]– ينظر، المدراس النحوية، مرجع سابق، ص158، ومدرسة الكوفة ومنهجها، ص 396.

يأخذون عنهم ولا عن قبائلهم المقيمة في مواطنها الأصلية مثل تغلب وبكر؛ لاتصالهم بالفرس ومثل عبد القيس النازلة في البحرين لاتصالهم بالفرس والهند[1].

وهذا التشدد البصري في فصاحة العربي جعل بعض البصريين يفخر على الكوفيين بقوله: نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، بمعنى البدو الخلص, وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ بمعنى عرب المدن.[2]

إن المصادر المعتمدة لدى الكوفيون في دراستهم–كما يرى المخزومي– أكثر تمثيلا للغة العربية من مصادر الدراسة البصرية، فقد استبعد البصريون كثيرا من المصادر التي اعتمد عليها الكوفيون وأفادوا منها، وقد كان لتلك المصادر انعكاسا سلبيا على اللغة والنحو في صورة مشوهة ، فاتهموا الكوفيين من أجله، بإفساد النحو، أو بإفساد النحو البصري المأخوذ عنهم، وذلك بأخذهم الخطأ واللحن من مصادر مشبوهة أو مطعون في صحتها ، إلا أن الكوفيين لم يعتدوا بهذه المأخذ، ومضوا في منهجهم.[3]

---

[1]– ينظر، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص160، وينظر في: (المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998) القبائل الاعجمية التي لم تؤخذ اللغة عنهم لمخالطتهم الاعاجم ،ج1، ص167،

2– المدارس النحوية، مرجع سابق ، ص160.

3– ينظر، مدرسة الكوفة ومنهجها في النحو، مرجع سابق، ص395

المحاضرة الخامسة

السماع ومصادره 1: القرآن والحديث الشريف والاحتجاج بهما.

القرآن الكريم:

1- القرآن الكريم والقراءات :

ذكرنا مصطلح القراءات بجنب القرآن الكريم لأن هناك من يفرق بينهما ولا يجعلهما شيئا واحدا، فهذا الزركشي يقول في برهانه مميزا: (وَاعْلَمْ أَنَّ الْقُرْآنَ وَالْقِرَاءَاتِ حَقِيقَتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ؛ فَالْقُرْآنُ هُوَ الْوَحْيُ الْمُنَزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْبَيَانِ وَالْإِعْجَازِ، وَالْقِرَاءَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كَتَبَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا)[1].

وهذا الرأي للزركشي يخالفه بعضهم ويجعل (القرآن والقراءات حقيقتين بمعنى واحد، إذ، إنّ القراءات الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول، ما هي إلا جزء من القرآن الكريم، فبينهما ارتباط وثيق ارتباط الجزء بالكل)[2].

2- أقسام القراءات وضوابطها:

ورد في كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري في ضبطه القراءة الصحيحة[3] قوله: (كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ

1-البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، بيروت،1957 ، ج1، ص318.

2- موسوعة علوم القرآن، عبد القادر محمد منصور، ط1، دار القلم العربي، حلب،2002 ، ص196.

3- أول من تكلم في المقاييس الضابطة للقراءة الصحيحة (ابن مجاهد المتوفي (ت 324هـ)، ثم تلاه ابن خالويه (ت370هـ)، ومكي بن أبي طالب(ت437هـ)، وأبو شامة(ت665هـ) والكواشي (ت680هـ)وأخيرا ابن الجزري(ت833هـ)، وقد استقر الأمر من بعده على الضوابط التي وضعها حتى اليوم) علم القراءات :نشأته-أطواره- أثره في العلوم الشرعية، نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، ط1، مكتبة التوبة، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2000، ص36.

بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ)[1]. إذن هذه هي المقاييس الثلاث التي حدت بها القراءة الصحيحة[2]، وضمنا ما خرج عن ذلك من القراءات (أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ)[3].

ومما ينبغي التنبيه إليه أن مقياس الشذوذ في القراءة يختلف عن مقياس الشذوذ في النحو؛ فهو في الأول خروج عن الشروط الثلاث آنفة الذكر، وفي الثاني خروج عن القياس أو القواعد النحوية المطردة.

وسنحاول فيما يلي بسط تلك المقاييس المشروطة بشيء من التفصيل، وقبل هذا أتساءل: هل الترتيب في هذه الضوابط كما حاء عند ابن الجزري مقصود أم لا؟ إذ إن هناك من يجعل ضابط صحة السند هو الأول، وما تبقى لازمان له، وينقل ابن الجزري عن الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ الْجَعْبَرِيُّ قوله: (الشَّرْطُ وَاحِدٌ وَهُوَ صِحَّةُ النَّقْلِ، وَيَلْزَمُ الْآخَرَانِ...)[4] لذلك سنبدأ به لاقتناعنا بالقول الأخير:

2-1- صحة السند أو الإسناد:

ولنبدأ بمعنى السند لغة، فقد ورد في القاموس المحيط: (السَّنَدُ محركةً: ما قابَلَكَ من الجَبَلِ، وعَلاَ عن السَّفْحِ،...في الجبلِ: صَعدَ...ج: مَسانِدُ، ومَسانيدُ)[5] و وهذا المعنى وارد أيضا في أساس

1- النشر في القراءات العشر، محمد شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تح: علي محمد الضباع، د-ط، المطبعة التجارية الكبرى، د-م، د-ت، ج1، ص9.

2- وبناء على تلك المقاييس قام العلماء بإحصاء القراءات وعدها، فهناك من جعلها سبعا، وهناك من عشرها ، وهناك من أضاف إلى الأخيرة أربعا وجعلها أربع عشرة قراءة صحيحة مجمع على تواترها.

3- النشر في القراءات العشر، ص9.

4- المصدر السابق، ص13.

5- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ، تح: مكتب تحقيق التراث بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي

ط3، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2005، ص290

البلاعة:(نزلنا في سند الجبل والوادي وهو مرتفع من الأرض في قبله) [1] وفي المحكم والمحيط الأعظم (السَّنَدُ ما ارْتَفَعَ في قُبُلِ الجَبَلِ أو الوادِي والجمعُ أسْنادٌ،)[2] وكل هذه المعاجم تتفق في أن السند يحمل معنى العلو والارتفاع، ثم تتفرع عن المعنى العام معاني فرعية ؛ نقول: (تساند إلى الحائط. وسوند المريض) [3] و:(أقبل عليه الذئبان متساندين: متعاضدين) [4] و:(هو سندي ومستندي).[5] و: (السند مُعْتَمَدُ الإِنْسانِ) [6]، لتحمل هده المعاني الفرعية معاني الاعتماد والتكاتف والحماية والقوة.

وقد استعار ميدان تحقيق النصوص الدينية واللغوية تلك المعاني ووظفها لوصف نقلة وقراء ورواة القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف وحتى كلام العرب؛ سواء كان للاحتجاج أو لحكاية فائدة من الفوائد أو نادرة أو نكتة ما.

وما ورد في مصنفات علوم القرآن والقراءات والحديث النبوي الشريف يستقي معناه من المعاني اللغوية سالفة الذكر : جاء في بعضها: (أصل السند في اللغة ما أسند إليه من حائط ونحوه، وسند الحديث والقراءة من ذلك)[7]، والسند (جيل من النَّاس)[8] و(السَّنَد: إِخْبَار عَن طَرِيق

---

[1]– أساس البلاغة، مصدر سابق، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1998، مج1، ص477.

[2]– المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ،تح: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، م ج8،ص453

[3]– أساس البلاغة ، مصدر سابق، مج1، ص477.

[4]– أساس البلاغة ، مصدر سابق، مج1، ص477.

[5]– المصدر السابق ، ص477.

[6]– القاموس المحيط، مصدر سابق، ص290.

[7]– سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي)، أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي، تح: علي الضباع ، ط3، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر، 1954، ص10.

[8]– إكمال الأعلام بتثليث الكلام، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تح: سعد بن حمدان الغامدي،ط1، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، 1984،ج2،ص316.

الْمَتْن.)[1] أو هو –وهذا عند المحدثين– (الطريق الموصلة إلى المتن الذي "هو ألفاظُ الحديث")[2] وسند الحديث:(سلسلة الرجال الذين نقلوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله) [3] و(الأسانيد قوائم الحديث)[4] والإسناد (رفع الحديث إلى قائله)[5] واتصال السند في الحديث: (عدم سقوط أي راو منه)[6] وهو حديث قويّ السند.)[7] ويوصف الحديث أو الرواية بالعلو أو بالعوال إذا ذكر في سند الأحاديث عدداً متتابعاً من الرواة الثقات.[8]

والملاحظ أن المعنى الجامع لكل تلك التعريفات هو أن السند سلسلة النقلة أو الناقلين للمتن سواء كان قرآنا أو حديثا أو عير ذلك، أما الإسناد فهو الفعل، أي عملية الضم ونسبة المتن لصاحبه: ناقلا أو مالكا له.

والمتن القرآني لكي يكون صحيحا لابد من تتبعه وتتبع رواته وناقليه، ومعرفة كل ما يحيط بهم من أمانة وضبط وموثوقية، ولا مجال في كل ذلك للاجتهاد والتأويل والتقدير، وهذا لا يتأتى إلا بالأخذ المباشر مشافهة واتباعا لسلسلة السند متصلا برسول الله صلى اله عليه وسلم، فالقراءة سنة، تؤخذ كما وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وما سمح به وأجازه، يقَول الداني: (وَأَئِمَّةُ الْقُرَّاءِ لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي اللُّغَةِ وَالْأَقْيَسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ عَلَى

---

[1]– معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي، تح: محمد إبراهيم عبادة، ط1، مكتبة الآداب – القاهرة / مصر،2000،ص44.

[2]– التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، ط1، دار الكتب العلمية، د–م، 2003، ص117.

[3]– معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي، ط2، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع،1988، ص251.

[4]– أساس البلاغة، ، ص477.

[5]– الخلاصة في معرفة علوم الحديث، الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، تح:أبو عاصم الشوامي الأثري، ط1،المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع – الرواد للإعلام والنشر، د–م،2009 ، ص30.

[6]– معجم لغة الفقهاء، ص41.

[7]– أساس البلاغة، ، ص477

[8]– ينظر، تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزِي ،تر–تع: محمَّد سَليم النعَيمي،ط1، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، من 1979 – 2000 م ج7،ص298

الْأَثْبَتِ فِي الْأَثَرِ وَالْأَصَحِّ فِي النَّقْلِ وَالرِّوَايَةِ إِذَا ثَبَتَ عَنْهُمْ لَمْ يَرُدَّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلَا فُشُوُّ لُغَةٍ ; لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا.)[1].

ويروي الداني في كنابه جامع البيان في القراءات السبع المشهورة في باب (ذكر الأخبار الواردة بالحض على اتباع الأئمة من السلف في القراءة والتمسك بما أداه أئمة القراءة عنهم منها) أحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن صحابته، تنص وتحث كلها على أخذ وتعلم القرآن عن طريق الاتباع والتنزه عن الابتداع، من تلك الأحاديث والأخبار:[2]

- حديث نقله عبد الله بن مسعود عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال: (إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ كَمَا أُقْرِئَ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الِاخْتِلَافُ)[3]
- حديث لعيسى بن أبي عيسى الخياط يقول فيه:(سمعت عامرا الشعبي، قال : القراءة سنة متبعة فاقرؤوا كما قرأ أولوكم)[4].
- حديث لعمر بن مهاجر سمع فيه عمر بن عبد العزيز يقول:(قراءة القرآن سنة يأخذها الآخر عن الأول)[5].
- حديث لعيسى بن عمر جاء فيه: (سمعت طلحة بن مصرف يقرأ (قد أفلحوا المؤمنون) المؤمنون(1) فقلت له: أتلحن؟ فقال : نعم ألحن كما يلحن أصحابي)[6].

---

[1]– النشر في القراءات العشر، ص10–11.

[2]– جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تح: محمد صدوق الجزائري، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت، 2005، من ص37إلى 42.

[3]– مسند الإمام أحمد بن حنبل ،أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تح: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، د–م، 2001، رقم الحديث 3981، 88/7.

[4]– جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص40.

[5]– المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[6]– المصدر السابق،ص41.

- حديث لشبل ابن عباد يقول فيه: (كان ابن محيصن وابن كثير يقرآن و(أن احكم) المائدة49 و(أن اعبدوا) (المائدة 117) و(وأن اشكروا) (لقمان 12) (وقالت اخرج) (يوسف 31) (قال ربّ احكم) (الأنبياء112) و(ربّ انصرني) (المؤمنون 26) ونحوه، فقال شبل بن عباد فقلت لهما : إن العرب لا تفعل هذا ولا أصحاب النحو، فقال: إن النحو لا يدخل في هذا، هكذا سمعت أئمتنا ومن مضى من السلف)[1].
- سؤال أحدهم مالك بن أنس:(لم قرأتم في ص(ولي نعجة واحدة)(ص23) موقوفة الياء، وقرأتم في (قل يا أيها الكافرون) (الكافرون1) (ولي) (الكافرون6) منتصبة الياء؟ فقال مالك يا أهل الكوفة لم يبق لكم من العلم إلا كيف ولِمَ، القراءة سنة متبعة تؤخذ من أفواه الرجال، فكن متبعا ولا تكن مبتدعا.)[2].
- سؤال أحد آخر لمالك بن أنس أيضا يقول فبه :(كيف قرأتم في سورة سليمان (ما لي لا أرى الهدهد) النمل 20 مرسلة الياء، وقرأتم في سورة يس (مالي لا أعبد)يس22 منتصبة الياء؟ قال : فذكر مالك كلاما ، ثم قال : لا تدخل على كلام ربنا لم وكيف، وإنما هو سماع وتلقين أصاغر عن أكابر والسلم.)[3].

وللمحافظة على صحة القراءة ومتنها وضع العلماء شروطا وضوابط لناقل المتن، من ذلك قول ابن الجزري: وَ(قَوْلُنَا: وَصَحَّ سَنَدُهَا، فإِنَّا نَعْنِي بِهِ أَنْ يَرْوِيَ تِلْكَ الْقِرَاءَةَ الْعَدْلُ الضَّابِطُ عَنْ مِثْلِهِ كَذَا حَتَّى تَنْتَهِيَ، وَتَكُونَ مَعَ ذَلِكَ مَشْهُورَةً عِنْدَ أَئِمَّةٍ هَذَا الشَّأْنَ الضَّابِطِينَ لَهُ غَيْرَ مَعْدُودَةٍ عِنْدَهُمْ مِنَ الْغَلَطِ أَوْ مِمَّا شَذَّ بِهَا بَعْضُهُمْ)[4]، وما نجده عند المحدثين كذلك؛ فقد وورد في الخلاصة في علوم الحديث للطيبي عدة ضوابط تخص الناقل أو الراوي، ولو أن ما ذكره خاص بناقل الحديث النبوي، إلا أنه يفيدنا في شرحنا لصحة الإسناد، يقول:(الصَّحِيحُ: هو ما اتَّصل سَنَدُه بِنَقل العَدل الضَّابط عن مثله، وسَلِم من شُذُوذ وعِلَّة..، فقوله ما اتَّصل سنده احتراز عن المُنقَطِع،

---

[1]– المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[2] – المصدر السابق، ص42.

[3]– المصدر السابق، الصفحة نفسها

[4]– النشر في القراءات العشر، ص13.

وهو الذي لم يتصل إسناده على أي وجه كان، وقوله بنقل العدل، احتراز عَمَّن هو مَستُور العدالة أو فيه نوع جرح[1]، ونعني بالضابط، من يكون حافظًا متيقظًا، غير مُغفَّلٍ ولا ساهٍ ولا شاك في حالتي التَّحمُل والأداء، فإنَّ النَّاقل إذا كان فيه نَوْعُ قُصُورٍ عن درجة الإتقان، دخل حديثه في حدِّ الحسن، وإذا نزلت درجته عن ذلك ضَعُفَ حَدِيثُهُ. وقوله وسَلِم من شُذُوذٍ، احتراز عن الشَّاذ، وهو الذي يَرويه الثِّقةُ، لكن يُخَالِف ما روى الناس، وقولُه وعِلَّة؛ أي سَلِمَ عمَّا فيه أسباب خفية غامضة قادحة، فإن قيل هذا القَيْد مُستدرَك لأنه لا يَخفَى على الضَّابط الحازِم مِثل تلك القادحة، يقال: الصَّارم قد يَنبُو، والحَازِم قَد يَسهُو)[2].

وقد نقل الطيبي في خلاصته (اجماع جماهير أئمة الحديث والفقه والأصول على أنه يشترط فيمن يحتج بحديثه العدالة والضبط: فالعدالة فيه أن يكون مُسلِمًا بالغًا عاقلاً سليمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة. والضبط أن يكون مُتَيَقِّظًا حافظًا، إن حدَّث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حدَّث منه، عارفاً بما يختل به المعنى إن روى به).[3]

ويصيف في شأن العدالة:(تعرف العدالة بتنصيص عدلين عليها، أو بالاستفاضة. فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو غيرهم من العلماء، وشاع الثناء عليه بها كفي، كمالك والسفيانين والأوزاعي والشافعي وأحمد وأشباههم...ويعرف ضَبطُه بأن يعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان فإن وافقهم غالباً وكانت مخالفته نادرة، عرفنا كونه ضابطًا ثَبْتًا)[4].

وهكذا كانت القراءات، (لا تضبط إلا بالتلقي والسماع من الشيوخ ومشافهتهم بها كما أخذوها عمن قبلهم هكذا إلى النبي صلى الله عليه وسلم)[5].

---

[1]– خفاء العدالة يجعلنا نشك في صحة الحديث فـ (شرط الصحيح أن يكون مشهور العدالة) الخلاصة في معرفة الحديث، مصدر سابق، ص41.

[2]– الخلاصة في معرفة الحديث، ص35.

[3]– المصدر السابق، ص100.

[4]– المصدر السابق، ص100–101.

[5]– المنهاج في الحكم على القراءات، إبراهيم بن سعيد الدوسري ،ط1، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، 2003، ص26.

هذا وقد اشترط جمهور القراء لصحة الإسناد حصول التواتر، وهم يرون أن هذا الشرط لا مجال لإسقاطه، فهو الذي يمنح الرواية القرآنية قرآنيتها، فالشاذ عندهم ما كان مخالفا لما ذكرنا وعلى هذا صنف الآحاد في حكم الشاذ.[1] وممن خالف هذا الرأي ابن الجزري يقولو: (وقدْ شَرَطَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ التَّوَاتُرَ فِي هَذَا الرُّكْنِ وَلَمْ يَكْتَفِ فِيهِ بِصِحَّةِ السَّنَدِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالتَّوَاتُرِ، وَإِنَّ مَا جَاءَ مَجِيءَ الْآحَادِ لَا يَثْبُتُ بِهِ قُرْآنٌ، وَهَذَا مَا لَا يَخْفَى مَا فِيهِ، فَإِنَّ التَّوَاتُرَ إِذَا ثَبَتَ لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الرُّكْنَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ مِنَ الرَّسْمِ وَغَيْرِهِ إِذْ مَا ثَبَتَ مِنْ أَحْرُفِ الْخِلَافِ مُتَوَاتِرًا عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَجَبَ قَبُولُهُ وَقُطِعَ بِكَوْنِهِ قُرْآنًا، سَوَاءٌ وَافَقَ الرَّسْمَ أَمْ خَالَفَهُ وَإِذَا اشْتَرَطْنَا التَّوَاتُرَ فِي كُلِّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْخِلَافِ انْتَفَى كَثِيرٌ مِنْ أَحْرُفِ الْخِلَافِ الثَّابِتِ عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ وَغَيْرِهِمْ وَقَدْ كُنْتُ قَبْلُ أَجْنَحُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ، ثُمَّ ظَهَرَ فَسَادُهُ وَمُوَافَقَةُ أَئِمَّةِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ.)[2].

وصحيح من قال أن الخلاف بين الفريقين خلاف نتيجته واحدة، فالأول يشترط التواتر لاعتبار إثبات القراءة ويعتبر الشرطين الآخرين بمنزلة تحصيل الحاصل وتابع لتواتر الرواية، أما الثاني الذي اكتفى بصحة السند ووردت قراءته المقبولة بطريق الآحاد فقد اشترط الاشتهار والاستفاضة وتلقي الأمة بالقبول، مع موافقة الوضع العربي والرسم العثماني، فإن هذين الشرطين يعطيان الرواية الصحيحة المشتهرة قوة التواتر.[3]

2-2-الموافقة التحقيقية أو التقديرية لأحد المصاحف العثمانية:

لعل المهتم بالقراءات بشكل عام وبقضية الرسم العثماني بشكل خاص يلاحظ عند التعرض لشروط القراءة الصحيحة أن البعض يكتب موافقة الرسم العثماني، والآخر يكتب المصحف العثماني، والبعض الآخر يكتب المصاحف العثمانية ؛ أما العبارة الأولى فهي عامة قد لا تفهم

---

[1]- مقدمات في علم القراءات ، محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكرى، محمد خالد منصور،ط1، دار عمار، عمان الأردن، 2001 ص72.

[2]- النشر في القراءات العشر، ص13.

[3]- مقدمات في علم القراءات، ص70.

بحكم غياب العدد، وقد توهم بأن الرسم واحد، وأما الثانية فتوهم أن الرسم واحد بكل تأكيد، وأما أدقها على الإطلاق فهي العبارة الثالثة التي تدل دلالة واضحة أن الرسم لم يكن موحدا وبالفعل فقد كانت النسخ التي أمر الخليفة عثمان بن عفان بإرسالها إلى الأمصار مختلفة،[1] والسبب في ذلك أن اللجنة المكلفة بنسخ القرآن كانت تجتهد في جعل الرسم يحتمل كل القراءات المتواترة التي عرضت في العرضة الأخيرة للقرآن الكريم، وما ساعدهم في ذلك غياب نقط الإعجام والشكل، فيمكن بناء على ذلك أن يقرا الرسم التالي: (ب) باء أو تاء أو ثاء ويمكن أيضا أن ينطق مع الفتحة أو الضمة أو الكسرة أو مع السكون، وكل تلك القراءات الواردة بتلك الكيفية؛ بمعنى متوافقة رسما ومختلفة نقطا أو شكلا تثبت في نسخة واحدة، وتسمى موافقتها تحقيقية أو صريحة، وهناك الموافقة المقابلة وهي الاحتمالية أو التقديرية (نَحْوَ (مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ) فَإِنَّهُ كُتِبَ بِغَيْرِ أَلْفٍ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ، فَقِرَاءَةُ الْحَذْفِ تَحْتَمِلُهُ تَخْفِيفًا كَمَا كُتِبَ مَلِكِ النَّاسِ، وَقِرَاءَةُ الْأَلِفِ مُحْتَمَلَةٌ تَقْدِيرًا كَمَا كُتِبَ مَالِكَ الْمُلْكِ، فَتَكُونُ الْأَلِفُ حُذِفَتِ اخْتِصَارًا، وَكَذَلِكَ (النَّشَاةُ) حَيْثُ كُتِبَتْ بِالْأَلِفِ وَافَقَتْ قِرَاءَةَ الْمَدِّ تَحْقِيقًا وَوَافَقَتْ قِرَاءَةَ الْقَصْرِ تَقْدِيرًا، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ صُورَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ كَمَا كُتِبَ مَوْئِلًا،)[2]

أما إن وجدت اللجنة اختلافا خاصلا بين القراءات، ولا مجال لأن يحتويها رسم واحد تقوم عندئذ بإثبات كل قراءة في نسخة من النسخ[3] إذ لا مجال ولا مبرر لإسقاط بعضها وإثبات بعضها الآخر إذ كلها قراءات تواترت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإثبات قرآنيتها أمر واجب. ومن صور الاختلافات الموجودة في المصاحف العثمانية ما وجد في قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ: (قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا) فِي الْبَقَرَةِ بِغَيْرِ وَاوٍ، وقد وجدت في مصحف المدينة الإلكتروني برواية حفص مثبتة الواو هكذا بعد قوله تعالى: أَلَّا ين بجبه تجتحتمتهتم وَ(بِالزُّبُرِ

---

[1]– (تمّ نسخ خمسة مصاحف موثقة، وزّعت في المدن الرئيسة الخمس وهي: مكة والمدينة ودمشق، والبصرة والكوفة، وربما كانت المصاحف سبعة، وزعت في الأمصار الخمسة واليمن والبحرين، كما ذكرت ذلك بعض الروايات.) القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، محمد حبش، ط1، دار الفكر، دمشق، 1999، ص88.

[2]– النشر في القراءات العشر، ص11.

[3]– ينظر، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، ص 92.

وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ) في آل عمران بِزِيَادَةِ الْبَاءِ فِي الِاسْمَيْنِ، وقد وجدت في مصحف المدينة الإلكتروني دون الباء هكذا بعد قوله تعالى:ﱡ ﱠ ونَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي الْمُصْحَفِ الشَّامِيّ، وَكَقِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ: (جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) فِي الْمَوْضِعِ الْأَخِيرِ مِنْ سُورَةِ بَرَاءَةَ أو التوبة بِزِيَادَةِ (مِنْ)، وقد وجدت في مصحف المدينة الإلكتروني هكذا دونها بعد قوله تعالى:ﱡ ﱠ، فَإِنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي الْمُصْحَفِ الْمَكِّيِّ، وَكَذَلِكَ (فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ بِحَذْفِ (هُوَ) ، وقد وجدت في مصحف المدينة الإلكتروني بإثبات (هو) ، يقول تعالى:ﱡ ﱠ وَكَذَا (سَارِعُوا) بِحَذْفِ الْوَاوِ في آل عمران، وقد وجدت في مصحف المدينة الإلكتروني مثبتة الواو، يقول تعالى: ﱡ ﱠ ، وَكَذَا (مِنْهُمَا مُنْقَلَبًا) بِالتَّثْنِيَةِ فِي الْكَهْفِ، وقد وجدت في مصحف المدينة الإلكتروني بالإفراد يقول تعالى:ﱡ ﱠ وغير ذلك مِنْ المَوَاضِعَ التي اخْتَلَفَتِ فيها الْمَصَاحِفُ ، وقد كانت قراءة كل مصر موافقة لمصحفهم ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ لَكَانَتِ الْقِرَاءَةُ بِذَلِكَ شَاذَّةً لِمُخَالَفَتِهَا الرَّسْمَ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ.[1]

2-3- موافقة العربية ولو بوجه:

المقصود بموافقة العربية ولو بوجه اتفاق القراءة مع القواعد النحوية سواء كانت أفصح بمعنى: ما كانت درجته النحوية عالية الفصاحة والبيان خالية من كل العيوب التي تخل بالبلاغة والبيان، ويمكن أن يدخل في هذا الضابط اللغة القرآنية المعجزة، وكذا لغة من اشتهر بالبيان من العرب كالشعراء والخطباء الاعلام، أو كان فصيحا؛ ولعل القصد بالفصيح، هو ما كان كلاما عربيا منقولا نقلا صحيحا مطردا غير شاذ خاضعا للشروط الزمانية والمكانية التي حد بها العلماء حدود المدونة الفصيحة، يقول ابن الجزري: (وَقَوْلُنَا فِي الضَّابِطِ وَلَوْ بِوَجْهٍ نُرِيدُ بِهِ وَجْهًا مِنْ وُجُوهِ

[1]- ينظر، النشر في القراءات العشر، ص11.

النَّحْوِ ، سَوَاءٌ كَانَ أَفْصَحَ أَمْ فَصِيحًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ، أَمْ مُخْتَلَفًا فِيهِ اخْتِلَافًا لَا يَضُرُّ مِثْلُهُ إِذَا كَانَتِ الْقِرَاءَةُ مِمَّا شَاعَ وَذَاعَ وَتَلَقَّاهُ الْأَئِمَّةُ بِالْإِسْنَادِ الصَّحِيحِ)[1]، فالإسناد هو (الْأَصْلُ الْأَعْظَمُ وَالرُّكْنُ الْأَقْوَمُ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي رُكْنِ مُوَافَقَةِ الْعَرَبِيَّةِ)[2] وكنا قد بسطنا القول في مبحث صحة السند والإسناد في هذه القضية ، فالسند الصحيح الذي يرافقه شيوع القراءة وذيوعها وتلقيها بالقبول من طرف أئمة القراءة والفقه مع موافقة الوضع العربي وقاية والرسم العثماني ضبطا، فإن هذين الشرطين يعطيان الرواية الصحيحة المشتهرة قوة التواتر. وقد أنكر النحاة بعض القراءات وَلَكن إنكارهم لم يُلتفت إليه.[3]

وقد ذكر الداني في كِتَابِهِ جامع البيان بَعْدَ ذِكْرِ إِسْكَانِ (بَارِئِكُمْ) وَ (يَأْمُرُكُمْ) لِأَبِي عَمْرٍو وَحِكَايَةِ إِنْكَارِ سِيبَوَيْهِ لَهُ أن (الْإِسْكَانُ أَصَحُّ فِي النَّقْلِ وَأَكْثَرُ فِي الْأَدَاءِ وَهُوَ الَّذِي أَخْتَارُهُ وَآخُذُ بِهِ، ثم صرح بأن (أَئِمَّةُ الْقُرَّاءِ لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي اللُّغَةِ وَالْأَقْيَسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ عَلَى الْأَثْبَتِ فِي الْأَثَرِ وَالْأَصَحِّ فِي النَّقْلِ وَالرِّوَايَةِ إِذَا ثَبَتَ عَنْهُمْ لَمْ يَرُدَّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلَا فُشُوُّ لُغَةٍ ; لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا)، بمعنى أن القراءة سنة تؤخذ كما ذكرنا سلفا سندا عن سند كما هي دون تصرف مشافهة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تكون القراءة تابعة للكلام المطرد الذي وضع عليه النحويون قواعدهم التي عدوها قياسية بناء عليه، فكلام الله لا يخضع للقاعدة الصناعية التي جاءت بعده، بل العكس هو الصواب.

3- أشكال اختلاف القراءات:

ورد عن ابن الجزري عن ابْنِ قُتَيْبَةَ أن وجوه الاختلاف في القراءات سبعة هي كالتالي: [4]

---

[1]- النشر في القراءات العشر، ص10.

[2]- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[3]- ينظر المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[4]- النشر في القراءات العشر، ص26-27.

- الاختلاف فِي الْإِعْرَابِ بِمَا لَا يُزِيلُ صُورَتَهَا فِي الْخَطِّ وَلَا يُغَيِّرُ مَعْنَاهَا نَحْوَ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ وَ (أَطْهَرَ) ، (وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ) وَنُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ وَ (الْبُخْلِ وَالْبَخَلِ، وَمَيْسَرَةٍ وَمَيْسُرَةٍ) .
- الِاخْتِلَافُ فِي إِعْرَابِ الْكَلِمَةِ وَحَرَكَاتِ بِنَائِهَا بِمَا يُغَيِّرُ مَعْنَاهَا وَلَا يُزِيلُهَا عَنْ صُورَتِهَا نَحْوَ رَبَّنَا بَاعِدْ وَ (رَبُّنَا بَاعَدَ) وَإِذْ تَلَقَّوْنَهُ وَ (تُلْقُونَهُ) وَبَعْدَ أُمَّةٍ وَ (بَعْدَ أَمَهٍ) .
- الِاخْتِلَافُ فِي حُرُوفِ الْكَلِمَةِ دُونَ إِعْرَابِهَا بِمَا يُغَيِّرُ مَعْنَاهَا وَلَا يُزِيلُ صُورَتَهَا نَحْوَ (وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نَنْشُرُهَا) وَنُنْشِزُهَا وَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَ (فَزَّعَ) .
- الِاخْتِلَافُ فِي الْكَلِمَةِ بِمَا يُغَيِّرُ صُورَتَهَا وَمَعْنَاهَا نَحْوَ طَلْعٌ نَضِيدٌ فِي مَوْضِعٍ، وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ فِي آخَرَ.
- لِاخْتِلَافُ فِي الْكَلِمَةِ بِمَا يُغَيِّرُ صُورَتَهَا فِي الْكِتَابِ وَلَا يُغَيِّرُ مَعْنَاهَا نَحْوُ (إِلَّا ذَقْيَةً وَاحِدَةً) وَصَيْحَةً وَاحِدَةً وَكَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ وَ (كَالصُّوفِ) .
- الِاخْتِلَافُ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ نَحْوَ: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ) فِي: سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ.
- الِاخْتِلَافُ بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ نَحْوَ (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ) وَعَمِلَتْهُ، وَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ وَ (هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً أُنْثَى) .

وقد ذكر ابْنُ قُتَيْبَةَ أن (كل هَذِهِ الْحُرُوفِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)[1] .

4-القراءات القرآنية بين البصريين والكوفيين:

كان الاستشهاد بالمتواتر من القراءات الموافقة للقياس -كما يرى شوقي - منهج سار عليه البصريون[2] كما سار عليه الكوفيون ، أما الاحتجاج بالشاذ منها والقياس عليه واعتباره أصلا من

1- المصدر السابق، ص28.

2- يرى شوقي ضيف أن القرآن الكريم وقراءاته كانت مددا لا ينضب لقواعدهم القياسية، وما أخذ عليهم من توقف بعضهم عند بعض القراءات كان قليلا لا يكاد يتجاوز أصابع اليد الواحدة، حيث وجدوها لا تطرد مع قواعدهم، مع التنبيه أنهم آثروها قراءات

أصول الاستشهاد، فهو ليس من منهج البصريين، لأنهم ل يعدون القراءة حجة إذا كانت موافقة لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة فإن خالفتها ردوها[1].

أما الكوفيون فقد توسعوا فكانوا يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها، ويحتجون بها فيما له نظير من العربية، ويجيزون ما ورد فيها مما خالف العرب، ثم يقيسون على ذلك، بل يجعلونها أصلا من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام.[2]

5-نموذج من القراءات المختلف فيها بين البصريين والكوفيين:

من القراءات التي اختلف البصريون فيها مع الكوفيون قراءة ابن عامر: [3] (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم) (الأنعام:137)بنصب أولادهم وجر شركائهم، وعدوها من الغلط؛ لأنها فصل بين المتضايفين بالمفعول،[4] وقالوا فيها: (إن هذه القراءة لا يسوغ الاحتجاج بها، لأن الاجماع واقع على امتناع الفصل بين المصاف والمضاف إليه في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة... وإذا كانت هذه القراءة صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة)[5]، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك الفصل.

6-الرد على من أنكر الاحتجاج ببعض القراءات:

أخرى وجدوها تطرد مع تلك القواعد، ويرى ضيف أن بعض المعاصرين هول الأمر وجعل ذلك الرد لبعض القراءات كانه ظاهرة عامة عند نحاة البصرة مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه نصوص صريحة مختلفة تشهد لهذه التهمة الكبيرة، وللتنبيه فبصريو القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات، وهي نماذج قليلة لا تشكل ظاهرة ، حيث كانوا يصفونها بالشذوذ ويؤولونها ما وجدوا إلى التأويل سبيلا ينظر، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص19.، كما أنه ليس في كتاب سيبويه تخطئة واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد به منها, وقد صرح بقبولها جميعا مهما كانت شاذة على مقاييسه. ينظر، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص157.

1- ينظر، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص47.

2- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

3- ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات ين الأنباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ط1، دار الفكر، د-م، د-ت،ج2، 427 و الاقتراح في أصول النحو، مصدر سابق، ص40،

4- ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص47، 48.

5- المرجع السابق، ص48.

والأصل أن القراءة لا تتبع النحو بل النحو هو الذي يتبع القراءة، فالأولى أصل والثاني فرع، والحكم دوما للقراء إذ وقع لهم خلاف مع النحاة، كما كان النحاة يحكمون العرب الخلص الأقحاح عند اختلافهم في مسألة من المسائل. يقول ابن الحاجب في ما معناه: (إذا اختلف النحويون والقراء كأن المصير إلى القراء أولى لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط، ولأن القراءة ثبتت تواترا وما نقله النحويون فآحاد، ثم لو سلّم أن ذلك ليس بمتواتر، فالقراء أعدل وأكثر، فالرجوع إليهم أولى... فلا ينعقد إجماع النحويين بدونهم، لأنهم شاركوهم في نقل اللغة، وكثير منهم من النحويين، وقال الإمام الفخر ما معناه: أنا شديد العجب من النحويين إذا وجد أحدهم بيتا من الشعر، ولو كان قائله مجهولا يجعله دليلا على صحة القراءة، وفرح به، ولو جعل ورود القراءة دليلا على صحته كان أولى.)[1].

إذن فالقراءات القرآنية حجة إذا ثبتت قرآنيتها يقول : (أما القرآن، فكل ما ورد أنه قريء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا, أو آحادا, أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما, بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه, وإن لم يجز القياس عليه, كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه, ولا يقاس عليه, نحو: استحوذ, ويأبى. وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة, وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه.)[2].

فكل من رويت عنهم قراءات شاذة هم صحبة كرام ، ذوو سلائق سليمة، بحيث ولدوا في قبائل فصيحة، وقد كانوا قبل ولادة اللحن أصلا ، فالقراءات الشاذة ذات لغة فصيحة ، وحتى إن نزلت درجة فصاحتها، فإنها لا تخرج عن العربية في وجه من وجوهها[3]، ثم إن ما شذ وندر عن الفصحى، ورسم بالرداءة، يبقى على كل حال لغة قبيلة ما ، واللغات على اختلافها حجة كما يقول

---

[1]– غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي ، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 2004 ،ص104.

[2]– الاقتراح في أصول النحو، ص39.

[3]– ينظر، القراءات الشاذة وتوجيهها عند العرب،ص138.

ابن جني[1]، (وهذا الشذوذ في الحقيقة إنما هو عن الفصحى التي ضبطت بعدُ وإلا فالكشكشة التي هي لغة عمرو بن تميم مثلا ، تعد في قبيلتها فصيحة، وهي من القبائل الموثوق بفصاحتها)[2].

ومن المنصفين للقراءات ابن جني (الذي كان حريصًا على وضع القراءة الشاذة على قدم المساواة مع القراءة السبعية) [3]حيث يقول عن متنها أنه (نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله –أو كثيرًا منه– مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه. نعم، وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنُف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قَدَمُ إعرابه؛ ولذلك قرأ بكثير منه مَن جاذب ابن مجاهد عِنَان القول فيه، وما كَنَه عليه، وراده إليه؛ كأبي الحسن أحمد بن محمد بن شَنَبوذ، وأبي بكر محمد بن الحسن بن مِقْسم، وغيرهما ممن أدى إلى رواية استقواها، وأنحى على صناعة من الإعراب رضيها واستعلاها، ولسنا نقول ذلك فسحًا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغًا للعدول عما أقرته الثقات عنهم؛ لكن غرضنا منه أن نُرِي وجه قوة ما يسمى الآن شاذًّا، وأنه ضارب في صحة الرواية بِجِرانه... ومعاذ الله! وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– والله تعالى يقول: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ} ؟ وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ، وأَخذه هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه، فإن قَصُر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فلن يقصر عن وجه من الإعراب داعٍ إلى الفسحة والإسهاب، إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه، ونتابع مَن يتبع في القراءة كل جائز رواية ودراية، فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذًّا، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه، ومرضيٌّ من القول لديه.)[4].

---

[1]– القراءات الشاذة وتوجيهها عند العرب، ص137.

[2]– المصدر السابق، الصفحة نفسها.

3– ينظر، البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عبد الحميد عمر، ط8، عالم الكتب، د–م، 2003، ص21.

4– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، د–ت، د–ط، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،1999.ج1ص32–33.

وضعف السيوطي موقف النحاة في تعرضهم لبعض القراءات على الرغم من تواترها وأسانيدها العالية ورأى أن رفضهم لها لا يعتد به يقول :(كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها, وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية, وقد رد المتأخرون، منهم ابن مالك, على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد, واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية, وإن منعه الأكثرون)[1] .

7-مناقشة وترجيح فيما بخص موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات:

هل كان البصريون على حق عندما رفضوا بعض القراءات، احتكاما إلى قياساتهم؟ قد نلتمس العذر للبصريين في ذلك كما ذكرنا غي متن الدراسة، إذ نظروا إلى القرآن نظرة قدسية؛ فرأوا أنه لا يحوي إلا كل أسلوب لغوي قوي متين، ولذلك قبلوا ما يوافق القياس الذي بدوره لا يكون إلا على المطرد، وهذا الأخير ما بقي مطردا جاريا على الألسن إلا لكونه قد شذب وهذب من كل نقيصة، إذ إن المتكلم يجاول دوما التخلص من كل شائبة تجعل اللغة أعسر و التواصل أثقل، ولكننا نع التماس العذر نصدم بشيء آخر، وهو أن القراءة القرآنية أمر واقع وسنة متبعة لا مجال لردها إذا صح سندها، فما بالك إن كان متواترا.

وهل كان الكوفيون على حق حين قبلوا القراءات؟ يمكن أن نقول نعم، لكن ، لماذا؟ لأن المنهج الكوفي كان أكثر واقعية، وإذا أردنا أن نشبهه، فلنا أن نشبهه بالمنهج الوصفي الذي تنتهجه اللسانيات، فمهمة اللغوي أن يصف وفقط، وأما المفاضلة فليست من شأنه. هذا فيما يتعلق بالقراءات التي صح سندها سواء تواترا أو أحادا, أما فيما يتعلق بالمصادر اللغوية الأخرى التي أحذ بها الكوفيون، فيمكن أن نؤاخذها عليها، فالتثبت من المصدر أمر ضروري، فهو يتعلق – إن أرادوا متابعة المنهج الوصفي في البحث– بنقل الواقع اللغوي كما هو، ولا ينقل الأخير كما

[1]– الاقتراح في أصول النحو، ص40.

هو أن كان هناك تجوز في من يمثل المدونة اللغوية، وقد أخذ على البصريين شيء من ذلك في تعاطيهم واحتجاجهم بكلام العرب.

ولربما نقول مع الأستاذ أحمد مختار عمر (نعم إن الكوفيين كانوا أقل تخطئة للقراءات، وأكثر قبولًا لها من البصريين، ولكن ذلك لا يرجع- في نظرنا- إلى احترامهم للقراءات وحسن تقبلهم لها، وإنما يرجع إلى ما عرفوا به من توسع في أصول اللغة، وقياس على القليل، واعتداد بالمثال الواحد،[1] فأمكنهم بذلك توجيه كثير من القراءات وتخريجها على مقتضى أصولهم. ومن هنا قلت تخطئتهم لها.)[2] فهم لا يستشهدون بالقراءات إلا إذا وجدوا لها تخريجا ووجه في العربية تخرج عليه، أما إن عجزوا عن التخريج قاموا بتخطئة القراءة.[3]

وقد تبين له بعد بحث طويل أن (موقف النحويين من القراءات موقف موحد لا يختلف فيه كوفي عن بصري، ولا يشذ فيه ابن خالويه أو ابن جني أو غيرهما عنهم. فهم جميعًا كانوا ينقدون القراءة ويقيسونها بمقاييسهم النحوية وهم جميعًا كانوا لا يتورعون عن تخطئة القراءة سواء كانت سبعيه أو عشرية أو شاذة أو غيرها، وهم جميعًا كانوا لا يقطعون القراءة إلا إذا وجدوا لها من كلام العرب نظيرًا، وهم جميعًا كانوا لا يتحرجون عن تخطئة القراءة أو تلحينها إذا عجزوا عن فهمها أو توجيهها، لا فرق في ذلك بين من اشتغل بالقراءة إلى جانب النحو أو تخصص للدرس النحوي.)[4].

إن النحاة اعتمدوا على (ذوقهم العربي وأقيستهم اللغوية، في استحسان لغة أو رفضها ، وإن كانوا -رحمهم الله- يقصدون بذلك الخير ، ولم يكن غرضهم أبدا التشنيع على القراءة... إنما كانوا يرون ويعلمون أن كلام الله نزل بلسان عربي مبين، بعيد عن التعقيدات اللفظية والمعنوية، وعن

---

[1]- ينظر، من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس،ط3،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966، ص12-13

[2]- البحث اللغوي عند العرب ، مرجع سابق، ص32.

[3]- المرجع السابق، مرجع سابق، ص 33.

[4]- المرجع السابق، ص 30-31.

تنافر الكلم، ومن ثم فإنهم كانوا يرفضون كل قراءة تخالف هذه الرؤية التي لها وجاهتها ، بيد ان القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والانصياع إليها)[1].

ولعل أعدل ما ذكره الأستاذ أحمد مختار عمر مع عدم تأييد كل ما فاله التالي: (ونحن لا نعيب على النحاة عدم استشهادهم المطلق بالقراءات ورفضهم بناء اللغة الأدبية المشتركة عليها إلا ما وافق منها الأصول العامة وجرى على النمط العربي الفصيح، فذلك عين الصواب كما سبق أن بينا، وإنما نعيب عليهم وصفهم بعض القراءات بأنه قبيح أو رديء أو وهم أو غلط. وقد كان في إمكانهم أن يصفوها بأنها جاءت على لهجة محلية أو أقل فصاحة فلا تبني عليها قاعدة، دون أن يطعنوا على القارئ أو يشككوا في صحة القراءة. ونحن لا ندعي –ولا غيرنا– أن القراءات كلها على مستوى واحد من الفصاحة، فما هي في معظم حالاتها إلا تمثيل للهجات، واللهجات تتفاوت فيما بينها في درجات الفصاحة، وقد كان الطبري أكثر توفيقًا في تعليقه على بعض القراءات حين كان يقول: "وأعجب القراءتين إليّ كذا"، وكذلك كان الفراء في تعليقات له مثل "وأنه لأحب الوجهين إليّ"، ومثل: "ولست أشتهي ذلك".)[2].

إذا يمكن للنحوي أن برفض ما شاء إن لم يوافق مقاييسه ومبادئه العلمية، ولكن بشيء من الرفق واللين، فما يدريه أن ما نعته بالرديء أو القبح أو الوهم هو قرآن منزل من عند الله تعالى خاصة إذا ثبت السند وصحت الرواية.

الحديث النبوي الشريف:

1–مفهوم الحديث النبوي الشريف:

[1]– القراءات الشاذة وتوجيهها عند العرب، ص181.

[2]– البحث اللغوي عند العرب، ص33–34.

المقصود بذلك ما روي عن النبي الكريم محمد(صلى الله عليه وسلم) من أقوال ملفوظة أو مكتوبة في شكل رسائل إلى الملوك في عصره ، أو في شكل مواثيق وعهود بينه وبين خصومه من العرب.[1] كما ضمت كتب الحديث أقوالا لبعض الصحابة والتابعين، وهي تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله (ص) إذا جاءت عن طريق كتب الحديث، وهذا من جهة الاحتجاج بها في إثبات حكم نحوي.[2] وهذا بالطبع في من يرى جواز الاحتجاج بالحديث النبوي؛ فقد تباينت الآراء في هذه المسألة ، فمن العلماء من هو مانع لذلك ومنهم مجيز كما أسلفنا وهناك المجيز ولكن بشروط .[3] ولعل ما أثار كل ذلك الخلاف ما كان من تجويز العلماء رواية الحديث بالمعنى دون اللفظ الذي كان مدار بناء القاعدة النحوية واللغوية بشكل عام.[4]

2-موقف النحاة من الحديث النبوي الشريف كمصدر من مصادر الاحتجاج:

تنقسم الآراء في قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف إلى قسمين:[5]

مذهب المانعين: وهو فريق غلب على ظنه أنه مروي بالمعنى فقط.

مذهب المجيزين: وهو فريق غلب على ظنه أنه مروي بلفظ النبي(ص).

مذهب الوسطيين: ويمثله أبو إسحاق الشاطبي الذي قسم الحديث إلى قسمين: قسم يصح الاستشهاد به وهو الذي يعتنى فيه بلفظه وقسم لا يجوز الاستشهاد به وهو الذي يعتنى فيه بمعناه دون لفظه.

وتفصيل ذلك ما سنذكره في الأسطر التالية:

1- ينظر، مدخل إلى أصول النحو، محمد خان، د-ط، دار الهدي ، عين مليلة -الجزائر 2003،ص17.

2- دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، ط2، المكتب الإسلامي- مكتبة دار الفتح، دمشق،1960، ص166-167.

3- ينظر، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت رقم 37، مطابع مقهوي، الكويت، 1984، ص 62.

4- ينظر، الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحكيم عطية، ط2، دار البيروتي، د-م، 2006، ص43 ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص61.

5- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، د-ط، المكتب الإسلامي، بيروت،1987، ص47.

2-1- مذهب المانعين:

ويعبر عنه أبو حيان الأندلسي إذ كان أشد المانعين مبالغة وإنكارا على مخالفيه.[1] يقول معترضًا على ابن مالك استشهاده بالحديث:

(قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب, وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على أن الواضعين الأولين لعلم النحو , المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمر بن العلاء, وعيسى بن عمر , والخليل , وسيبويه من أئمة البصريين , والكسائي , والفراء , وعلي بن المبارك الأحمر , وهشام الضرير من أئمة الكوفيين _ لم يفعلوا ذلك, وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد, وأهل الأندلس)[2]

وقد رأى أبو حيان الأندلسي أن ترك العلماء الاحتجاج بالحديث النبوي كان لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية. وإنما كان ذلك لأمرين:[3]

1- تجويز الرواة نقل الحديث بالمعنى , فتجد قصة واحدة جرت في زمانه (ص) نقلت بألفاظ عدة نحو ما روي من قوله:(زوجتكها بما معك من القرآن) وفي رواية (ملكتكها بما معك من القرآن)، وفي رواية (خذها بما معك من القرآن) وفي أخرى (أمكناكها بما معك م القرآن)[4]، وهذا الاختلاف

---

[1]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2]- الاقتراح، مرجع سابق، ص44.

[3]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4]- الحديث: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ – رضي الله عنه –: أَنَّ امْرَأَةً عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوِّجْنِيهَا. فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ»؟ قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، قَالَ: «اذْهَبْ فَالْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ». فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا وَلا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي، وَلَهَا نِصْفُهُ، قَالَ سَهْلٌ: وَمَا لَهُ رِدَاءٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ – صلى الله عليه وسلم –: «وَمَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ، إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ». فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ، فَرَآهُ النَّبِيُّ – صلى الله عليه وسلم – فَدَعَاهُ، أَوْ دُعِيَ لَهُ. فَقَالَ لَهُ: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»؟ فَقَالَ: مَعِي سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، لِسُوَرٍ يُعَدِّدُهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ – صلى الله عليه وسلم –: «أَمْلَكْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ – رضي الله عنه –: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ لأَهَبَ لَكَ نَفْسِي، فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ –

يصنع اليقين أنه (ص) لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ؛ بل لا حتى أنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ والضابط منهم من ضبط المعنى.

2- وقوع اللحن في كثير من روايات الحديث؛ والسبب في ذلك أن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك.

2-2- مذهب المجوزين وردهم اعتراضات المانعين:

ولعل من أبرزهم ابن مالك إذ كان من أكثر العلماء احتجاجا بالحديث النبوي الشريف، أما فيما يخص ردهم على موانع المذهب الأول فتفصيل ذلك فيما يأتي من أسطر.

أما المانع الأول[1] وهو تجويز الرواية بالمعنى فيجيبون بأن الأصل الرواية باللفظ، ومعنى تجويز الرواية بالمعنى أن ذلك احتمال عقلي فحسب لا يقين الوقوع، وعلى فرض وقوعه فالمغير لفظا بلفظ في معناه عربي مطبوع يحتج بكلامه في اللغة، ونحن نعرف مقدار تحري علماء الحديث وضبطهم لألفاظه، حتى إذا شك راو عربي بين (على وجوهم) و(على مناخرهم) أثبتوا شكه ودونوه مبالغة في التحري والدقة، هذا إلى جانب أن كثيرا من الرواة صحابة وتابعين دونوا الأحاديث من عهد النبي(ص) نذكر منهم: عبد الله بن عمرو بن العاص، عبد الله بن عمر، أنس بن مالك، سهل بن سعد الساهلي، ومن المدونين الحديث في القرن الثاني للهجرة كتابة: الزهري(ت124) وابن أبي عروبة(ت156) والربيع بن صبيح(ت160) ثم شاع التدوين في الطبقات التي بعد هؤلاء، وهذا الأمر كاف لغلبة الظن بأن الذي في مدونات الطبقة الأولى لفظ النبي نفسه، فإن حدث ووقع إبدال لفظ بمرادفه فإنما أبدله عربي فصيح يحتج بكلامه، وإن وقع شك في بعض

صلى الله عليه وسلم -، فَصَعَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأْطَأَ رَأْسَهُ. وَذَكَرَ الْحَدِيْثَ، وَقَالَ فِيْ آخِرِهِ: «أَتَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ»؟ قَالَ: نَعَمْ: قَالَ: «اذْهَبْ فَقَدْ مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، كتاب النكاح، رقم الروايتين على التوالي: 1860،1859، ص531،

[1]- في أصول النحو، مرجع سابق، ص50-51-52.

الروايات من غلط أو تصحيف فيسير إن قارناه إلى بأمثاله في كلام العرب إذ إن كثيرا منها رويت بعدة روايات أيضا، بل أن بعضها موضوع لا أساس له. ومع ذلك كان له نصيب وافر من الاحتجاج به في صحة اللغة وقواعدها.

أما المانع الثاني[1] وهو وقوع لحن في بعض الأحاديث المروية، فهو شيء –إن وقع– قليل جدا لا يبنى عليه حكم، وقد تنبه إليه الناس وتحاموه، ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح إلا إن جاز اسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم لأن بعض الناس يلحن فيه، وأنت تعرف إلى هذا أنهم تشددوا في أخذ الناس بضبط ألفاظ الحديث حتى إذا لحن فيه شاد أو عامي أقاموا عليه النكير، وكان هذا التشديد تقليدا متوارثا في حملة الحديث إلى يومنا هذا.

يقول سعيد الأفغاني:[2] (وأغلب الظن أن من يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك إذ وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة)

وأما ادعاء أبو حيان بأن المتأخرين من نحاة الأقاليم قد تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث فمردود عليه بأن كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث؛ فقد استشهد به كل من الشريف الصقلي والشريف الغرناطي في شرحهما لكتاب سيبويه، وابن الحاج في شرحه المقرب، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي، وغيرهم كثير.[3]

2-3- المذهب الوسطي بين المذهبين(بين المانعين وبين الرافضين):

ويمثله أبو إسحاق الشاطبي وقد أجاز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها، يقول لم نجد أحدا من النحويين استشهد بكلام رسول الله (ص) وهم يستشهدون بكلام أجلاف

---

[1]- المرجع السابق، ص52-53-54.

[2]- المرجع السابق: ص53-54.

3- المرجع السابق، ص54.

العرب وسفهائهم...ويتركون الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم فإن رواته اعتنوا بألفاظه لما يبنى عليها من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب وكذا القرآن ووجوه القراءات.[1]

وأما الحديث حسب الشاطبي فهو على قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه وهذا لم يستشهد به أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ككتابه لهمدان وكتابه لحجر بن وائل والأمثال النبوية فهذه يصح الاستشهاد بها.[2]

فالشاطبي لم يوافق أبا حيان وأصحابه في منهجهم بسبب إعراضهم المطلق عن الحديث، ولم يرض بموقف ابن مالك المطلق الذي رأى أنه لم يفصل التفصيل الضروري السابق الذي لابد منه حسبه وبنى على الحديث مطلقا، ورأى أن ابن مالك متفرد في الرأي وأنه لم يرى له سلفا إلا ابن خروف فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال عنه ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها مستدلا أم لمجرد التمثيل، والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا.[3]

3-رد الأستاذ أحمد مختار عمر على المتأخرين الذين يرفضون الاستشهاد بالحديث النبوي:

1- أن الأحاديث أصح سندًا من كثير مما ينقل من أشعار العرب.[4]

2- أن من المحدثين من ذهب إلى "أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق اللغة، إن المجوزين للرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الأولى، ولم يجيزوا النقل

1- ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: محمد نبيل طريفي،اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ،1998، ج1، ص35، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص65

2- ينظر المرجعين السابقين، الصفحتين نفسهما.

3- ينظر المرجعين السابقين، الصفحتين نفسهما.

4- البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عبد الحميد عمر، ط8، عالم الكتب، د-م، 2003، ص36.

بالمعنى إلا فيما لم يدون في الكتب، وفي حالة الضرورة فقط. وقد ثبت أن كثيرًا من الرواة في الصدر الأول كانت لهم كتب يرجعون إليها عند الرواية. ولا شك أن كتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه وحفظه عن ظهر قلب مما يبعده عن أن يدخله غلط أو تصحيف.[1]

3- الجزء الكبير من الأحاديث دون قبل فساد اللغة على أيدي رجال يحتج بأقوالهم في العربية. فإذا وقع تبديل فلغة المبدل أيضا محتج بها.[2]

4- أن هناك أحاديث عرف اعتناء ناقلها بلفظها لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته -صلى الله عليه وسلم- ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل ابن حجر، والأمثال النبوية.[3]

5- وإذا كان قد وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف؛ فإن هذا لا يقتضي ترك الاحتجاج به جملة، وإنما غايته ترك الاحتجاج بهذه الأحاديث فقط، وقد وقع في الأشعار غلط وتصحيف، ومع ذلك فهي حجة من غير خلاف.[4]

6- لو صح أن القدماء لم يستشهدوا بالحديث فليس معناه أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به، إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، فقد تكون العلة لتركه عدم تعاطيهم إياه، وقد ثبت فعلًا أن أوائل النحاة من شيوخ سيبويه حتى زمن تدوين صحيح البخاري لم يكثروا من الاستشهاد بالحديث لأنه لم يكن مدونًا في زمانهم.[5]

7- وجود كثير من قدامى اللغويين ممن استشهد بالحديث في مسائل اللغة كأبي عمرو بن العلاء والخليل والكسائي. والفراء ولا يختلف موقف النحاة عن هذا، إذ لا يعقل أن يستشهد الخليل مثلًا بالحديث في اللغة، ثم لا يستشهد به في النحو، وهما صنوان يخرجان من أصل واحد، وممن استشهد بالحديث من النحاة: أبو عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه والفراء وفاقهم في ذلك كل

1- المرجع السابق، ص36.

2- المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

3- المرجع السابق ، ص37

4- المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

5- المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

ابن مالك، بل إن ابن الضائع وأبا حيان وهما على رأس من رفض الاستشهاد بالحديث لم تخل كتبهما من بعض الحديث. ولكن إحقاقًا للحق أقول: إن شواهد النحاة من الحديث ليست في غزارة شواهد اللغويين وكثرتها. فهي قليلة بالنسبة إليها وبخاصة عند قدامى النحاة. وقد رأينا كيف أن سيبويه لم يستشهد إلا بثلاثة عشر حديثًا فقط.[1] وقد جرى على الاحتجاج بالحديث العلماء حتى العصر الحاضر، ومن الذي يدافعون عن ذلك بشدة الأستاذ طه الراوي الذي كان يذهب إلى الاحتجاج به دون قيد أو شرط، وهو يرد على الذين اعترضوا بوجود أعاجم في رواة الحديث بأن ذلك ليس بشيء؛ لأن ذلك يقال في رواة الشعر والنثر اللذين يحتج بهما فإن فيهم الكثير من الأعاجم.[2]

8- تأريخ كل من الأستاذين أحمد مختار عمر وخديجة الحديثي بداية الاحتجاج بالحديث النبوي بأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه. وقد جمعت الحديثي لمن يسمون بنحاة ما قبل الاحتجاج سبعة وثمانين حديثًا نبويًّا، وتسعة وعشرين حديثًا مرويًّا عن آل البيت والصحابة.[3]

وقد رأى الاستاذ أحمد مختار عمر أن المتأخرين كانوا مخطئين فيما ادعوه من رفض القدماء الاستشهاد بالحديث، وهو بهذا يحمل ابن الضائع وأبا حيان تبعة شيوع هذه القضية الخاطئة، بحكم أنهما أول المنادين بها، وعنهما أخذها العلماء المؤيدون لهما دون تثبت.[4]

4-منشأ الفكرة التي ترى أن المتقدمين من النحاة لم يستشهدوا بالحديث النبوي الشريف:

يرى الأستاذ أحمد مختار عمر أن منشأ الفكرة الخاطئة التي ترى أن المتقدمين من النحاة لم يستشهدوا بالحديث النبوي الشريف أصلها ما يلي:[5]

---

[1]- المرجع السابق ، ص37-38-39-40

[2]- في أصول النحو، مرجع سابق، ص54.

[3]- البحث اللغوي، ص41

[4]- البحث اللغوي عند العرب، مرجع سابق، ص41.

[5]- المرجع السابق، ص41-42.

1- توهم المانعين ومنهم ابن الضائع وأبو حيان وغيرهما حين لم يجدوا لدى القدماء نصًّا مستقلًّا يعد الحديث من مصادر اللغة إذ اكتفوا بدخوله تحت المعنى العام لكلمة النصوص الأدبية القديمة ظنوا أن القدماء لم يكونوا يستشهدون به، ثم جاء اللاحقون فنقلوا وتأثروا بذلك الظن دون تمحيص ودون بحث.

2- منهج سيبويه في الشواهد النحوية إذ كان في كتابه مهملا نسبة الشاهد لقائله، وقد وقع هذا أيضا مع الشواهد الحديثية[1] مما خلق الالتباس لدى بعضهم ونسبوا إليه عدم الاستشهاد بالحديث.

5-رأي الأستاذ محمد الخضر حسين في قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

ومن الذين عالجوا موضوع الاحتجاج بالحديث الأستاذ محمد الخضر حسين وقد أفاض فيه على خير ما يعالجه عالم مترو ثبت وقاض منصف،[2] وذلك في بحث قدمه لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وقد توصل بعد استفاضته إلى الأحكام التالية إلى تقسيم الأحاديث إلى قسمين: قسم من الأحاديث لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللغة والقواعد، وقسم لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها:

5-1- الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللغة والقواعد، وهي ستة أنواع:[3]

أحدها ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام، كقوله:(حمي الوطيس) وقوله: (مات حتف أنفه) وقوله: (الظلم ظلمات يوم القيامة) إلى هذا من الأحاديث

---

[1]- ينظر تفصيل ذلك في: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1984، 69-75-76.

[2]- في أصول النحو، مرجع سابق، ص55.

[3]- دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، ط2، المكتب الإسلامي- مكتبة دار الفتح، دمشق، 1960، ص177-178.

القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله:(مأزورات غير مأجورات) وقوله: (إن الله لا يمل حتى تملوا).

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يروى شاهدا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدث ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريح والإمام الشافعي.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني.

5-2- الأحاديث التي لا يجب الخلاف في عدم الاحتجاج بها في اللغة والقواعد:[1]

وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما رويت في كتب بعض المتأخرين، وهذه الأحاديث لا يحتج بها سواء كان سندها مقطوعا أم متصلا؛ فأما الأولى فمبرر إهمالها واضح، وأما الثانية فلبعد مدونها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها، وإذا أضيفت كثرة المولدين في السند واحتمال الرواية بالمعنى إلى ذلك البعد المذكور أصبح احتمال أن تكون ألفاظه ألفاظ النبي أو ألفاظ من يحتج بكلامه قاصرا عن درجة الظن الكافي لإثبات الألفاظ اللغوية أو وجوه استعمالها.

هذا وقد فصل الأستاذ أيضا في التفصيل السابق فقال: (وخلاصة البحث : أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية، ولا نستثني

[1]- المرجع السابق، ص178.

من ذلك إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزا لا مرد له).[1]

6-مناقشة:

لم يكن قصد من رفض الاعتداد بالحديث النبوي الشريف مصدرا من مصادر الاحتجاج اللغوي الانتقاص من قيمته، فالحديث النبوي بعيد عن كل نقيصة وقائله أفصح من نطق بلغة الضاد، ولو علموا علم اليقين أن الحديث النبوي ثابت بلفظه لكان ثاني المصادر بعد القرآن الكريم، ولكن ما يعاب على موقف المتأخرين الرافضين الاحتجاج بالحديث هو رفضهم المطلق للمصدر الحديثي، والخطأ الثاني الذين ارتكبوه فيما ذكر الأستاذ أحمد مختار عمر هو وهمهم أن المتقدمين تجنبوا الاحتجاج به، وقد كان ذلك حسب الأستاذ دون بحث تأصيلي للرأي المطلق، وجاء من جاء بعدهم ليسلم ويقتنع برأيهم دون تمحيص.

لا يمكننا أن نعتد بكل الحديث النبوي؛ ولا يمكننا أن نرفض الاعتداد به مطلقا بحجة روايته بالمعنى، والردود المثبتة في المتن كفيلة بإبطال هذه الحجة، أما فيما يخص احتمال تطرق اللحن إلى بعض الأحاديث النبوية عن طريق الرواة الأعاجم فوارد، ولكن ما يضعفه هو منهج التشدد في ضبط ونقل وإثبات النصوص الحديثية، فلو كان هناك شيء الشك في شيء من الحديث لأسقطه منهج المحدثين المتشدد الذي لا يسبقه إلا المنهج الذي يسلكه علماء القراءات في إثبات النصوص القرآنية.

ولعل الموقف الأكثر إنصافا هو ما جاء به الأستاذ أحمد الخضر حسين وتبناه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إذ أن الضوابط والشروط التي وضعها الأستاذ تصنع غلبة الظن بأن تلك الأحاديث هي لفظ النبي نفسه، وما خرج عن ذلك يجعلنا في مأمن عن نسبة شيء ليس للرسول (ص).

[1]- المرجع السابق، ص180.

وبعد ذلك نقول أيضا أن اعتماد الحديث النبوي الشريف مصدرا رئيسا من مصادر الاحتجاج اللغوي بضوابطه التي أجمع عليها العلماء المنصفون تعيد إلى اللغة كثيرا مما عد شاذا في القياس، كما تجعل المتكلم العربي في سعة بسبب توسع مجال القياس اللغوي.

المحاضرة السادسة

السماع ومصادره 2: كلام العرب (الشعر والنثر)

يمكن القول: إن النحاة جعلوا كلام العرب في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم؛ وذلك لالتفاتهم عن الحديث النبوي بسبب مسألة تجويز روايته بالمعنى دون اللفظ الذي كان مدار يناء القاعدة النحوية واللغوية بشكل عام.[1] وعلى كل هناك اختلاف بين العلماء في قضية الأخذ

[1]– ينظر، الاقتراح في أصول النحو، ص43 ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص61.

بالحديث النبوي الشريف كأصل من أصول النحو نفصل فيه القول في موضعه؛ فمنهم من هو مانع لذلك ومنهم المجيز وهناك المجيز ولكن بشروط.[1]

1-كلام العرب المصطلح والمفهوم:

المقصود بكلام العرب ما كان لهم من آثار نثرية وشعرية، خاضعة للشروط التي حددها ابن الأنباري للنقل أو السماع حين قال بأن النقل هو:(الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة).[2] وتلك الشروط المحددة في تعريف ابن الأنباري يمكن تفصيلها إلى ما يلي:

- ✓ شروط زمانية وأخرى مكانية خاصة بضبط مجال الفصاحة.
- ✓ شروط خاصة بالمصادر البشرية الحاملة للغة منقول عنها وناقلة.
- ✓ شروط خاصة بكم السماع (تردد النموذج السماعي)، بمعنى إن كان مطردا أو شاذا.

وهذه الشروط سالفة الذكر كان الهدف منها حضر عربية صافية تكون في بنيتها قريبة من البنى اللغوية التي جاء بها القرآن الكريم.

لقد كان (منهج الأقدمين في جمع اللغة علميّ دقيق, يعول على الملاحظة والاستقراء، والإفراط في الحيطة أحيانًا، حتى لنستطيع أن نكون مطمئنين إلى أكثر ما استنتجوه من خصائص لغتنا التي تجنبوا أخذها عَمَّن تشوب عربيتهم أية شائبة؛ فقد اقتصر أخذهم اللغة على عرب البادية، وعلى فصحائهم بشكل خاصٍ).[3]

2-الشروط الزمانية والمكانية الخاصة بضبط مجال الفصاحة:

شرط الزمان:

---

[1]- ينظر، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 62.

[2] لمع الأدلة، ص81.

[3] دراسات في فقه اللغة، صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، ط1، 1960، 110

فأما الشرط الأول، فقد حد بقرن ونصف قبل الهجرة النبوية، ومثله بعدها بالنسبة للحضر؛ فيما استمر الاحتجاج باللغة البدوية حتى القرن الرابع للهجرة، وعلى هذا فقد تم تقسيم الشعراء المحتج بشعرهم في أربع طبقات كالآتي:[1]

1- الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام.

2- الشعراء المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام.

3- الشعراء الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

4- المولدون، وهم من بعدهم إلى زماننا هذا كبشار وأبي نواس.

وبناء على مطابقة الحد الزماني للفصاحة مع هذه الطبقات (فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعًا...أما الطبقة الثالثة فالصحيح جواز الاستشهاد بشعرها. وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم...وكانوا يعدونهم من المولدين...وأما الطبقة الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا، ومنهم من أباح الاستشهاد بكلام من يوثق به منهم، ومن هؤلاء الزمخشري اللغوي والنحوي المشهور الذي كان يرى الاحتجاج بشعر أبي تمام)[2]

شرط المكان:

أما الشرط الثاني المكاني أو الجغرافي، فكان بإيجاز: القبائل العربية البعيدة عن الأعاجم؛ وبذلك تم إقصاء كل من كان متاخما للفرس والروم أنذاك. قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ (الألفاظ والحروف):(والذين عنهم اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين كلام العرب هم: قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن

[1] البحث اللغوي عند العرب، ص46-47.

[2] المرجع السابق، ص47-48.

غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم؛ فإنه لا يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر القبط , ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية , ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين للنبط والفرس ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم , ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم , ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم)[1].

إذن لقد ربط اللغويون مكان الفصاحة بـ(فكرة البداوة والحضارة، فكلما كانت القبيلة بدوية أو أقرب إلى حياة البداوة كانت لغتها أفصح، والثقة فيها أكثر، وكلما كانت متحضرة، أو أقرب إلى حياة الحضارة كانت لغتها محل شك ومثار شبهة، ولذلك تجنبوا الأخذ عنها. وفكرتهم في ذلك أن الانعزال في كبد الصحراء، وعدم الاتصال بالأجناس الأجنبية يحفظ للغة نقاوتها ويصونها عن أي مؤثر خارجي، وأن الاختلاط يفسد اللغة وينحرف بالألسنة)[2]

وقد بين ابن خلدون في معرض حديثه عن النسب الصافي في المقدمة مبينا سبب منعة البداة من الاختلاط حيث يقول:(أن الصريح من النسب إنما يوجد للمتوحشين في القفر من العرب ومن في معناهم وذلك لما اختصّوا به من نكد العيش وشظف الأحوال وسوء المواطن حملتهم عليها الضّرورة الّتي عيّنت لهم تلك القسمة وهي لمّا كان معاشهم من القيام على الإبل ونتاجها ورعايتها والإبل تدعوهم إلى التّوحّش في القفر لرعيها من شجره ونتاجها في رماله كما تقدّم والقفر مكان الشّظف والسّغب فصار لهم إلفا وعادة وربيت فيه أجيالهم حتّى تمكّنت خلقا وجبلّة فلا ينزع إليهم أحد من الأمم أن يساهمهم في حالهم ولا يأنس بهم أحد من الأجيال بل لو وجد واحد منهم السّبيل إلى الفرار من حاله وأمكنه ذلك لما تركه فيؤمن عليهم لأجل ذلك من اختلاط أنسابهم

[1] الاقتراح، ص47 -48.

[2] البحث اللغوي عند العرب، ص50-51.

وفسادها ولا تزال بينهم محفوظة صريحة واعتبر ذلك في مضر من قريش وكنانة وثقيف وبني أسد وهذيل ومن جاورهم من خزاعة لمّا كانوا أهل شظف ومواطن غير ذات زرع ولا ضرع وبعدوا من أرياف الشّام والعراق ومعادن الأدم والحبوب كيف كانت أنسابهم صريحة محفوظة لم يدخلها اختلاط ولا عرف فيها شوب. وأمّا العرب الّذين كانوا بالتّلول وفي معادن الخصب للمراعي والعيش من حمير وكهلان مثل لخم وجذام وغسّان وطيّ وقضاعة وإياد فاختلطت أنسابهم وتداخلت شعوبهم).[1]

لكن السؤال المطروح لماذا تم تحديد الأخذ من البادية زمنيا على الرغم من انتفاء عامل الاختلاط الخارجي، فنقول مبررين صنيع القدماء: أن اللغة يمكنها أن تخضع للتطور الداخلي والخارجي سواء اتصلت بأمم أخرى أم بقيت في انعزال تام، إذ المتكلم قد يحدث كثيرا من التغييرات في لغته، تجاوبا مع متطلبات عدة: ذوقية وجغرافية واجتماعية وسياسية واقتصادية وغيرها مما تكفل ببيانها علم الدلالة حديثا وحتى كثيرا من العلوم التراثية القديمة؛ إذ تحدث سيبويه وابن جني عن الاستثقال الذي قد يعترض المتكلم فيلجأ إلى التخفيف، إدغاما أو إبدالا أو حذفا لوحدة لغوية ما.

3-الشروط الخاصة بالمصادر البشرية الحاملة للغة:

إضافة إلى الشروط الزمكانية المذكورة وضع العلماء مقاييس خاصة بالمصادر البشرية المحتج بلغتها؛ ناقلا للغة ومنقولا عنه؛ من ذلك تحريهم في الأخير العربي سلامة لغته وسليقته والموثوقية فيهما, فمن الشروط التي وضعوها له:[2]

- أن يكون منتسبا إلى جغرافيا الفصاحة.
- غير متأثر بلغات التخوم أو الأعاجم.[3]

---

[1] ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر، ابن خلدون، تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2 1988، 161-162.

[2] أصول النحو العربي، محمد خان، طبعة 2012. ص57.

[3] في هذا السياق يقول ابن جني:(ولو عُلم أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم ولم يعترِض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر ، وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدَرِ من اضطراب الألسنة وخبالها

- عارفا بلغته الفصحى التي يرويها، وبحدودها الزمانية والمكانية.
- متواترا.

ولا يهم بعد ذلك إن مسلما أو كافرا متبعا أم مبتدعا، وقد نقل السيوطي عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام الشافعي قوله:(اعتمد في العربية على أشعار العرب وهم كفار لبعد التدليس فيها كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار لذلك)،[1] والخلاصة من ذلك أن العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة،[2] فما تهم اللغوي اللغة فقط بمعنى جانبها المادي فقط، كما أجاز العلماء أيضا النقل عن أهل الأهواء، للسبب المذكور سابقا يقول ابن الأنباري:(اعلم أن نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها، إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب كالخطابية من الرافضة، وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه، ولهذا قال بعض أكابر العلماء: إذ قبلنا رواية أهل العدل وهم يرون أن من كذب فسق، فكيف لا يقبل رواية الخوارج وهم يرون أن من كذب كفر)[3]

أما راوي اللغة أو ناقلها فنعم تشترط فيه العدالة، يقول ابن الانباري:(اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا: رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبدا كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، وإن لم تكن من الفضيلة في شكله؛ فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل منه، ويقبل نقل العدل الواحد، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره)،[4] لدرجة أن عدالته تمنح حق الاعتماد لكلامه العربي أو ما يرويه كما ذكر ابن الأنباري.

وانتقاضِ عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقِّي ما يَرِد عنها . وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحا . وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدَم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويَغُضّ منه).الخصائص، ج2،ص5.

[1] الاقتراح، ص51.

[2] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] لمع الأدلة، ص86-87.

[4] المرجع السابق، ص85.

كما يشترط في ناقل اللغة إضافة إلى عدالته أن يكون ضابطا،[1] يقول السيوطي: (ضابط الصحيح من اللغة ما اتَّصل سَنَدُه بنَقْل العَدْل الضابط عن مِثله إلى منتهاه على حدِّ الصحيح من الحديث)[2] فصحة لغته من صحة عدالته وضبطه.

كما أن الشاهد مجهول القائل لا مجال للاعتداد به،[3] وأرى أن ذلك منشأه شرط الضبط الذي يشترط في الناقل؛ إذ أن جهل الناقل بهوية من ينقل عنه يقدح في ضبطيته أو اتقانه، إذ العلم به من شروط الضبط، فلا ضبط لمن لا ذاكرة قوية له.

وتبعا لشرط العدالة أيضا رفض العلماء الشاهد المرسل والمجهول، فالمرسل هو الذي انقطع سنده، نحو أن يروي ابن دريد عن أبي زيد(الأول ولد سنة 223هـ بالطبع لم يدرك الثاني الذي توفي 215 فبينهما راو أو أكثر، وهذا هو الانقطاع)، والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله، نحو أن يقول أبو بكر ابن الأنباري: حدثني رجل عن ابن الأعرابي.[4]

يقول ابن الأنباري:(وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول؛ لأن العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل وانقطاع سند الناقل يوجبان الجهل بالعدالة، فإن من لم يذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم تعرف عدالته، فلا يقبل نقله).[5]

4-الشروط الخاصة بكم السماع (تردد النموذج السماعي):

لم يرتض النحاة بأن تكون تلك الشروط الخاصة الزمانية والمكانية الخاصة بالفصاحة ، وتلك المصادر البشرية التي تقوم بمهمتها النبيلة في توصيل كلام عربي يمثل البيئة العربية كما هي، هي الشروط الجامعة المانعة بل اشترطوا إضافة إلى ذلك أن يكون الكلام مطردا، لا

---

[1] راجع مفهوم الضبط والعدالة في المحاضرة الخامسة، السماع ومصادره 1: القرآن والحديث الشريف والاحتجاج بهما.

[2] المزهر في علوم اللغة، السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1998، ج1، ص47.

[3]-ولو أن هذه الشروط في الحقيقة ينسبها الأفغاني إلى مدرسة البصرة دون الكوفة التي يرى أنها أكثر تجوزا وتساهلا، ينظر، من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، د-ط، مكتبة الفلاح، د-م، د-ت، ص65-66.

[4] لمع الأدلة، ص90.

[5] المرجع السابق، ص90-91.

شاذا.[1] يقول أبو عمرو بن العلاء ردا على سؤال أحدهم عما وضعه مما سماه عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقال السائل: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العربُ وهم حُجَّة؟ فرد عليه أبو العلاء: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات.[2] أي اختلافات، وحسب تفسيرنا فاطراد المطرد هو الذي يضمن الانتماء إلى الفصيح من الكلام أو إلى العرب الفصحاء، فاللغة ظاهرة اجتماعية، وعلى ذلك رفض النحاة الاعتداد بالشاهد الشاذ، بل وذهب بعض العلماء إلى أن (امتناعه من الاطراد يدل على ضعفه)،[3] ولكن النحاة احتاطوا في عدم عده من الفصيح، وكان احتياطهم أن ذكروا أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه. والحقيقة أن هذا المنهج الذي يعتد فقط بالمطرد هو منهج البصريين، أما الكوفيين فتوسعوا في الرواية وقبلوا حتى الشاذ من الكلام العربي.[4]

وقد نقل السيوطي ملخصا شروط اللغة المسموعة الفصيحة، عن الزَّرْكَشِيّ في البحر المحيط: عن الفضل بن عبدان في شرائط الأحكام وتبعه الجيلي في الإعجاز: قوله: (لا تلزمُ اللغةُ إلا بخمس شرائط:

أحدها – ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل.

والثاني – عدالةُ الناقلين كما تُعْتَبَرُ عدالتُهم في الشَّرعيات.

والثالث – أن يكون النقلُ عَمّن قولُه حجة في أصل اللغة كالعرب العاربة

والربع – أن يكون الناقلُ قد سَمِعَ منهم حِسّاً وأما بغيره فلا.

---

[1] ينظر تفصيل معنى المطرد والشاذ وتفصيلهما في المحاضرة الرابعة.

[2] طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، ص39.

[3] العدد في اللغة، علي بن إسماعيل بن سيده النحوي اللغوي، تح: عبد الله بن الحسين الناصر،عدنان بن محمد الظاهر، ط1، 1993، ص35. وينظر أيضا: المخصص، للمؤلف، تح: خليل إبراهم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1996.ج5،ص210.

[4] ينظر تفاصيل أكثر عن موقف البصريين والكوفيين من الشاذ، في المحاضرة الرابعة والخامسة.

والخامس – أن يسمع من الناقل حسا)[1].

المحاضرة السابعة

القياس النحوي وأركانه 1:المقيس عليه والمقيس

1-القياس بين اللغة والاصطلاح:

القياس لغة: من قولهم: (قِسْتُ الشيءَ بالشيء: قدَّرته على مثاله. ويقال بينهما قِيسُ رمحٍ وقاسُ رمحٍ، أي قدرُ رمحٍ. وقِسْتُ الشيء بغيره وعلى غيره، أقيسُهُ قَيْساً وقِياساً فانْقاسَ، إذا قدَّرتَه على مثاله. وفيه لغة أخرى قُسْتُهُ قَوْساً وقِياساً، ولا يقال: أَقَسْتُهُ. والمقدارُ مِقْياسٌ. وقايَسْتُ بين الأمرين مُقايَسَةً وقِياساً. ويقال أيضاً: قايَسْتُ فلاناً، إذا جاريته قي القِياسِ. وهو يَقْتاسُ الشيء بغيره، أي يَقِيسُهُ به. ويَقْتاسُ بأبيه اقْتِياساً، أي يسلك سبيله ويقتدي به.)[2]

[1] المزهر، ج1، ص48.

[2] الصحاح في اللغة، الجوهري، ج2،ص 103.

أما اصطلاحا فهو مأخوذ –ككثير من مصطلحات أصول النحو– من علم أصول النحو، والقياس الفقهي اصطلاحاً هو تسوية فرع بأصل في حكم لعلَّة جامعة بينهما؛ فالفرع: المقيس، والأصل: المقيس عليه، والحكم: ما اقتضاه الدليل الشرعي من وجوب، أو تحريم، أو صحة، أو فساد، أو غيرها، والعلة: المعنى الذي ثبت بسببه حكم الأصل، وهذه الأربعة أركان القياس،[1] أو هو بتعريف آخر إلحاق معلوم بمعلوم في حكمه لمساواة الأول للثاني في علة حكمه، والقياس الفقهي شكلا مساو للقياس عند أهل الميزان أي المنطق وهو عندهم مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر نحو العالم متغير وكل متغير حادث فهو قول مركب من قضيتين إذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما العالم حادث.

والقياس أحد الأدلة التي تثبت بها الأحكام الشرعية،[2] وقد دل على اعتباره دليلاً شرعيًّا الكتاب والسنة وأقوال الصحابة، فمن أدلة الكتاب: قوله تعالى: {اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ} [الشورى: من الآية 17] والميزان ما توزن به الأمور ويقايس به بينها.[3]

ومن أدلة السنة: أن رجلاً أتى النبي صلّى الله عليه وسلّم فقال: يا رسول الله! ولد لي غلام أسود! فقال: «هل لك من إبل»؟ قال: نعم، قال: «ما ألوانها»؟ قال: حمر، قال: «هل فيها من أورق»؟ قال: نعم، قال: «فأنى ذلك»؟ قال: لعله نزعه عرق، قال: «فلعل ابنك هذا نزعه عرق».[4]

ومن أقوال الصحابة: ما جاء عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في كتابه إلى أبي موسى الأشعري في القضاء قال: ثم الفهم الفهم فيما أدلى عليك، مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة، ثم قايس الأمور عندك، واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله، وأشبهها بالحق. [5]

---

[1] الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، ط4، 2009، ص 68.

[2] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4] المرجع السابق، ص 69.

[5] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وهكذا جميع الأمثال الواردة في الكتاب والسنة دليل على القياس لما فيها من اعتبار الشيء بنظيره. [1]

أما القياس النحوي فقد بينه ابن الأنباري بعدة تعريفات كلها متقاربة حيث يقول عن القياس أنه:(تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع)[2]، ويعرفه السيوطي في اقتراحه (القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه).[3] وهكذا فالقياس واحد سواء عند الأصوليين أو عند المناطقة أو عند النحاة، إذ كل قياس مما ذكرنا يحوي طرفي القياس: مقيس عليه ومقيس، اللذان يشتركان في حكم أساسه علة جامعة بينهما.

2-ظهور القيـــــاس وتطوره:

بدأ القياس بسيطا أول أمره؛ وذلك في القرن الأول للهجرة، ثم أخذ يزداد نموا في القرن الموالي، ليتسع في القرنين الثالث والرابع، ويكتمل في القرون المتأخرة حين أخذ المنطق اليوناني في الدخول إلى النحو العربي ومحاكماته الذهنية.[4]

ويمكن التأريخ للبداية الحقيقية للقياس بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي يقال عنه أنه (أول من بعج النحو ومد القياس والعلل)، وتروي كتب اللغة والنحو أن الحضرمي أول من

---

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] الإغراب في جدل الإعراب، ص93.

[3] الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق،ط2، 2006 ، ص79.

[4] ينظر: أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، ص90.

علل النحو، وإنه كان شديد التجريد للقياس والعقل به وفيه يقول ابن سلام: " كان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل"، ويقول ابن الأنباري. "إنه أول من علل النحو". [1]

ومن مظاهر افتتان الحضرمي بالقياس كثرة تتبعه لزلات الشعراء وتلمسه الأخطاء لهم،[2] ولعل الفرزدق أشهر من تعرض له، فمن ذلك أنه سأله يومًا: كيف تنشد هذا البيت: [3]

وعينان قال الله كونا فكانتا ... فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فقال الفرزدق: "فعولان" فرد ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت فعولين؟ فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت، ونهض فلم يعرف أحد مراده.

كما تعرض ابن أبي إسحاق للفرزدق في بيت آخر له وعابه على قوله: [4]

وعض زمان يا بن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحت أو مجلف

وسأله: علام رفعت؟ فقال الفرزدق: على ما يسوؤك وينوؤك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا ثم هجاه بقوله: فلو كان عبد الله مولى هجوته ... ولكن عبد الله مولى موالي

فعقب الحضرمي وقال للفرزدق: وهذا أيضًا خطأ، كان يجب أن تقول: موال لا موالي. [5]

ثم بعد الحضرمي نجد الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي شهد القياس على يديه كثيرا من التطور، كان الخليل(يمتاز بحس لغوي دقيق جعله يفقه أسرار العربية ودقائقها في العبارات والألفاظ فقها لعل أحدا من معاصريه لم يبلغه).[6]

---

[1] البحث اللغوي عند العرب، ص90.

[2] المرجع السابق، ص91.

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[5] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[6] المدارس النحوية، شوقي ضيف، د–ط، دار المعارف، د–م، د–ت، ص37

من دلائل ذكاء الخليل اكتشافه علم العروض دون سابق معرفة ، كما أن ما قدمه فيه جعل اللاحق لا يضيف إليه شيئا، إذ استطاع أن يرسمه بكل أوزانه وحدوده وتفاعيله وتفاريعه أفاده في ذلك إتقانه لنظريات العلوم الرياضية في عصره علما وفقها وتحليلا، وخاصة نظريتي المعادلات، والتباديل والتوافيق، ولم يستغل الخليل نظرية التباديل والتوافيق الرياضية في وضعه علم العروض فحسب، فقد استغلها أيضا في وضع منهج قويم لمعجم العين المشهور.[1]

كما تشهد المصادر التاريخية على أن الخليل هو الذي رفع قواعد النحو والصرف وأركانهما وشاد صرحهما وبناءهما الضخم، بما رسم من مصطلحاتهما وضبط من قواعدهما، وبما شعب من فروعهما، وما زال بهما حتى استويا في صورتهما التي ثبتت على الزمن، ونستطيع أن نقول في إجمال: إن جمهور ما يصوره سيبويه في كتابه من أصول النحو والتصريف وقواعدهما إنما هو من صنيع أستاذه. ولا ينكر أحد ما لسيبويه من إكمال في العلمين وتتميم. [2]

وعلى نحو ما تسيل علل الخليل وتعليلاته في كتاب سيبويه تسيل أقيسته، وليس بالغلو لو قيل: إنها كانت أهم مادة شاد بها بناء النحو الوطيد، ومما يصور قوتها عنده ودقتها هذا المثال :[3]

(زعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبدَ الله ويا أخانا والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا حين طال الكلام كما نصبوا: هو قبلك وهو بعدك. ورفعوا المفرد كما رفعوا: قبل وبعد وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيد ويا عمرو, وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل. قلت: أرأيت قولهم: يا زيدُ الطويلَ, علام نصبوا الطويل؟ قال: نصب لأنه صفة لمنصوب، وقال: وإن شئت كان نصبا على أعني. فقلت: أرأيت الرفع على أي شيء هو, إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ قال: هو صفة لمرفوع. قلت: ألستَ قد زعمتَ أن هذا المرفوع في موضع نصب؟ فلِمَ لا يكون كقوله: لقيته أمسِ الأحدث؟ قال: من قِبَل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا وليس كل اسم في موضع

---

[1] المرجع السابق، ص31.

[2] ينظر، المرجع السابق، ص33-34.

[3] المرجع السابق، ص51-52.

أمس يكون مجرورا، فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته. قلت: أفرأيت قول العرب كلهم:

أزيدُ أخا ورقاء إن كنت ثائرا ... فقد عرضت أحناء حمق فخاصم؟

لأي شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويل "يريد عبارة: يا زيد الطويل السابقة" قال: لأن المنادى إذا وُصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت: يا أخونا، تريد أن تجعله في موضع المفرد، وهذا لحن، فالمضاف إذا وُصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته؛ لأنه وصف لمنادى في موضع نصب، كما انتصب حيث كان منادى؛ لأنه في موضع نصب ولم يكن فيه ما كان في "كلمة" الطويل لطوله. وقال الخليل: كأنهم لما أضافوا ردوه إلى الأصل كقولك: إن أمسك قد مضى".)

ويضيف شوقي ضيف: (واضح من كل ما قدمنا أن الخليل يعد بحق واضع النحو العربي في صورته المركبة، سواء من حيث عوامله ومعمولاته الظاهرة والمقدرة, أو من حيث ما يجري فيه من شواهد ومن علل وأقيسة، ونص على العبارات المهملة والأخرى الشاذة وإحداث ما سرى فيه من تمارين غير عملية يقصد بها إلى التمرين والتدريب، ومد ذلك في علم الصرف والفقه بأبنية الكَلِم واشتقاقاتها وتصريفاتها وصورها الممدودة والمقصورة والممالة والمصغرة والمنسوبة وما يداخلها من قلب وإعلال.)[1]

أما المرحلة الأخيرة من مراحل القياس فهي المرحلة التي تأثر بها النحو العربي بالمنطق الأرسطي كما أسلفنا، وعلم الكلام، من نحاتها أبو بكر بن السراج، أبو سعيد السيرافي، أبو علي الفارسي، أبو عيسى الرماني؛ إذ نجد السيرافي متأثرا بأساليب المتكلمين في الجدل والإقناع، نجد الفارسي وتلميذه ابن جني يكملان ما بدأه الخليل وسيبويه من تعليل وقياس، أما الرماني فيحكى عنه أنه مولع بالمنطق وعلم الكلام ، وشديد التعلق بالحدود والتعريفات المنطقية[2] حتى قال فيه الفارسي :(

[1] المرجع السابق، ص56.

[2] الموجز في أصول النحو، أحمد الشايب عرباوي، ط1، مطبعة مزوار، الوادي– الجزائر، 2019، ص47.

إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء)،[1]وتظهر تلك النزعات التي ذكرناها لدى الرماني في شرحه مضمون كتاب سيبويه بطريقة منطقية،[2] ووجود مصطلحات من مثل (الدور والمنزلة بين المنزلتين، وترافع الحكام، والحكم الطارئ، والسبر والتقسيم، والمعارضة، التناقض، والتعارض، والاستدلال، والعكس، والدفع، والمنع، وغيرها)[3] دليل على ذلك التأثر بالمنطق وعلم الكلام الذي ذكرناه.

3-أركان القياس:

ورد عند ابن الأنباري في كتابه لمع الأدلة أنه لابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل(أو مقيس عليه) وفرع(أو مقيس) وعلة وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الأصل؛ فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يسم فاعله والعلة الجامعة هي الإسناد والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو.

المقيس عليه: ويسميه ابن الأنباري الأصل، والأصل هو النقل بمصطلح ابن الأنباري، والسماع بمصطلح السيوطي، وهو يشمل ما ثبت من القرآن والحديث الشريف وكلام العرب، وقد ذكرنا حدوده موجزة في كلام ابن الأنباري ومفصلة في ثنايا المحاضرة الرابعة، ولكن لابأس بأن نذكر تفاصيل أكثر تتعلق به، فنقول أن العلماء وضعوا للمقيس عليه أحكام ومسائل وأصول نذكرها فيما يلي:

---

[1] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة الشيخ محمد الطنطاوي،ط2، دار المعارف، ص202.

[2]ينظر: علم اللغة العربية، محمود فهمى حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص90.

[3] مصطلحات علم أصول النحو، أشرف ماهر النواجي، دار غريب، القاهرة، 2001، ص123، نقلا عن: الشارف لطروش، أثر الفقه وأصوله في الدرس النحوي، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، العدد 5، 2006، ص63.

المسألة الأولى التي يتفق عليها كل العلماء هو أن المقيس عليه يجب أن يكون مطردا؛ إذا لا يجوز القياس على الشاذ، يقول الحلواني موضحا الأصول الكبرى التي قام عليها القياس:(وفي كلام النحاة ما يوضح لك نظرتهم الدقيقة إلى أصول القياس، ولعل أولى هذه الأصول النظرة "الكمية " ، فهم يشترطون أن يكون المقيس عليه كثيرا شائعا في أعراف اللغة، ولهذا أنكروا أن يقاس على القليل، وتتضح لك هذه النظرة الأصولية في كثير من مواقف نحاة البصرة خاصة، وفي مناظرة سيبويه للكسائي مثال سافر عليها، فقد رفض أن يأتي المعرف منصوبا بعد "إذا" الفجائية، لأن ذلك مخالف للكثير الشائع في لغة العرب، ولم يعتد بالقليل الذي سمعه من الأعراب الذين حكموا بينه وبين الكسائي)[1].

إذن ليس كل ما يسمع عن العرب يقاس عليه ، وإليك الصور المختلفة لذلك المسموع حتى تتبين الصالح منه للقياس وغيره، حيث قسمه ابن جني إلى أربعة أقسام نوردها في ما يلي:[2]

- مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً وهذا هو المطلوب في النحو، وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد.
- مطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال: ومثال ذلك الماضي من يَذَر ويَذَع ويَدَع وكذلك قولهم مَكانٌ مُبقِل.
- المطّرد في الاستعمال الشاذّ في القياس، ومثال ذلك قول العرب: أخوْص الرِمْث واستصوبت الأمر، وأغْيَلت المرأةُ، واْستَنوَق الجملُ، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ.
- الشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً ومثال ذلك ثوب مَصْوُون، ومسك مَدْوُوف، فرس مَقْوُود.

فالذي يقاس عليه فقط ما ورد مطردا في الاستعمال والقياس معا، أي القسم الاول الذي وضعه ابن جني، وأما ما دون ذلك فمعرض عنه، منكر له.

---

[1] أصول النحو العربي، الحلواني، ص95.

[2] المرجع السابق، ص97-98-99.

إن المسألة السابقة الذكر ليس أمرا حاسما لا يقبل المراجعة، ففي ذلك استثناء، أو لنقل اضطرار، فالنحاة إن لم يجدوا ذلك المطرد الذين يبحثون عنه في قياس ما قاسوا ولو على القليل، يقول الحلواني:(على أنهم قد يضطرون إلى القياس على القليل، لأنهم لم يقعوا على غيره)،[1] وقد ذكر أن سيبويه قاس على قولهم في النسبة إلى شنوءة: شنئي، حيث يقول سيبويه:(فإن أضفت إلى عدوّةٍ قلت: عدويٌّ من أجل الهاء، كما قلت في شنوءة: شنئيٌّ)،[2] وقد ذكر الحلواني تعليل أبي الحسن الأخفش صنيع سيبويه في موقفه ذاك بأن شنوءة وشنئي هو جميع ما سمع من العرب، ولهذا جاز القياس عليه، جاء في الخصائص على لسان أبي الحسن:(فإن قلت إنما جاء هذا في حرف واحد يعنى شَنُوءة قال فإنه جميع ما جاء وما ألطف هذا القول من أبي الحسن وتفسيره أن الذي جاء في فَعُولة هو هذا الحرف والقياس قابِلُه ولم يأت فيه شيء ينقضه)[3]، وقد ورد في الخصائص أيضا في باب "في جواز القياس على ما يقِلّ ورفضِه فيما هو أكثر منه" ما يلي:

(هذا باب ظاهره إلى أن تعرف صورته ظاهر التناقض إلا أنه مع تأمّله صحيح وذلك أن يقِلّ الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس : الأوّل قولهم في النسب إلى شَنُوءةَ شَنَئيّ فلك من بعدُ أن تقول في الإضافة إلى قَتُوبةٍ قَتَبِيّ وإلى رَكُوبة رَكبيّ وإلى حَلُوبة حَلَبِيّ قياسا على شَنَئيّ وذلك أنهم أجَرَوْا فَعُولة مجرى فَعِيلة لمشابهتها إيّاها من عِدّة أوجه أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثيّ ثم إن ثالث كل واحد منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رِدْفين وامتناع ذلك في الألف وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف إلى غير ذلك ومنها أن في كل واحدة من فَعُولة وفَعِيلة تاءَ التأنيث ومنها اصطحاب فَعول وفَعِيل على الموضع الواحد نحو أَثِيم وأَثُوم ورحيم ورَحُوم ومَشِيّ ومَشُوّ

---

[1] السابق، نفسه.

[2] الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج3، ص 345

[3] الخصائص، ج!، ص116.

ونَهِيّ عن الشيء ونَهُوّ، فلمّا استمرّت حال فَعِيلة وفَعُولة هذا الاستمرار جرت واو شَنُوءة مجرى ياء حنيفة فكما قالوا حَنَفِيّ قياسا قالوا شَنَئِيّ أيضاً قياسا)[1]

وليس ما ذكرناه من أصل هو الشرط الوحيد، فإلى جانب ذلك هناك مسألة أو نظرة أصولية تقوم على الكيفية بتعبير الحلواني أي في(طبيعة المقيس عليه، من حيث الفصاحة، والقدم، ومن حيث وقوعه في الشعر أو في النثر... فلا يقاس إلا على الأثر الفصيح الذي استوفى شروط القدم، أما لغة الشعر فيقاس عليها إن كان النثر يعضدها، وكانت الظاهرة فيها مما لا يخالف العرف اللغوي العام).[2]

فمن أمثلة تمسكهم بالمقياس الكيفي الأول: أي طبيعة المقيس عليه من حيث الفصاحة نقد ابن ولاد المبرد في نقده لسيبويه الذي منع أن يقال لصاحب البر برار ولصاحب الفاكهة فكاه، يقول المبرد:(وكل من رأيناه ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البر برار، حتى صار لكثرة استعماله لا يحتاج فيه إلى حجة من شعر ولا غيره).[3] وكان رد ابن ولاد أن قال عن دعوى المبرد أنه(ادعى ذلك في زمن لا ترتضى لغته، ولا يحتج بقوله، وأنكره سيبويه في زمن يؤخذ بلغته ويرجع إلى قوله، ويستشهد بلفظه، ويمتنع من التكلم بما امتنع عنه)[4]،

وقياس سيبويه أنه إن كان الصاحب للشيء صانعا له قلنا: فعال، أما إن كان ملازما له فقط كالبيع مثلا قلنا فاعل، وفي ذلك سر: فالأول صيغة تكثير أو مبالغة توافق طول الملازمة الموافقة للمعالجة، أم الملازمة في الثانية فمؤقتة لذا خففت الصيغة من فعال إلى فاعل فقط، وهذا نص سيبويه في المسألة:(أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون فعَّالاً، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوَّاب، ولصاحب العاج: عواجٌ؛ ولصاحب الجمال التي ينقل عليها: جمَّال... وذا أكثر من أن يحصى...وأمَّا ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها

---

[1] الخصائص، ج1، ص115.

[2] أصول النحو العربي، الحلواني، ص96.

[3] المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي طبع مطابع الاهرام التجارية، القاهرة ، 1994، ج3، ص161، الهامش.

[4] المصدر السابق ، ص162، الهامش.

فإنَّه مما يكون فاعلا وذلك قولك لذي الدرع: ولذي النَّبل: نابلٌ...ولذي التَّمر: تامرٌ، ولذي اللبن: لابنٌ...وليس في كلِّ شيءٍ من هذا قيل هذا. ألا ترى أنَّك لا تقول لصاحب البر: برارٌ، ولا لصاحب الفاكهة: فكَّاه، ولا لصاحب الشَّعير: شعارٌ، ولا لصاحب الدَّقيق: دقَّاق...وقال الخليل: إنَّما قالوا: عيشةٌ راضيةٌ، وطاعمٌ وكاسٍ على ذا، أي: ذات رضاً وذو كسوة وطعامٍ، وقالوا: ناعلٌ لذي النَّعل).[1]

إذن فقد كان قياس سيبويه في تلك المسألة جاء من المسموع المطرد من كلام العرب، أما قياس المبرد فجاء من فصحاء القرن الثالث حسب زعمه،[2] وقد رأينا أن هذا القرن خارج عن مجال الاستشهاد.

وهكذا (ينظر ابن ولاد إلى المقيس عليه نظرة "كيفية"، فلا يتحدث عن الكثرة والقلة، بل يقتصر على نفي الفصاحة عن الأثر اللغوي لتأخر الزمن به، ويؤيد رأي سيبويه لأن المقيس عليه فصيح قديم).[3]

أما بالنسبة للضرورات التي تقع في الشعر فلا ينبغي أن يعد مثالا يعتد له، لأن لا أصل له، بل لا اطراد له، إنما هو موقف لغوي تعرض له الشاعر اضطره إلى مخالفة كلام العرب، فإن اتبعنا اضطراره فقد خالفنا كلام العرب في سننها، فما يجوز للشاعر لا يجوز لنا، بل حتى للعرب في زمان ومكان الفصاحة.

والمقيس عليه ليس فقط ما كان مسموعا من الكلام العربي الفصيح، فقد(ظهر لهم(أي النحاة) وهم يؤسسون النحو ويرفعون قواعده نوع آخر من المقيس عليه، وهو الأحكام النحوية والقواعد التي وضعها النحاة بعد ملاحظة النصوص،[4] وجعلوا بعضها أصلا يقيسون عليه بعضا آخر)[5].

---

[1] الكتاب، ج3، من ص381 إلى ص 383.

[2] ينظر:أصول النحو العربي، الحلواني، ص96

[3] السابق، نفسه.

[4] ينظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ط1، دار غريب، القاهرة، 2007، ص95.

[5] ينظر: الأصول، تمام حسان،ص113.

وهذا النوع من القياس هو الذي أسماه بعضهم بالقياس النحوي أو قياس الظواهر أو قياس الأحكام، ويعرفه الأستاذ علي أبو المكارم بقوله:(قياس الظواهر يعرف في النحو بقياس الأحكام، وتقاس فيه الأحكام على الأحكام، فهو قياس على القواعد لا على النصوص).[1]

المقيس: هو الركن الثاني من أركان القياس أو طرفيه ويطلق عليه مصطلح الفرع، وفرعيته متأتية من أنه مفتقر إلى حكم، محتاج إلى نسخ حكم الأصل أو المقيس عليه إليه، وهو (الركن الذي خاض فيه العلماء وأرادوا أن يجربوا الصياغة القياسية لقواعدهم (فيه) ويعمموها)[2]؛ بمعنى أن المقيس والحكم الذي يلبسه هو نظرة ونتيجة الصياغة القياسية التي جربها العلماء عليه، فصلحت أو فسدت حسب قوة العلة ومنطقيتها وتمكنها في الطرفين.

والمقيس نوعان:

- **مقيس استعمالي: هو نتيجة قياس استعمالي قام به العرب الفصحاء أنفسهم** داخل زمان ومكان الفصاحة،[3] بحيث نجدهم يتكلمون وفقا لمقيس عليه أو (سماع) صنعوه هم بأنفسهم أو كان سليقة منهم، وذلك القياس هو القواعد النحوية المستخرجة من كلامهم، فما قام به العلماء أنهم أظهروا وأبانوا تلك القوالب التي كان العربي ينسج عليها قياسه، فنحو العرب الطبيعي التطبيقي ظهر بطبيعة الحال قبل النحو الذي صنعه النحاة فيما بعد. من ذلك القياس ما رواه ابن جني في الخصائص عند حواره مع عبد الله الشجري مستنطقا إياه عن قياس ما، يقول ابن جني:(سألته يوما فقلت له كيف تجمع دُكَّاناً فقال دكاكين، قلت فِسرْحاناً قال سراحين قلت فُقرْطانا قال قَرَاطِين قلت فعثمان قال عثمانون، فقلت له هَلاَّ قلت أيضا عثامين، قال أَيشٍ عثامين أرأيت إنسانا يتكلّم بما ليس من لغته والله لا أقولها أبدا).[4]

---

[1] أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص90.

[2] مدخل إلى أصول النحو، محمد خان، ص53، طبعة 2003،

[3] السابق، نفسه.

[4] الخصائص، ج1،ص242.

فالأعرابي يعلم طبعا وسليقة أن عثمان(المقيس) اسم علم وليس اسم جماد أو حيوان[1] كبقية المقيسات السابقة، لذا لا يقاس على دكان، بل على أحمد ومحمد وخالد(المقيس عليهم)، وهذه الأسماء تجمع جمعا سالما، فنقول إذن عثمانون قياسا على محمدون وأحمدون وخالدون.[2] يقول الحلواني:(والواقع أن القياس هنا من عمل المتكلم الفصيح، لا من عمل النحوي، فهو ينبع من التفاعل القائم بين الذهن الإنساني وتجدد الحاجات التي تتطلب صيغا لغوية جديدة، فالمتكلم منذ طفولته يتمثل قوالب اللغة المحكية، حتى تصبح مع الأيام نماذج يصب فيها عددا لا يحصى من التراكيب التي تدعوا إليها الأفكار المتجددة، والمواقف الشعورية، ولكن ذلك كله إنما يجري في ذهن المتكلم دون قصد).[3]

ويقول في السياق السابق نفسه:(وكذلك الشأن في محيط الواعين، فالنظم اللغوية المختزنة في أذهانهم تصير –دون قصد– نماذج يقيسون عليها أشياء جديدة، وهذا هو الذي يفسر لنا ما نجده عند النحويين أمثال الخليل وسيبويه وابن جني من نسبة القياس إلى العرب أنفسهم).[4]

وهذا النوع هو الذي قال عنه ابن جني:(ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)، وهو قياس طبيعي يستخرجه العربي الفصيح في كل زمان نتيجة خبرته وسليقته، وهو أيضا متمثل في ما تقوم به المجامع العلمية من صياغات تلبي متطلبات الحضارة والأفكار المستحدثة.

- قسم آخر قام به العلماء، يمكن أن نسميه " المقيس في الحكم النحوي" والهدف منه استخلاص أحكام جديدة لم تكن موجودة تخص مباني لغوية ما بناء على مشابهة كلية أو جزئية، وهذا القياس تابع للقياس الصناعي أو النحوي الذي سنذكره في المبحث الموالي، أي أقسام القياس. من أمثلته إعراب الفعل المضارع قياسا على إعراب الاسم لمشابهته إياه؛ فالفعل المضارع هنا مقيس، والاسم مقيس عليه.

---

[1] الموجز في أصول النحو، ص57.

[2] أصول النحو العربي، الحلواني، ص98.

[3] السابق، ص97.

[4] السابق، نفسه.

من شروط المقيس أن لا يتعارض مع السماع، يقول ابن جني في ذلك:(واعلم أن الشيء إذا ٱطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس فلا بدّ من ٱتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يُتّخذ أصلا يقاس عليه غيره ألا ترى انك إذا سمعت استحوذ واستصوب أدّيْتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيره ألا تراك لا تقول في استقام اسْتَقْوَم ولا في استساغ اسْتَسْوَغ ولا في استباع اسْتَبْيَع ولا في أعاد أعْود لو لم تسمع شيئاً من ذلك قياساً على قولهم أخْوَص الرِّمْث فإن كان الشيء شاذّا في السماع مطّردا في القياس تحامَيْتَ ما تحامت العرب من ذلك وجَرَيت في نظيره على الواجب في أمثاله من ذلك امتناعك من وَذَر ووَدَع لأنهم لم يقولوهما ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وَزَن ووَعَد لو لم تسمعهما)[1].

يقول الحلواني في السياق ذاته:(واكتشف النحويون على الأيام أن في ظواهر اللغة ما لم يخضع لقياسهم، أو لقواعدهم التي بنوها على الكثير، فتناولوها بالدراسة الوصفية، وبينوا وجه خروجها عن إطار القياس، وأوجبوا أن يتبع فيها السماع لا القياس، لأنهم عرفوا أن الغاية من سن القانون اللغوي انما تستهدف تعليم الناس لغة العرب، فإذا كان فصحائهم قالوا: استحوذ وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل، وما هذا بشرا، فليس من واجبهم أن يخالفوهم فيقولوا : استحاذ، وأغالت المرأة، واستناق الجمل، وما هذا بشر، لأن السماع عندهم أولى أن يتبع ويترك القياس إذا تعارضا).[2]

4-أقسام القياس عند النحاة:

يرى بعض الباحثين أن القدماء بسبب تأثرهم بعلم أصول الفقه سلكوا طريقا كثير التفصيل والتفريع والتعقيد وعقدوا بين القياس في اللغة وبين القياس الفقهي روابط وأشباها نتج عنه تصنيفات عجيبة وعديدة للقياس مكدة للعقل ومرهقة الفكر ومجاوزة لحد الإبانة.[3]

وعند النظر إلى اللغة وما يقترب منها من أقيسة اقترح بعض العلماء والباحثين في الحقل الأصولي اللغوي وجهين من القياس: استعمالي، ونحوي[1]، أو إلى استقرائي وشكلي[2].

---

[1] الخصائص99.

[2]أصول النحو العربي، الحلواني، ص106.

[3] ينظر: القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، ط1، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1995، ص19.

القياس الاستعمالي: وهو المعنى العام للقياس، والهدف منه محاكاة الكلام المستحدث المنوال والقالب اللغوي العربي الذي جمعه اللغويون القدماء وفق ضوابط تضمن انتماءه لرقعة الفصيح، كالحد الزماني والمكاني مثلا، وفي هذا القياس يقول ابن الأنباري (القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)[3]؛ ومثال ذلك قولنا صحافة وطباعة قياسا على قول العرب القدماء تجارة وزراعة، وكرفع الفاعل والمبتدأ ونصب المفعول، وكالإعراب والبناء والتقديم والتأخير والحذف والذكر إلى غير ذلك مما يطابق الكلام العربي وقواعده المستخرجة منه.

القياس النحوي: إذا كان القياس الأول طبيعيا مستخرجا من لغة العرب في شكلها الظاهر، فهذا القياس يمكن القول فيه أنه قياس صناعي، أو هو من عمل النحوي،[4] والهدف منه استخلاص أحكام جديدة لم تكن موجودة تخص مباني لغوية ما بناء على مشابهة كلية أو جزئية بين شكلين لغويين: أصل له حكم طبيعي ثابت، وفرع يمكن أن يضم إلى ذلك الأصل لمشابهة ما، وهذا ما يشير إليه ابن الأنباري في قوله:(القياس هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع)، كإعراب الفعل المضارع قياسا على إعراب الاسم لمشابهته إياه.

فالقياس الأول هو انتحاء كلام العرب، وهو بهذا ليس نحوا بل تطبيق له، وهذا الشكل من القياس هو (وسيلة كسب اللغة في الطفولة)[5]، بسبب محاولة تقليد الأطفال الكلام المسموع في لغتهم، (فللطفل ملكة فطرية تجعله قادرا على اكتساب اللغة التي يسمعها من حوله)[6] وهو مما (يطبقه مجمع اللغة العربية في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة، لأن المبدأ الذي يحكم عمل المجمع في هذا الحقل هو القاعدة التوجيهية التي لخصها ابن جني في قوله: " قيس على كلام

---

[1] ينظر: الأصول، تمام حسان، ص151 وينظر: القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، ط1، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1995، ص19-20.

[2] ينظر: الموجز في أصول النحو، 2019.

[3] الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق،ط2، 2006 ، ص79.

[4] ينظر: القياس في اللغة العربية، ص20.

[5] الأصول، تمام حسان، ص151.

[6] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

العرب فهو من كلام العرب")[1]، أما الثاني فهو النحو كما يراه النحاة، فإذا كان الأول هو قياس الأنماط، فالثاني قياس الأحكام، وإذا كان الأول هو الانتحاء فإن الثاني هو النحو)[2] والبيت النظمي المشهور الذي مطلعه: "إنما النحو قياس يتبع" يسقط على القياس الثاني.[3]

5-أقسام القياس عند ابن الأنباري:

يقسم ابن الأنباري القياس إلى ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد، وفيما يلي تفصيل ذلك:

1-**قياس العلة:** وهو حمل للفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كقياس ما لم يسم فاعله (أي نائب الفاعل) على الفاعل ونسخ حكم الأخير عليه بالعلة المشتركة التي هي الإسناد.[4] ويرى ابن الأنباري أن الاستدلال على صحة العلة يكون بشيئين: التأثير وشهادة الأصول. [5]

أما الأول فيظهر في وجود الحكم بسبب وجود العلة وزواله بزوالها، أما شهادة الأصول فـ(مثل أن يدل على بناء "كيف" و"أين" و"أيان" و"متى" لتضمنها معنى الحرف، والدليل على صحة العلة أن الأصول تشهد، وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا. [6]

2-**قياس الشبه:** هذا النوع من القياس حسب ابن الأنباري يتلخص في (أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل)[7]، ومثال ذلك

---

[1] المرجع السابق، ص153.

[2] المرجع السابق، ص154.

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4] ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، د-ط، مطبعة الجامعة السورية، 1957، ص105،

[5] ينظر: المرجع السابق، ص106.

[6] ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[7] المرجع السابق ، ص107.

الحكم على الفعل المضارع بالإعراب قياسا على إعراب الاسم، والعلة هي الشياع بعد التخصص في كل من طرفي القياس (الفعل المضارع، الاسم).[1]

فمثلا الفعل المضارع "يقوم" متصف بالشياع إذ هو صالح للحال والاستقبال، فإذا دخلت عليه السين اختص بالاستقبال، وفي المقابل الاسم "رجل" صالح للإطلاق على كل جنس الرجال، فإذا أدخلنا عليه علامة من علامات التعريف (الألف واللام، أو الإضافة) فنقول: الرجل أو رجل البيت، اختص برجل محدد، وهذه المشابهة بين الفعل المضارع الفرع والاسم الأصل هي التي منحت حكم الإعراب للفرع الذي هو الفعل المضارع.[2]

وهذا النوع من القياس صحيح يجوز التمثل به على رأي ابن الأنباري كقياس العلة (لأن قياس العلة إنما جاز التمسك به لأنه يوجب غلبة الظن، وهذا القياس يوجب غلبة الظن فجاز التمسك به، ولأن مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه)[3]

3-قياس الطرد: جاء في لمع الأدلة أن الطرد هو(الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة)[4] ومعنى الإخالة هنا(المناسبة التي تقتضي ذلك الحكم)[5]. (وقياس الطرد ليس القاعدة المطردة، بل هو وسيلة لجعل القاعدة مطردة، وهي القاعدة المتتابعة التي لا استثناء فيها)[6] وقياس الطرد المقصود به(الشيء الخارج عن حكم بابه)[7] وهو يظهر في حال إطراد القاعدة الفرعية[8]، وهذا النوع من القياس يهتم باختلاف النحاة في بعض أجزاء

---

[1] ينظر: المرجع السابق ، ص107-108.

[2] ينظر: المرجع السابق ، ص108-109.

[3] المرجع السابق ، ص109.

[4] المرجع السابق، ص110.

[5] قياس الطرد، المفهوم والتطبيق، معن عبد القادر بشير، مجلة التربية والعلم، المجلد 12، العدد 2، 2005، ص153.

[6] المرجع السابق، ص152.

[7] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[8] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الباب ليتتبع الشيء الخارج بقاعدته ويجعل رأي النحاة واحدا، صانعا قاعدة عامة لا استثناء فيها[1] .

ومثال هذا النوع من القياس "عسى"، فهي لا تقتضي حكم الفعلية لأنها جامدة، أما باقي أخواتها(كاد، كرب أوشك،أخذ، أنشأ، شرع) فأفعال لأنها متصرفة، وذهب بعض النحاة إلى حرفيتها فيما ذهب آخرون إلى فعليتها على الرغم من عدم تصرفها.[2] ، والحكم على " عسى بأنها فعل يعد قياس طرد مع فقد الإخالة وهي عدم التصرف، وهكذا صار باب" كاد وأخواتها" مطردا؛ بمعنى جميع عناصر الباب صارت أفعالا.[3]

6-أقسام القياس عند السيوطي:

يقسم السيوطي القياس في العربية إلى أربعة أقسام:[4] ، حمل أصل على فرع، حمل أصل على فرع، حمل نظير على نظير، حمل ضد على ضد. وقد سمى السيوطي الأول والثالث: قياس المساوي والثاني: قياس الأولى والرابع: قياس الأدون. وفيما يلي بسط عن كل ذلك:

1- حمل فرع على أصل: والظاهر والأكثر ذلك، ومعناه أن يقاس الفرع على الأصل في الحكم، كإعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد في ذلك كقولهم قيم وديم في قيمة وديمة.

2- وهو أن يقاس الأصل بحكم الفرع بسبب قوته وتمكنه في بابه، ومن أمثلته إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحته كـ (قمت قياما) و (قاومت قواما)، وحمل الأصل على الفرع هذا (قد استعمله النحويون في صناعتهم فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجه من موضعين، أحدهما الإضافة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل

---

[1] ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص153.

[3] ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4] الاقتراح في أصول النحو، ص85.

الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهًا له بالحسن الوجه)[1] والعُذْر –كما يرى ابن جني (أن الجر لمّا فَشَا واتَسع في نحو الضارب الرجلِ والشاتمِ الغلامِ والقاتلِ البطلِ صار لتمكّنه فيه وشِياعه في استعماله كأنه أصل في بابه وإن كان إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه فلمّا كان كذلك قِوِى في بابه حتى صار لقوَّتِهِ قياسا وسماعا كأنه أصل للجرّ في هذا الحسن الوجه)[2] وهذا دليل على تمكُّن الفروع عند العرب حتى إن أصولها التي أعطتها حكما من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدَّله إليها وجعلته عِطيّه منها لها،[3] وبهذا (صار كلّ واحدٍ من الموضعين عِلَّة لصاحبه في الحكم الواحدِ الجاري عليهما جميعا وهذا من طريفِ أمر هذه اللغة وشدّةِ تداخلها وتزاحم الألفاظ والأغراِض على جهاتها)[4]، والذي سوغ لسيبويه الرأي السابق– كما يرى ابن جني– (أن العرب إذا شبهت شيئًا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما؛ ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه)[5].

3–حمل نظير على نظير: والنظير –كما يرى السيوطي– إما في اللفظ أو في المعنى أو فيهم[6]:

(فمن أمثلة الأول زيادة إن بعد ما المصدرية الظرفية والموصولة لأنهما بلفظ ما النافية. ودخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة، وتوكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها على لا الناهية. وحذف فاعل أفعل به في التعجب لمشابهته فعل الأمر في اللفظ).[7]

---

[1] الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار، د–ط، عالم الكتب ، بيروت ، د–ت، ج1، ص 303–304

[2] المرجع السابق،ص183–184.

[3] ينظر: المرجع السابق، ص297–298.

[4] المرجع السابق، ص183.

[5] المرجع السابق، ص304.

[6] الاقتراح، ص88

[7] المرجع السابق، ص88–89.

(ومن أمثلة الثاني: جواز (غير قائم الزيدان) حملا على (ما قام الزيدان) لأنه في معناه ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر)[1].

(ومن أمثلة الثالث اسم التفضيل وأفعل في التعجب فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبه بـ (أفعل) في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك)[2].

4- حمل ضد على ضد: (ومن أمثلته النصب بـ (لم) حملا على الجزم بـ (لن)؛ فالأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل).[3]

7-أهمية القياس ودوره: يرى الحلواني أن للقياس في تاريخ النحو العربي ثلاث وظائف، استخلصت من كلام النحاة وألوان أقيستهم، وهذه الوظائف هي: الاستنباط والتعليل والرفض، وتفصيل ذلك فيما هو آت:

استنباط القاعدة: فأول وظائف القياس أن يكون وسيلة ذهنية لاستنباط القاعدة، ومثال ذلك: استنباط حكم بناء اسم "لا" قياسا على المركب المزجي خمسة عشر، لأن أصل لا رجل مثلا : لا من رجل، فمن زائدة، حذفت كما حذفت الواو في المركب المزجي الذي هو الأصل، فأصل خمسة عشر : خمسة وعشرة، حذفت الواو وبقي معناها، وكذلك "من" حذفت وبقي معناها، والعلماء كانوا يجهلون نوع الفتح الخاص باسم لا أهو فتح بناء أم فتح إعراب، ولما حدث القياس علموا أنه فتح بناء قياسا على الأصل؛ إذ أن حركته للبناء لا للإعراب.[4]

تثبيت حكم نحوي: وهي الوظيفة التي تكاد تكون الغالبة في القياس، فليست اللغة فقط ما هو متداول، بل اللغة أيضا كلام جديد يوافق القواعد اللغوية، فما كان من كلام العرب فهو من كلامهم، والأمثلة على ذلك كثيرة، خاصة في الخلافات التي كانت بين البصريين والكوفيين، وكل

---

[1] المرجع السابق، ص89.

[2] المرجع السابق، ص90.

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4] أصول النحو العربي، الحلواني، ص91-92-93

يحاول تثبيت الحكم الذي توصل إليه بما يقيسه من كلام العرب؛[1] من ذلك مسألة جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فالبصريون لا يجيزون ذلك إلا بشرط أن يكون الفاصل ظرفا أو حرف جر، أما الكوفيون فيرون جواز الفصل مطلقا، وكل يستدل بالمسموع من كلام العرب.[2]

1-**رفض حكم نحوي:** وهذا يقع حين الخلاف، وقد وقع كثيرا بين نحاة البلدين، من ذلك أن نحاة الكوفة يجعلون لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع في مثل قعدت لأستريح، فرفض البصريين ذلك لأن القياس يمنعه، فلام التعليل مختصة بالأسماء مثل :عن ، من ، والباء وهذه الأحرف لا تنصب الفعل المضارع، فكذلك لام التعليل،[3] وإنما بأن مضمرة وجوبا.[4]

2-**استنباط حكم جديد:** كالحكم على نائب الفاعل بالرفع قياسا على الفاعل بعلة جامعة هي الإسناد.[5]

3-**تعليل الظاهرة:** وذلك حين يستعمل العرب ظاهرة لغوية على غير المعتاد، فيضطرون إلى التعليل القياسي،[6] من ذلك تعليلهم تعدي الفعل رضي بحرف الجر "على" بدلا من "عن" التي هي الأصل قياسا على ضد معناه الذي هو السخط، حيث يقال سخط عليه، وقياسا يقال: رضي عليه.[7]

---

[1] الموجز في أصول النحو، ص48.

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف،أبو البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، ط1، 2003، ج2، مسألة القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه، من ص349إلى ص 355.

[3] أصول النحو العربي، الحلواني، ص94.

[4] الموجز في أصول النحو، ص50.

[5] المرجع السابق، ص49.

[6] المرجع السابق، الصفحة نفسها

[7] أصول النحو العربي، الحلواني، ص93.

المحاضرة الثامنة

القياس النحوي 2: العلة النحوية والحكم

1-مفهوم العلة:

في اللغة:

تعرف العلة في اللغة بأنها (عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار ومنه يسمى المرض علة لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف وقيل هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه).[1]

في الاصطلاح:

يعرفها محمد خير الحلواني بقوله:(يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه)[2]، وهو يرى أن تعليل النحاة (كثيرا ما يتجاوز الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصِرف).[3]

2-أصناف العلة:

العلة الأولى: (علامة تلاحظها الدراسة الوصفية لظواهر اللغة)؛ كتعليل رفع الفاعل لفاعليته؛ فنقول رفع الفاعل لكون كل فاعل في العربية مرفوع، وكذلك الأمر يقال في المفعول: نصب المفعول لمفعوليته: بمعنى نصب لأن كل مفعول في العربية منصوب، وهكذا يكون التعليل في بقية أبواب النحو وصفيا بسيطا يصف ما هو ظاهر فقط يقول الحلواني عن هذا النوع من العلة:(

---

[111] التعريفات ،ص201.

[2] أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، ص108.

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها

ولو وقف النحاة عندها لكان عملهم بعيدا عما يجيء به أحيانا من تكلف).[1] وتسمى هذه العلة أيضا بالتعليمية؛[2] لأنها تصل بالمتعلم إلى ضبط اللغة، بشكل جد يسير.

العلة الثانية: يرى الحلواني أنه (إذا تجاوز العلة الأولى في التماس الأسباب صار إلى العلة الثانية)[3]؛ بحيث يتم المرور من الوصف الطبيعي الظاهر إلى ما وراء الظاهرة، كالسؤال عن سبب رفع الفاعل ونصب المفعول؛ فيعلل النحاة ذلك أن الاختلاف جاء للتفريق بينهما حتى يتبين المعنى بتمايز كل وظيفة بحركتها.[4] وهناك من يسمي هذا النوع من العلل بعلة العلة، وابن جني يرى أن ذلك من قبيل التجوز وإلا فهي تتمة للعلة الأولى يقول: (هذا موِضع ينبغي أنّ تعلم منه أنّ هذا الذي سّماه علّة العلّة إنما هو بحوّز في اللفظ فأمّا في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلّة ألا ترى انه إذا قيل له فِلم ارتفع الفاعل قال لإسنادِ الفعل إليهِ ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيدٍ من قولِنا قام زيد إنما ارتفع لإسنادِ الفعل إليهِ فكان مغنِيا عن قوله إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلّة التي ارتفع لها الفاعل)[5]

العلة الثالثة: وهذه العلة إسراف في تجاوز الظاهر البسيط حيث(لا يقف النحوي عند العلة الثانية، بل يتعداها إلى ما هو أكثر إغراقا في التعليل)[6]، كافتراض تبادل الحركات بين الفاعل والمفعول فينصب الفاعل ويرفع المفعول، والفرق الذي ذكرته العلة الثانية سيبقى قائما بذلك أيضا، لتخبرنا علة هذا النوع أن سبب الرفع للمرفوع والنصب للمنصوب راجع إلى أن الرفع ثقيل فمنح للفاعل لأنه غير متعدد، والنصب خفيف منح للمفعول لأنه متعدد، فلو افترضنا العكس كثر في كلام العرب ما هو ثقيل بسبب تعدد المفعولات. ونقص ما يستخفون.[7]

---

[1] المرجع السابق، ص109.

[2] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، ص108.

[4] ينظر: المرجع السابق، ص109

[5] الخصائص ، ج1، 173.

[6] أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، ص109.

[7] ينظر: المرجع السابق، ص109-110

3-العلة بين التوقيف والصناعة:

نقل السيوطي عن صاحب المستوفي قوله: (إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها. وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة واستدلالهم على ذلك بأنها أبدا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها فبمعزل عن الحق، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ وإن كنا نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع بل على وجه الاقتداء والاتباع ولابد فيها من التوقيف فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جل وتعالى تطلبنا بها وجه الحكمة لتلك الحال من بين أخواتها فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب).[1]

4-موقف النحاة من العلة(هل قصدها العرب أما لا؟):

تباينت مواقف النحاة من العلة؛ فهناك من يرى أنها محض اجتهاد من النحاة، وذلك بغية إدراك ضوابط اللغة، وليس بالضرورة أن يكون العرب قصدوا ذلك.[2] وفي ذلك يقول الخليل ردا عن سؤال أحدهم: أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: (إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله, وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه, فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له "أخرى" فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام, وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا؛ لعلة كذا وكذا ... وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة

---

[1] الاقتراح، ص96، دار البيروني.

[2] أصول النحو، محمد خان، ص59.

إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته للمعلول, فليأت بها)[1].

وهناك من يرى أن للعرب وعي تام بالعلل وأنهم قصدوها في كلامهم، وهذا الموقف يمثله ابن جني[2] الذي يقول في "باب في أن العرب قد أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها " التالي:(أُعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة وللنفس به مُسْكة وعِصْمة، لأن فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب من أنّها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا، وهو أحزم لها وأجمل بها وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون تكّلفت ما تكلّفته من استمرارها على وَتِيرةٍ واحدة وتقرّيها منهجا واحدا تراعيه وتلاحِظه وتتحمَّل لذلك مشاقَّه وكُلَفه وتعتذر من تقصير إن جرى وقتا منها في شيء منه. وليس يجوز أن يكون ذلك كلّه في كل لغة لهم وعند كلّ قوم منهم حتى لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر على كثرتهم وسعة بلادهم وطول عهد زمان هذه اللغة لهم وتصرّفها على ألسنتهم اتّفاقا وقع حتى لم يختلف فيه اثنان ولا تنازعه فريقان إلاّ وهم له مريدون وبِسياقه على أوضاعهم فيِه مَعْنِيُّون ألا ترى إلى اطّراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجرّ بحروف الجر والنصب بحروفه والجزم بحروفه وغير ذلك من حديث التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقير وما يطول شرحُه فهل يُحسن بِذى لبّ أن يعتقد أنّ هذا كله اتّفاق وقع وتوارُد اتّجه)،[3] ويواصل فيقول:(فإن قلت فما تُنكِر أن يكون ذلك شيئا طُبِعوا عليهِ وأجيئوا إليهِ من غير اعتقاد منهم لعِلِله ولا لقصدٍ من القُصود التي تنسبها إليهم في قوانينِه وأغراضه بل لأن آخِرا منهم حذا على ما نهج الأوّل فقال بِه وقام الأوّل للثاني في كونه إماما له فيِه مقَام من هَدَى الأوّل إليهِ وبعثه عليه ملَكا كان أو خاطِرا، قيل لن يخلو ذلك أن يكون خبرا روِسلوا به أو تيقُّظا نُبِّهُوا على وجِه الحكمة فيه فإن كان وَحْيا أو ما يجرى مجراه فهو أَنْبه له وأذهبُ في شرف الحال بِه، لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووقَفَهم عليه لأن في طِباعهم قبولا له وانِطواء على صحَّة الوضع فيهِ لأنهم مع ما قدّمناه من ذكر كونهم عليه في أوّل الكتاب من لُطْف الحّس وصفائِه ونصاعِة جوهر

[1] المدارس النحوية، ص48-49.

[2] أصول النحو، محمد خان، ص59.

[3] الخصائص، ص237 -238.

الفكر ونقائه لم يُؤْتَوْا هذه اللغة الشريفة المنقادة الكريمة إلاَّ ونفوسهم قابلة لها مُحِسَّة لقوَّة الصنعة فيها معترفة بَقدر النِّعمة عليهم بما وهُب لهم منها)[1].

ولكن ما يلاحظ أن العلل التي تكلم عنها ابن جني يقصد أو تسقط على العلل التعليمية، أم باقي العلل: القياسية والجدلية، فهي دون شك لا يقصدها العرب، والدليل الاختلاف الموجود بين العرب والنحاة في ذلك.[2]

ولهذا وجدنا ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة من بين ما يرفضه رفضا قاطعا، العلل القياسية والجدلية التي سماها الثواني والثوالث يقول ابن مضاء:(ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لمَ رُفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علة، لينقل حكمه إلى غيره. فسأل لمَ حُرِّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه. ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطي الأثقل، الذي هو الرفع، للفاعل، وأُعطي الأخف، الذي هو النصب، للمفعول، لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون. فلا يزيدنا ذلك علماً بان الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر، الذي يوقع العلم).[3]

---

[1] المرجع السابق، ص238-239.

[2] أصول النحو، محمد خان، ص60-61.

[3] الرد على النحاة، ص127.

5-أنواع العلل عند السيوطي: يقسم السيوطي العلة باعتبار تكوينها إلى قسمين: بسيطة ومركبة:

العلة البسيطة: هي العلة (التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة ونحو ذلك).[1]

العلة المركبة: هي التي (تكون مركبة من عدة أوصاف اثنين فصاعدا كتعليل قلب ميزان بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين وذلك كثير جدا). [2]

6-أقسام العلة باعتبار طبيعتها:[3]

نقل السيوطي عن كتاب ثمار الصناعة لصاحبه أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس أن اعتلالات النحويين صنفان:

(علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم) وهي أربعة وعشرون نوعا، وقد شرحها التاج ابن مكتوم في تذكرته كالتالي:

- علة سماع: مثل قولهم امرأة ثدياء ولا يقال رجل أثدي.
- علة تشبيه مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.
- علة استغناء كاستغنائهم بـ ترك عن ودع.
- علة استثقال كاستثقالهم الواو في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة.
- علة فرق وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى.
- علة توكيد مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.
- علة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء.

---

[1] الاقتراح، ص104

[2] المرجع السابق، الصفحة نفسها

[3] المرجع السابق، من ص98 إلى ص101

- علة نظير مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر إذ هو نظيره.
- علة نقيض مثل نصبهم النكرة بـ لا حملا على نقيضها إن.
- علة حمل على المعنى مثل (فمن جاءه موعظة) ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا لها على المعنى وهو الوعظ
- علة مشاكلة مثل قوله (سلاسلا وأغلالا).
- علة معادلة مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.
- علة مجاورة مثل الجر بالمجاورة في قولهم جحر ضب خرب وضم لام (الله) في (الحمد لله) لمجاورتها الدال.
- علة وجوب وذلك تعليلهم رفع الفاعل ونحوه.
- علة جواز وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل لا لوجوبها.
- علة تغليب مثل (وكانت من القانتين).
- علة اختصار مثل باب الترخيم و (لم يك).
- علة تخفيف كالإدغام.
- علة أصل كـ استحوذ ويؤكرم وصرف ما لا ينصرف.
- علة أولى كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.
- علة دلالة حال كقول المستهل الهلال أي هذا الهلال فحذف لدلالة الحال عليه.
- علة إشعار كقولهم في جمع موسى موسون بفتح ما قبل الواو إشعار بأن المحذوف ألف.
- علة تضاد مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تلغ أصلا لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد
- علة التحليل التي صعب على ابن مكتوم شرحها وقال فيها الشيخ شمس الدين بن الصائغ:

(قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكيا لها عن السلف في نحو الاستدلال على اسمية كيف بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل فتحلل عقد شبه خلاف المدعي).

وأما الصنف الثاني فهو مظهر لحكمة العرب وكاشف لصحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. ويسميه بعض النحاة علة العلة يقول ابن السراج:

(واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة, مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا, ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قلبتا ألفًا, وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب, وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها, وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع).[1]

وهذا التقسيم للعلل هو نفسه تقريبا التقريب الشهير الذي يقسم العلة إلى أولى وثانية وثالثة مع ضم القسمين الأخيرين في قسم واحد، وهو نفسه التقسيم الذي يقسم العلة إلى تعليمية وقياسية وجدلية مع ضم القسمين الأخيرين في قسم واحد.

7-أقسام العلة باعتبار الإلزام: قسم العلماء العلة إلى نوعين: موجبة وموجزة:[2]

العلة الموجبة: كالعلة التي تذهب إلى أن الفاعل مرفوع لفاعليته موجبة لعدم إمكانية خروج المتكلم عن حكمها فيجر الفاعل أو ينصبه. يقول ابن جني:(أعلم أن أكثر العِلَل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصبِ الفَضْلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجرّ المضاف إليه وغير ذلك فعِلَلُ هذه الداعيةُ إليها موجِبة لها غير مقتَصَر بها على تجويزها وعلى هذا مَقادُ كلام العرب)[3]

---

[1] الأصول ، ابن السراج، 35.

[2] أصول النحو، الحلواني، ص110-111.

[3] الخصائص، ص164.

العلة الموجزة: ذكر ابن جني في كتابه الخصائص أن هناك ضربا آخر يسمى علة وإنما في الحقيقة سبب يوجز ولا يوجب،[1] العلة التي تجيز في بعض الأحيان للمتكلم شاعرا أو ناثرا أن يجعل التركيب أو اللفظ الواحد على صورة ما، وأن يجعله على صورة أخرى (من ذلك الأسباب الستَّة الداعية إلى الإمالة هي علّة الجواز لا علّة الوجوبِ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجِب الإمالة لا بدّ منها وأن كلّ مُمَالٍ لعلّةٍ من تلك الأسباب الستّةِ لك أن تترك إمالته مع وجودِها فيه فهذه إذاً علّة الجواز لا علة الوجوبِ . ومن ذلك أن يقال لك ما علّة قلب واو أقِّتت همزة فتقول عِلّة ذلك أن الواو انضمّت ضمّا لازما وأنت مع هذا تجيز ظهورها واوا غير مبدَلة فتقول وُقّتت فهذه عِلّة الجوازِ إذاً لا علّة الوجوبِ وهذا وإن كان في ظاهر ما تراه فإنه معنى صحيح وذلك أن الجواز معنى تعقِله النفس كما أن الوجوب كذلك فكما أن هنا علّة للوجوب فكذلك هنا علّة للجواز هذا أمر لا ينكَر ومعنى مفهوم لا يُتدافَع).[2]

8-مبطلات العلة:

والمقصود بها الأسباب التي تفسد العلة وتجعلها غير صالحة للاستدلال، من ذلك نذكر:[3]

النقض: وذلك في حالة عدم اطراد العلة؛ كأن تقول: إنما بنيت "حذام" لاجتماع ثلاث علل فيها، وهي التعريف والتأنيث والعلمية، ولكن هذه العلة غير مطردة، إذ نجد في لفظ آخر اجتماع أربعة علل، ولكنها معربة، ومثال ذلك : كلمة أذربيجان.

فساد الاعتبار: وذلك عند معارضتها بالسماع، ومثاله بأن يحكم النحوي بأن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز في ضرورة الشعر، ويستدل على ذلك بأن الأصل في الاسم الصرف قياسا على مد المقصور فإنه ممنوع، فيعترض على ذلك بأنه سمع من العرب صرف ما ينصرف للضرورة, من ذلك قول العرب: نصروا نبيهم وشدو أزره بحنين يوم تواكل الأبطال.

---

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها

[2] الخصائص، ص164-165.

[3] الموجز في أصول النحو، ص64-65.

الحكم النحوي:

1-الحكم في اللغة: جاء في القاموس المحيط (الحُكْمُ بالضم : القَضاءُ ج : أحْكامٌ وقد حَكَمَ عليه بالأَمْرِ حُكْماً وحُكومَةً و بَيْنَهُم كذلك . والحاكِمُ : مُنَفِّذُ الحُكْمِ كالحَكَمِ محرَّكَةً ج : حُكَّامٌ . وحاكَمَهُ إلى الحاكِمِ : دَعاهُ وخاصَمَهُ . وحَكَّمَهُ في الأمْرِ تَحْكيماً : أمَرَهُ أن يَحْكُمَ فاحْتَكَمَ)[1].

2-تعريف في الاصطلاح: الحكم في أصول الفقه: ما اقتضاه الدليل الشرعي من وجوب، أو تحريم، أو صحة، أو فساد، أو غيرها،[2] أم في أصول النحو فنقول قياسا ما اقتضاه الدليل النحوي وجوبا ومنعا وغيره.

3-أقسامه:

ينقسم الحكم النحوي إلى ست: واجب , وممنوع , وحسن , وقبيح , وخلاف الأولى , وجائز على السواء:[3]

- فالواجب: كرفع الفاعل , وتأخره عن الفعل , ونصب المفعول , وجر المضاف إليه , وتنكير الحال والتمييز , وغير ذلك.
- والممنوع كأضداد ذلك.
- والحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.
- والقبيح: كرفعه بعد شرط مضارع.
- وخلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيدا.
- والجائز على السواء: كحذف المبتدأ , أو الخبر , أو إثباته حيث لا مانع من الحذف , ولا مقتضى له.

---

[1] القاموس المحيط ، ص1415.

[2] الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، ط4، 2009، ص 68.

[3] الاقتراح، ص30-31.

- كما قسم السيوطي الحكم النحوي أيضا إلى رخصة وغيره، والرخصة: ما جاز استعماله لضرورة الشعر ويتفاوت حسنا وقبحا. [1]

فأما الضرورة الحسنة فهي ما لا يستهجن, ولا تستوحش منه النفس, كصرف ما لا ينصرف, وقصر الجمع الممدود, ومد الجمع المقصور. [2]

والضرورة المستقبحة: ما تستوحش منه النفس, كالأسماء المعدولة وما أدى إلى التباس جمع بجمع , كرد مطاعم إلى مطاعيم , أو عكسه فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام. [3]

[1] الاقتراح، ص32-33.

[2] الاقتراح، ص32-33.

[3] الاقتراح، ص32-33.

المحاضرة التاسعة

استصحاب الحال

1-مفهوم الاستصحاب:

في اللغة:

جاء في القاموس المحيط (اسْتَصْحَبَهُ: دَعاهُ إلى الصُّحْبَةِ، ولازَمَه) ، فالاستصحاب طلب الصحبة ، كما أن الاستفهام طلب الفهم، والاستسماح طلب المسامحة.

وهذا المصطلح أو الدليل كغيره من أدلة النحو استقدمه النحاة من ميدان أصول الفقه، ولفهمه يحسن بنا تلمس دلالته في ذلك الميدان.

في الاصطلاح الفقهي:

الاستصحاب في الاصطلاح الفقهي: الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني بناء على ثبوته في الزمان الأول، بمعنى أنه إذا ثبت حكم بدليل معين في وقت معين يبقى ذلك الحكم ثابتا حتى يرد دليل يرفعه، إذن فالمجتهد يستصحب الحكم الأول حتى يرد ما يدل على ارتفاعه، مثال ذلك : إذا توضأ أحدنا ثم شك في وجود ما ينقض الوضوء فإنه يستصحب الحكم السابق، وهو كونه طاهرا حتى يثبت خلافه.[1] فما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل، إذ هو مأخوذ من المصاحبة، وهو بقاء ذلك الأمر ما لم يوجد ما يغيره، فيقال: الحكم الفلاني قد كان فيما مضى، وكلما كان فيما مضى، ولم يظن عدمه، فهو مظنون البقاء.[2] وعلى هذا فالتمسك بما كان

---

[1]ينظر: أصول الفقه الذي لا يسع الفقيهَ جهلُه، عياض بن نامي السلمي، ص141.

[2]إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، أحمد عزو عناية ، دار الكتاب العربي، ط1، 1999م ج2،ص174.

سائدا إبقاء لما كان على ما كان أمر لفقد المغير أو مع ظن انتفائه أمر منطقي ولكنه لا يصح إلا حين يبذل المجتهد جهده كله في البحث والطلب عن المغير أو يغلب على ظنه أنه منتف.[1]

في الاصطلاح اللغوي:

الاستصحاب هو الدليل الثالث من أدلة النحو عند ابن الانباري حيث يقول:(أدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال)[2]، والاستصحاب في الاصطلاح اللغوي مطابق لمثيله في الفقه مع تغير فقط في الموضوع فقط وابن الأنباري يعرفه بقوله:(استصحاب الحال ابقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل)[3] فحال الأصل في الأسماء هو الإعراب، وحال الأصل في الأفعال هو البناء، فحكم الإعراب يبقى موجودا في الأسماء حتى يحصل ما يوجب البناء، وحكم البناء يبقى موجودا في الأفعال حتى يحصل ما يوجب الإعراب،[4] (وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف؛ فشبه الحرف في نحو(الذي)، وتضمن معنى الحرف في نحو(كيف). وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو(يذهب، ويكتب، ويركب) وما أشبه ذلك)[5]

ويمثل ابن الأنباري للاستصحاب فيقول:(ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه؛ وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولم يتضمن معناه فكان باقيا على أصله في الإعراب)[6]

---

[1] التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر المعاصر , دار الفكر – بيروت , دمشق، ط1 ،1410، تح: محمد رضوان الداية، ص57.

[2] لمع الأدلة، ص 46

[3] لمع الادلة، ص46

[4] لمع الأدلة، ص141.

[5] لمع الأدلة، ص141.

[6] لمع الأدلة، ص141.

ويمثل ابن الأنباري للحكم المستند إلى استصحاب الحال في الفعل بإثبات حكم البناء لفعل الأمر لأنه باق على الأصل الذي هو البناء، ولم يوجد ما يغير ذلك الحكم ؛ فهو لم يشابه الاسم مما يستدعي إعرابه، لذلك ثبت له حكم أصله.[1]

2-حكم الاعتماد على الاستصحاب في الحكم:

يرى ابن الأنباري أن الاستصحاب من الأدلة المعتبرة؛[2] (فمن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل)[3]،لكنه يرى أنه من أضعف الأدلة حين يقارعه دليل ينسخ حكمه ويغيره، ولهذا وجب عدم التمسك به، والتحول عنه إلى الدليل الجديد يقول: (ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم وعلى هذا قياس ما جاء من النحو)[4].

[1] لمع الأدلة، ص142.

[2] لمع الأدلة، ص141.

[3] الانصاف في مسائل الخلاف ، ابن الانباري ج1، ص245، الموجز في أصول النحو، ص81في انتظار تهميشه من الأصل،

[4] لمع الأدلة، ص142.

المحاضرة العاشرة

الإجماع

1-الإجماع بين اللغة والاصطلاح:

الاجماع في اللغة (العزم والاتفاق)،[1]ورد في المفردات في غريب القرآن أن أَجْمَعْتُ تقال فيما (يكون جمعا يتوصل إليه بالفكرة،)،[2]ومنه قيل (أَجْمَعَ المسلمون على كذا :اجتمعت آراؤهم عليه)،[3] وفِي المُفْرَدَاتِ أيضا: (الجَمْع: ضمّ الشيء بتقريب بعضه من بعض)،[4] وورد في مختار الصحاح في مادة جمع "ج م ع": (ويقال أيضا أَجْمِعْ أمرك ولا تدعه منتشرا...والمَجْمُوعُ الذي جمع من هاهنا وهاهنا...واسْتَجْمَع السيل اجتمع من كل موضع)،[5]وورد في تاج العروس أن (الجَمْعُ تَأْلِيفُ المُتَفَرّقِ)[6]. و(الجَمْعُ : جَماعَةُ النّاسِ).[7]

أما في الاصطلاح فقد تأثر هذا الأصل في مفهومه وحتى ضبطه بأصول الفقه، وهذا حال علم أصول النحو ككل، فقد ورد في التعريفات للجرجاني أن الإجماع في الاصطلاح (اتفاق المجتهدين في أمة محمد عليه الصلاة و السلام في عصر على أمر ديني)[8] وورد أيضا في

---

[1] التعريفات ، الشريف الجرجاني ،تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت –لبنان،1983، ص10.

[2] المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهانى، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق – بيروت، ط1، 1412 هـ ص201.

[3] المفردات في غريب القرآن ، ص201.

[4] المفردات في غريب القرآن، ص201.

[5] مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تح : محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، د–ط،1995 ص119

[6] تاج العروس من جواهر القاموس، ص 5158.

[7] تاج العروس من جواهر القاموس ص 5159 .

[8] التعريفات، ص10.

مفاتيح العلوم للخوارزمي :(وأما الإجماع فهو اتفاق الصحابة من المهاجرين والأنصار وكذلك اتفاق العلماء في الأمصار في كل عصر دون غيرهم من العامة.)[1]

لنجد الإجماع في اللغة كذلك بمعنى الاتفاق، وقد ورد بمفهومين: أما المفهوم الأول والأشهر فهو (إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة)،[2] بمعنى اجماعهم على رأي نحوي ما و بمعنى اتفاقهم في الحكم على مسألة نحوية، أما المفهوم الثاني فيطلق على إجماع العرب، وقد نقل السيوطي عن ابن جني قوله (وإجماع العرب أيضا حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه؟!)[3]. ويقصد بذلك سكوت العرب على أداء لغوي ما ولو أنه مخالف للغتهم، يقول السيوطي:(**من صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه)** فالسكوت كما يقال علامة الرضا والقبول، ولعل المفهوم الأول هو المقصود والأكثر وضوحا إذ تكلم العلماء عن الإجماع كدليل من أدلة النحو،[4] خاصة إذا قابلناه بالإجماع في أصول الفقه الذي يقصد به اجماع العلماء لا غيرهم.

2-أقسام الإجماع:

إذن بناء على ما ورد في التعريف الاصطلاحي يمكن لنا أن نقسم الإجماع إلى قسمين: إجماع النحاة وإجماع العرب، وقد أضاف الأستاذ أحمد الشايب عرباوي في موجزه قسما آخر سماه إجماع الرواة حيث يقول معرفا إياه:(إجماع الرواة معناه اتفاق الرواة على رواية لشاهد من الشواهد، وهذا يؤدي إلى رفض الشاهد إذا رواية مخالفة، لأنها خالفت الاجماع)،[5] إلا أن ذلك في رأينا يدخل في باب السماع، وشروطه التي بناء عليه يتم قبول الشاهد أو رفضه.

---

[1] مفاتيح العلوم، المؤلف: محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي ،تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2، ص22.

[2] الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، محمود فجال، ط1، دار القلم، دمشق، 1989. ص159.

[3] الاقتراح، ص164.

[4] الموجز في أصول النحو، ص80.

[5] الموجز في أصول النحو، ص79.

إجماع النحاة:

وقد سبق بسطه في التعريف، من أمثلته رد رأي أبي العباس الذي أنكر جواز تقديم خبر ليس عليها بأن ذلك الجواز هو رأي سيبويه ومن يذهب مذهبه والكوفيون أيضا.[1]

إجماع العرب:

من ذلك استدلال سيبويه على جواز توسيط خبر ما الحجازية ونصبه ببيت للفرزدق يقول فيه:

فأصبحوا قد أدام الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشر

وهذا البيت سكت عنه العرب، على الرغم من مخالفته لغتهم.[2] فسكوتهم يعادل إجماعهم على صحته.[3]

3-شروط الإجماع:

نقل السيوطي عن بعضهم قولهم:(إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع)،[4] وقد رأى ابن جني أن مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها لا يجوز إلا بعد إمعان وإتقان.[5] وأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصا.[6]

---

[1] الاقتراح، ص60-61.

[2] تروي كتب النحو أن مما يقوي حجية هذا الشاهد أن الفرزدق، كان له خصوم، من قبيلته من التميميين قبيلته ومن الحجازيين الذين أراد الفرزدق أن ينسج البيت على لغتهم ، وكان من مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولعلى الرغم من تلك العداوة فقد سمعوا البيت على الرغم من مخالفته القياس وسكتوا عنه، وفي ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده.ينظر. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990. ج1، ص373.

[3] الموجز، ص80.

[4] الاقتراح، ص163.

[5] الاقتراح ، ص160.

[6] الاقتراح، ص161.

إلا أن ابن جني مع ذلك يرى أن (إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه).[1]

4-الاعتداد بالإجماع كأصل من أصول النحو:

لم يكن الإجماع أصلا رئيسا من أصول النحو، بل أنه لم يكن حتى (محل اتفاق من قبل الجميع،[2] ولم يصرح به أصلا من أصول النحو إلا ابن جني)[3]وذلك في باب القول على إجماع أهل العربية: متى يكون حجة؟[4]

كما نجد من المتأخرين في الاعتداد بالإجماع السيوطي، مرتبا إياه الثاني بعد السماع، ولا ندري لماذا قدم السيوطي الإجماع على القياس في كتابه، اللهم اتباعه أثر ابن جني في الترتيب، وقد ذكر السيوطي نفسه ترتيب ابن جني حيث قال: (قال ابن جني في الخصائص: " أدلة النحو ثلاثة: السماع, والإجماع, والقياس)[5]، بل أن السيوطي لم يكتف بالترتيب فقط بل أن المادة العلمية المتعلقة بالإجماع أغلبها منقولة عن ابن جني في خصائصه[6] ليظهر لنا أنه تبنى الاعتداد بالإجماع كدليل[7] وكثيرا من المادة العلمية أيضا.

---

[1] الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج1، ص190.

[2]- من بين الذين أهملوا ذكره، الأنباري في رسالته لمع الأدلة، كذلك سعيد الأفغاني في كتابه: في أصول النحو، وتمام حسان في الأصول.

[3] الموجز في أصول النحو، ص77.

[4] ينظر الباب ، الخصائص، ج1، من ص190إلى ص 194.

[5] الاقتراح، ص26.

[6] ينظر: ينظر الباب ، الخصائص، ج1، من ص190إلى ص 194.

[7] الموجز، ص77.

لقد عد المتأخرون الإجماع في اللغة من الأصول المعتبرة، ولم يجيزوا الخروج عليه،[1] وعلى الرغم من تمسكهم به إلا أن هذا النوع من الأدلة بقي من الأصول الضعيفة، وقد خرج عليه النحاة غير ذي مرة.[2]

[1] أصول النحو ، محمد خير الحلواني، ص128.

[2] أصول النحو ، محمد خير الحلواني، ص128.

المحاضرة الحادية عشر

ظاهرة الإعراب

1-الإعراب بين اللغة والاصطلاح:

يرى الأنباري في كتابه أسرار العربية في باب الإعراب والبناء أن في تسمية الإعراب ثلاثة وجوه:

1-**الوجه الأول:** وأصل هذا المعنى الإعراب عن الشيء أي الإبانة عنه، تقول العرب : أعرب الرجل عن حجته، إذا بينها، وقولهم: الثيب يعرب عنها لسانها أي يبينها ويوضحها، فلما كان الإعراب يعين المعاني ويبينها سمي إعرابا.[1]

2-**الوجه الثاني:** مأخوذ من قول العرب عربت معدة الفصيل، أي تغيرت، والإعراب انتقل أخذ معناه من ذلك؛ فالإعراب تغير يلحق أواخر الكلم، ولكن الناظر في المعنى اللغوي السابق(عربت معدة الفصيل) يرى أن معناه الفساد؛ أي فساد المعدة، فكيف أخذ الإعراب من المفهوم السابق على الرغم من دلالته التي تبدو بعيدة. وتوضيح ذلك أن مفهوم الإعراب أخذ منه بالمخالفة، وهذه سنة من سنن العرب في كلامها،[2] والعرب تقول: أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته وأشكيت الرجل إذا أزلت شكايته وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى (إن الساعة آتية أكاد أخفيها) أي أزيل خفاءها.[3]

3-**الوجه الثالث:** متأت من المعنى اللغوي للفظ: عروب، تقول العرب: امرأة عروب؛ إذا كانت متحببة إلى زوجها، وانتقال المعنى تأتى من المشابهة الحاصلة بين الحالين فالمعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه.[4]

---

[1] ينظر: أسرار العربية، الأنباري.ص40.

[2] في لهجتنا السوفية بالجزائر: نستخدم هذه المخالفة؛ فنقول للأعمى "بصير"، ونقول: للنار الموقدة: "العافية"، ونقول للذي اشتد غضبه: "العاقل"، وهكذا.

[3] ينظر: أسرار العربية، الأنباري.ص40.

[4] ينظر: أسرار العربية، الأنباري.ص41.

إذن فالإعراب تغيير في أواخر الكلم، وهذا التغيير هو نتيجة اختلاف العوامل الداخلة على اللفظ أو الكلمة كما يرى النحاة، ويقابله البناء الذي هو لزوم أواخر الكلمة شكلا واحدا حركة أو سكونا، مهما اختلفت العوامل الداخلة، وهو مأخوذ من لفظ البناء من المباني أو البنايات في الواقع، إذ المباني تلزم وتثبت على شكل واحد.[1]

2-أركان الإعراب: للإعراب أربعة أركان هي كالتالي:[2]

العامل: وهو الذي المسبب العلامة.

المعمول: وهو الذي وقع عليه فعل العامل، أو هي الكلمة التي ظهرت عليها العلامة الإعرابية.

الموقع: وهو الذي يحدد وظيفة مثل الفاعلية والمفعولية والظرفية وغيرها.

العلامة: وهي الأثر الظاهر أو المقدر وتكون بالحركات أو بالحروف.

3-الإعراب والبناء: أيهما الأصل؟

الوجه الأول الإعراب أصل للبناء: ذلك أن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء لأنها الأصل وهي المحتاجة للإبانة،[3] بخلاف الأفعال والحروف التي تلزم شكلا واحدا، فكانت الأولى بما ذكرنا أصلا والثانية.[4]

الوجه الثاني البناء أصل للإعراب: ذلك أن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها وحركات الإعراب تزول وتتغير والثابت أولى بأن يكون أصلا للمتغير.[5]

4-أقسام المعرب:

---

[1] ينظر: أسرار العربية، الأنباري.ص41.

2 التطبيق النحوي، عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص19.

[3] ينظر: أسرار العربية، الأنباري.ص46.

[4] ينظر: أسرار العربية، الأنباري.ص42.

[5] ينظر: أسرار العربية، الأنباري.ص42.

ينقسم المعرب إلى اسم متمكن[1] وفعل مضارع فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه،[2] والفعل المضارع هو غير المتصل بنون التوكيد أو نون النسوة.[3]

5-أقسامُ الاعراب بحسب ظهور الحركة آخر المعرب: ينقسم الإعراب حسب ما ذكرنا إلى ثلاثة: لفظي وتقديري ومحلي:

الإعراب اللفظي: وهو (أثرٌ ظاهرٌ فى آخر الكلمة يجلبه العامل)،[4] ويكون بالحركات أو فروعها. وهو يكون في الكلمات المعربة غير المُعتلّة الآخر.[5]

الإعراب المقدر: وهو بخلاف الأول (أثرٌ غيرُ ظاهرٍ على آخر الكلمة، يجلبه العاملُ)،[6] والسبب في ذلك ضعف آخر الكلمة وعدم قدرتها على تحمل حركة الإعراب كحال الكلمات المعربة المعتلّة الآخر بالألف أو الواو أو الياء أو بسبب عدم وضوح الحركة أو عدم مقدرتها على الظهور لسبب ما كحال اللفظ المحكي مفردا مثلا، وفي حال المضاف إلى ياء المتكلم لاشتغال المحل بالحركة المناسبة،[7] أو في وجود حرف جر زائد أو شبيه به يسبق الكلمة المعربة، كقولنا: رب ضارة نافعةٌ؛

---

[1] الاسم المتمكن هو الذي لا يختلط بالحرف، وهو الذي إذا نطقته جلب إلى ذهنك على الفور صورة الشيء الذي يدل عليه دون التباسه بحرف من الحروف؛ فأنت حين تقول: "رجل – كتاب – شجرة" فإن كل كلمة منها لا تشبه الفعل ولا الحرف بأي وجه من وجوه الشبه، وبخاصة في بنيتها. وهذا النوع من الأسماء هو الاسم المعرب، وكل واحد منها يسمى اسما متمكنا. التطبيق النحوي، ص21.

[2] ينظر: أسرار العربية، الأنباري.ص44.

[3] التطبيق النحوي، ص21.

[4] جامع الدروس العربية، ص22

[5] جامع الدروس العربية ،ج1، ص22.

[6] جامع الدروس العربية ،ج1، ص23.

7 يعربُ الاسمُ المضاف إلى ياء المتكلم (إن لم يكن مقصوراً، أو منقوصاً، أو مُثنى، أو جمع مذكر سالماً) – في حالتي الرفع والنصب – بضمةٍ وفتحةٍ مقدَّرتين على آخره يمنع من ظهورهما كسرةُ المناسبة، مثل "ربيَ اللهُ" و "أطعتُ ربي". أما في حالة الجر فيُعربُ بالكسرة الظاهرة على آخره، على الأصحّ، نحو "لزِمتُ طاعةَ ربي": هذا رأي جماعة من المحققين، منهم ابن مالك. والجمهور يرى أنه معرب في حالة الجر ايضاً، بكسرة مقدرة على آخره، لأنهم يرون ان الكسرة الموجودة ليست علامة الجر، وانما هي الكسرة التي اقتضتها ياء المتكلم عند اتصالها بالاسم، وكسرة الجر مقدرة. وقد رأى الغلاييني أن التقدير في حالة الجر هو من قبيل التكلف فحركة الجر ظاهرة. جامع الدروس العربية، ص22.

فالمبتدأ هنا مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد،[1] وهكذا فالحركةُ تكون مقدَّرةً لعدم قدرتها على الظهور.[2]

الإعراب المحلي:

وهو(تَغيّرٌ اعتباريٌّ بسبب العامل، فلا يكون ظاهراً ولا مقدَّراً)؛ ومجال الإعراب المحلي الكلمات المبنيّة، والجملِ المحكِّيةِ؛ فالأولى مثل قولنا: "جاء هؤلاء التلاميذُ، أَكرمتُ من تعلّمَ. وأَحسنتُ إلى الذين اجتهدوا. لم يَنجحنَّ الكسلانُ". فالمبني لا تظهر على آخره حركات الاعراب بحكم ثبات آخره على حالة واحدة، والمحكية كقولنا: (لا إله إلا الله خير) ما يقول مسلم؛ فجملة (لا إله إلا الله) تأخذ حكم الرفع لشغلها وظيفة المبتدأ، وهذا الحكم اعتباري؛ بمعنى أن حكم الرفع أخذته اعتباريا من مبتدأ والمبتدأ بطبيعة الحال مرفوع.[3]

6-علامات الإعراب: وللإعراب حالات أربع، لكل منها علامة خاصة، وهو ينقسم إلى إعراب بالحركات وإعراب بالحروف:[4]

الإعراب بالحروف:

1- الرفع وعلامته الضمة.

2- النصب وعلامته الفتحة.

3- الجر وعلامته الكسرة.

4- الجزم وعلامته السكون.

الإعراب بالحروف:

---

[1] التطبيق النحوي، ص33.

[2] ينظر: جامع الدروس العربية ،ج1، ص23.

[3] ينظر: جامع الدروس العربية، ص27-28.

[4] التطبيق النحوي، ص21.

ويكون ذلك في حالة التثنية والجمع؛ فالمثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء. وجمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء، والأسماء الستة ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، والأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها.

7-موقف بعض العلماء القدامى والمحدثين من ظاهرة الإعراب:

موقف قطرب محمد بن المستنير:

ينفي قطرب أن يكون الإعراب مرتبطا بالمعنى في اللغة فالإعراب حسب رأيه (دخل الكلام استحساناً؛ لأنَّ المتكلِّم يصل بعض كلامه ببعض وفي تسكين أواخر الكلم في الوصل كُلْفة فحرَّك تسهيلا على المتكلم)،[1] فالحركة تسهل عملية الوصل، وتجعل الكلام خفيفا على اللسان، وهذه علة وجود الإعراب حسبه.[2] لذا فهو من فعل المتكلم ولا علاقة له بنظام اللغة الطبيعي، بمعنى أن الإعراب حسبه ليس من خصائص اللغة الداخلية والأساسية التي لا يقوم المبنى أو المعنى بدونه.

وقد رد الأولون عليه بـ(أن الكلام لو لم يعرب لالتبست المعاني ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب زيد عمرو . وكلم أبوك أخوك . لم يعلم الفاعل من المفعول).[3]

موقف إبراهيم مصطفى:

من الذين ينفون دور الإعراب في التفريق بين المعاني إبراهيم مصطفى إذ يقول في كتابه إحياء النحو:(أما علامات الإعراب، فقل أن ترى لاختلافها أثر في تصوير المعنى، وقل أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع، ولو أنه تبع هذا التبديل في الإعراب تبديل في

---

[1] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، تح:غازي مختار طليمات ، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995، ص56.

[2] الكتاب : معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ص97

[3] الكتاب : معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ص97

المعنى، لكان هو الحكم بين النحاة فيما اختلفوا فيه، ولكان هو الهادي للمتكلم أن يتبع في كلامه وجها من الإعراب)[1].

إن اهتمام النحاة بالحركات الإعرابية –حسب إبراهيم مصطفى– اهتمام لا طائل ولا فائدة من ورائه، والتصور الذي وضعه –في رأيه– يمكن أن يجعل للحركات مجال تختص به وتعرف، وقد لخصه في الآتي:[2]

- إن الرفع علم الإسناد ودليل أن الكلمة يتحدث عنها.
- إن الجر علم الإضافة.
- إن الفتحة ليست بعلم على إعراب، إنما هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يختم بها العرب كلامهم.

موقف تمام حسان:

يتلخص موقف تمام حسان[3] في أن الحركات الإعرابية التي هي نتيجة اختلاف العوامل، قاصرة بمفردها عن تفسير المعاني النحوية،[4] لذا فـ(الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوالّ على المعنى, ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها عملًا يتسم بالكثر من المبالغة وعدم التمحيص).[5]

والإعراب حسبه قرينة من بين قرائن عديدة تتضافر مجتمعة لتحصيل المعنى، وكبديل اقترح تمام حسان فكرة القرائن التي قسمها إلى معنوية ولفظية،[6] يقول في سياق رفضه لنظرية العامل ومبينا أهمية فكرة القرائن التي اقترحها:(إذا كان العامل قاصرًا عن تفسير الظواهر النحوية

---

[1] إحياء النحو، 15ص

[2] ينظر: إحياء النحو، ص15.

[3] ينظر تفصيل ذلك في موقف العلماء من نظرية العامل في محاضرة العوامل.

[4] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص231–232.

[5] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص232.

[6] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، من ص191 إلى 240 .

والعلاقات السياقية جميعها, فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها, ولا تعطى للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام. فالقرائن كلها مسئولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى, ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنًى ما, وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي).

كما نجده يقول:(ومما نلاحظه جميعًا حين نستمع إلى نشرة الأنباء مثلًا أو إلى خطيب أو متكلِّم أو معلِّق أننا على رغم ما نسمعه في النشرة أو الخطبة أو الكلام أو التعليق السياسي من أخطاءٍ في الإعراب فإننا نفهم الكلام الذي يقال, ويستتبع ذلك بالضرورة أننا نفهم علاقات الكلمات بعضها مع بعض, لا فرق في ذلك بين أميّ منَّا ومثقَّف, فنعلم من قول المديح مثلًا: "أجمعت وكالات الأنباء على أن الصين الشعبية أجرت اليوم تفجيرًا نوويًّا" ندرك المعنى العام الذي ينبني على صلات الكلمات بعضها مع بعض دون الحاجة إلى التحليل, ودون الحاجة إلى دلالة العلامات الإعرابية؛ لأن قرائن أخرى قد أغنت عنها. ومن هذا نرى فداحة الخطأ الذي يمكن في اعتبار الحركات الإعرابية أهمّ ما في النحو العربي).[1]

[1] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص236.

المحاضرة الثانية عشر

نظرية العامل

تمهيد:

يقال في تعريف الإعراب: (هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا)، فماذا يقصد بالعوامل؟

1-العامل بين اللغة والاصطلاح:

العامل من العمل وهو الفعل في اللغة، عمل عملا أي فعل فعلا، وفي الاصطلاح (ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب)،[1] فنحن حين نقول: جاء زيدٌ، رأيت زيدًا، مررت بزيدٍ، نلاحظ أن لفظ (زيد) قد حصل له تغيير في الوظيفة وذلك التغيير كانت نتيجته ظهور العلامة الإعرابية التي هي الضمة في الجملة الأولى دلالة على الرفع على الفاعلية، والفتحة في الجملة الثانية دلالة على النصب على المفعولية ، والكسرة في الجملة الثالثة دلالة على الجر بالإضافة؛ فالتراكيب-كما يقرر علماء اللغة يوثر بعضها في بعضها الآخر، فوقع تسمية المؤثر الذي يغير أواخر الكلمات المتأثرة عاملا، والذي وقع عليه الأثر معمولا، والأثر الواقع عملا؛[2] وتلك الحركة الإعرابية هي علامة لوظيفة نحوية تسمى العمل؛ أي العمل الحاصل من تأثير العامل.

2-نظرية العامل الظهور والتطور:

يمكن التأريخ لبداية التفكير في العوامل -إن أردنا الإنصاف- بـ(تلك التساؤلات عن الحركات الإعرابية التي كشف عنها أبو الأسود الدؤلي ، ومن جاء بعده كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء ثم الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويشترك هؤلاء في أن كلا منهم يتأمل ما سمع عن العرب ويحاول أن يقدم تفسيرا يكشف به العامل في الرفع أو النصب أو الجر)[3]

---

[1] التعاريف، ص 498.

[2] الجمل، الجرجاني، مقدمة المحقق، ص (ح).

[3] الموجز، ص70-71.

هذا بشكل عام عن البدايات، أم النصوص المؤرخة لظهور نظرية العامل فقد رأى المهتمون بنظرية العامل وتأصيلها في التراث اللغوي العربي أن أول نص وصلنا عن العوامل هو لسيبويه[1] في مؤلفه الخالد الكتاب، حيث يقول عن أواخر الكلم من العربية أنها (تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرَّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب: فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف. وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب).[2]

وما ورد في الحقيقة عن سيبويه –على الأقل فيما نحن بشأنه– يرده العلماء إلى أستاذه الخليل، إذ ضم الكتاب خلاصة فكر الأستاذ وكثير من آراء التلميذ التي تمثلها خير تمثل، وقد رأى شوقي ضيف –فيما يخص نظرية العامل– أنه (كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل, ومد فروعها وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور, فقد أرسى قواعدها العامة ذاهبا إلى أنه لا بد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية)[3].

كما يضيف أن الخليل (هو الذي أعطى نظرية العوامل والمعمولات كل ما اتصفت به من حدة ومناهج صارمة في الحذف والتقدير)[4].

إذن لقد بدأت النظرية عربية أصيلة استخرجها العلماء بقرائحهم من اللغة ونظامها الطبيعي، وقد رأى بعضهم أن الفلسفة الكلامية دخلت النحو بعد ذلك، فسارت به إلى التعقيد

---

[1] ينظر: الجمل، الجرجاني، مقدمة المحقق، ص (ح).

[2] الكتاب، سيبويه ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ص2، ج1.

[3] المدارس النحوية، ص38.

[4] المدارس النحوية ص367.

والبعد عن المعنى الذي هو أهم ما فيه.[1] والمناظرة التي جرت بين الجرمي والفراء دليل على ذلك التأثير الفلسفي العنيف.[2]

3-أقسام العامل:

قسم النحاة العوامل إلى قسمين[3]: لفظية ومعنوية: [4]

العوامل اللفظية:

في شرحه لكتاب العوامل المائة للجرجاني يرى الشيخ خالد الأزهري أن العوامل اللفظية :(ما تعرف بالجنان، أي بالقلب، وتتلفظ باللسان، كمن وإلى في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة؛ فإن من وإلى عاملان لفظيان يعرفان بالقلب ويتلفظان باللسان)[5].

العوامل المعنوية:

ويرى الأزهري أنها:(ما تعرف بالجنان، ولا تتلفظ باللسان)،[6] بمعنى أن المعمول لا يتأثر بعامل لفظي مادي محسوس مرئي، إنما التأثر يدرك معنويا، ومعنى ذلك أن المعمول لا يتعلق به لفظ يؤثر به، إنما يكون مجردا من أي عامل لفظي، كالعامل في المبتدأ والخبر؛[7] فالمتكلم لم

---

[1] الجمل ، مقدمة المحقق، ص(ن).

[2] الموجز، ص71.

[3] هذه التقسيم للعوامل مثبت في كتاب العوامل المائة للجرجاني، وقد عدل عنه الجرجاني إلى تقسيم آخر في كتابه الجمل؛ حيث نجده وضع العوامل في ثلاثة أقسام: عوامل من الأفعال، وثانية من الحروف، وثالثة من الأسماء. ينظر: الجمل ، عبد القاهر الجرجاني، تح: علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، 1982، مقدمات التحقيق، ص8، وينظر الصفحات من 13 إلى 29 من الكتاب نفسه للاطلاع على التقسيم وتفاصيله.

[4] ينظر: العوامل المائة في أصول علم العربية ، عبد القاهر الجرجاني، شر: خالد الأزهري، تح: البدراوي زهران، ط2، دار المعارف، د-م، د-ت، ص84. وأسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995 ص78 وما بعدها.

[5] العوامل المائة في أصول علم العربية، ص84.

[6] العوامل المائة في أصول علم العربية، ص84.

[7] العوامل المائة في أصول علم العربية، ص84.

ينطق بالابتداء ولم يكن للسان فيه حظ؟[1] فذلك التجريد المذكور عامل معنوي يعرف بالقلب، ولا يتلفظ باللسان، وكعامل: يدرس في قولنا: محمد يدرس، إذ هو مجرد عن الناصب والجازم، وعلى ذلك فالعامل فيه معنوي يعرف بالقلب.[2]

وقد رأى الأنباري أن العامل المعنوي(لم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين... أحدهما وهو **الابتداء** والثاني **وقوع الفعل المضارع موقع الاسم** في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه موقع كاتب)، وقد وأضاف أبو الحسن الأخفش حسب قول الجرجاني (موضعا ثالثا وهو **عامل الصفة** فذهب إلى أن الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع وينتصب لكونه صفة لمنصوب وينجر لكونه صفة لمجرور وكونه صفة في هذه الأحوال معنى يعرف بالقلب ليس للفظ فيه حظ)[3].

وقد ذكر ابن الأنباري أن التعري جعل عاملا مع كونه عبارة عن عدم العوامل لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وإنما هي أمارات وعلامات.[4] كما رأى أن التعري يمكن أن يضم إلى العوامل اللفظية لأنه إذا كان وجود الشيء المادي أو اللفظي المؤثر يعد علامة على العمل فالنقيض الذي هو خلو المحل من ذلك المادي يعد من نفس جنس العوامل التي هي لفظية يقول:(فالعلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر لكنت تصبغ أحدهما مثلا وتترك صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر فتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملا).[5]

---

[1] فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة،ط1 ،2010، ص103.

[2] ينظر: العوامل المائة في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني، شرح المتن، شر: خالد الأزهري،ص84.

[3] أسرار العربية، ص78-79.

[4] ينظر: أسرار العربية، ص79.

[5] أسرار العربية، ص79.

كما أضاف بعضهم إلى حالات(الابتداء، الفعل المضارع المتجرد من الناصب أو الجازم، حالة الصفة) الفعل المضارع المجزوم الواقع في جواب الطلب نحو قوله تعالى {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ} (الأنعام:151) فالفعل (أتل): فعل مضارع مجزوم، والعامل فيه وقوعه في جواب الطلب، وهو أمر معنوي، وقد رأى من أضاف ذلك أن النزاع في ذلك الجزم الواقع قوي، ولو قال به قائل وثلَّث به لا مانع.[1]

إذن فالعوامل المعنوية على المشهور تقع في موضعين، أما العوامل اللفظية فهي كثيرة، وقد قسمها الجرجاني إلى سماعية وقياسية، هي كالتالي:

العوامل السماعية: وهي التي تحتكم في عملها إلى السماع دون الرجوع إلى قاعدة ما، وهي إحدى وتسعون عاملا موزعة على ثلاثة عشر نوعا هي كالتالي: [2]

1-حروف الجر.

2-حروف ناصبة للاسم ورافعة للخبر(إن وأخواتها المشبهة بالفعل).

3-حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر(ما ولا المشبهتان بليس).

4-حروف تنصب الاسم فقط (واو المعية مثلا).

5-حروف نصب الفعل المضارع(أن، لن ، كي...).

6-حروف تجزم الفعل المضارع(لم، لام الأمر...).

7-أسماء تجزم الفعلين على معنى إن(مثلا من في مثل :من تضرب أضرب).

8-أسماء تنصب أسماء نكرات على التمييز(نصب الأول للثاني في عشرون رجلا).

9-أسماء الأفعال، بعضها رافع والآخر ناصب(صه ناصبة، هيهات رافعة مثلا).

10- الأفعال الناقصة(كان وأخواتها).

11- أفعال المقاربة(عسى، كرب، أوشك...).

---

[1] ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1، 2010، ص103.

[2] العوامل المائة في أصول علم العربية، من ص87 إلى ص282.

12- أفعال المدح والذم(نعم، بئس).

13- أفعال الشك واليقين(حسبت، وجدت).

العوامل القياسية: وهي التي يستند عملها إلى قاعدة كلية وهي سبعة عوامل: [1]

- الفعل مطلقا.
- المصدر: إذ هو يعمل عمل فعله.
- اسم الفاعل: إذ هو يعمل عمل فعله المبني للمعلوم.
- اسم المفعول: إذ هو يعمل عمل فعله المبني للمجهول
- الصفة المشبهة: إذ هي تعمل عمل فعلها.
- المضاف: إذ يعمل عمل الجر.
- كل اسم تام مستغن عن الإضافة مقتض للتمييز((عندي) منوان سمنا).

3-أهم أصول نظرية العامل:

قسم العلماء العوامل إلى مادية ومعنوية، وقد رأينا تفصيلهم في ذلك، ولكنهم وضعوا لها أصولا أو مبادئ تعد بمثابة مسلمات لا يمكن الحياد عنها مهما اختلفت التوجهات والمدارس، فقد يختلف نحويان في عامل ما، لكنهم لا يختلفون أبدا في بعض الأصول التي نحن بصدد ذكرها؛ فهذه الأصول تعد بمثابة أرضية حوار للجميع، بحيث لا يمكن الحديث عن أي عامل من العوامل دون التسليم بها وقبولها. من بين الأصول نذكر على سبيل المثال:[2]

- حمل الأسماء على الأفعال في العمل؛ لأن الأصل فيها أنها معربة، وعمل بعضها أساسه شبهها بالأفعال أو الحروف.
- الفعل الجامد أضعف عملا من المتصرف.

---

[1] العوامل المائة في أصول علم العربية، من ص283 إلى ص311.

[2] ينظر: كتاب الجمل، مقدمة التحقيق، ص(ح، ط). وأصول النحو العربي، الحلواني، من ص 194إلى 201. وأصول النحو، محمد خان، 2003، جامعة بسكرة، من 88إلى 92، والموجز في أصول النحو، 67،68،69.

- وجوب تقدم العامل على معموله إذا كان ضعيفا، فإن كان قويا عمل متقدما ومتأخرا ، الأصل عدم الفصل بين العامل ومعموله، ولكن يمكن للفعل أن يتجاوز هذه القاعدة لقوته العاملية، وفي بعض الأسماء العاملة حملا عليه كالمصدر والمشتقات، أم الحرف فضعيف، لذا وجب عدم الفصل بينه وبين معموله.
- الأصل في العوامل العمل ولكن بعضها يلغى عمله كمثل قولنا: زيد ظننت قائم، فتأخر الفعل ظننت ألغى عملها.
- يمكن للكلمة أن تكون عاملة ومعمولة، كقولك: رأيت الضاربَ زيدا، فالضارب معمول رأى وعامل زيدا لكونها اسما فاعل، وهو يعمل عمل الفعل.
- كل معمول له عامل، فإن لم يكن ظاهرا أو موجودا وجب تقديره؛ فالحركة الإعرابية هي أثر لمؤثر موجود أو مقدر.
- على حسب العامل يتحدد المحل الإعرابي، فالعامل الرافع ينتج الرفع، والناصب ينتج النصب...، فمثلا تقدر الكسرة في آخر الاسم المقصور إذا سبق بحرف جر على سبيل المثال.
- يحذف العامل ويبقى عمله؛ ذلك أن العامل وإن حذف فتقديره يبقى موجودا؛ كالعامل في نصب المنادى.
- العامل المختص بالأفعال لا يعمل في الاسماء والعكس؛ فالفعل المسبوق بلام التعليل عامل النصب فيه أن مضمرة، وليس اللام، لأنها من عوامل الأسماء.
- لا يجتمع عاملان على معمول واحد، وهذه القاعدة تعرف في النحو بالتنازع في العمل، إذا لا يصح لهما العمل اللفظي معا، بل اللفظي لأحدهما والآخر يعمل معنويا، وشرطهما تقدمهما وتأخر ما يطلبانه من عمل.
- لا يجتمع معمولان لعامل واحد، وهذا أصل بناء باب الاشتغال، ومثاله قوله تعالى: (والشمس تجري لمستقر لها) فالعامل تجري رفع فاعله المضمر فقط، وأما الشمس فلا

يصح أن تعرب فاعلا لتجري وإلا حصل ما هو ممتنع أي اجتماع فاعلين لفعل واحد، لذا فالشمس مرفوعة هنا على الابتداء.

- غير العامل يعمل إذا شابه العامل؛ ومثال ذلك تشبيه ما الحجازية بليس في نفي الخبر في نفي الخبر.
- اللفظ لا يعمل في نفسه، فقد ذكر الكسائي أن المضارع ارتفع بحرف المضارعة، وحسب القاعدة هذا الرأي مردود؛ لأن ما ذكره جزء من اللفظ أي من الفعل المضارع.
- غير العامل يعمل إذا شابه العامل، ومثاله تشبيه ما بليس؛ في نفي الخبر في الزمن الحاضر.
- تكون لعامل منزلة بين منزلتين إذا كان له شبه من عاملين؛ ومثاله ليس التي شابهت كان في تقدم خبرها عليها لأنها فعل، وشابهت ما في نفي الحال لأنها حرف.

4-موقف العلماء قديما وحديثا من نظرية العامل:

موقف قطرب محمد بن المستنير:

يتلخص رأي قُطْرُب في (أن الإعراب دخل الكلام استحساناً لأنَّ المتكلَّم يصل بعض كلامه ببعض وفي تسكين أواخر الكلم في الوصل كُلْفة فحرَّك تسهيلا على المتكلم)،[1] فالحركة تسهل عملية الوصل، وتجعل الكلام خفيفا على اللسان، وهذه علة وجود الإعراب حسبه.[2] لذا فهو من فعل المتكلم ولا علاقة له بنظام اللغة الطبيعي، بمعنى أن الإعراب حسبه ليس من خصائص اللغة الداخلية والأساسية التي لا يقوم المبنى أو المعنى بدونه.

وقد رد الأولون عليه بـ(أن الكلام لو لم يعرب لالتبست المعاني ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب زيد عمرو . وكلم أبوك أخوك . لم يعلم الفاعل من المفعول).[3]

---

[1] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، تح:غازي مختار طليمات ، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995، ص56.

[2] الكتاب : معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ص97

[3] الكتاب : معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ص97

موقف ابن حزم:

من بين ما رفضه ابن حزم من أدبيات النحو العربي العامل، إذ الحركات التي قال النحاة بأنها بأثر من العوامل ما هي إلا تواضع من العرب عليها. يقول:(والعرب تعارفت على رفع كذا ونصب كذا وجر كذا، وليس ذلك أثراً من آثار العوامل، بل من عمل صاحب اللغة نفسه)[1].

فابن حزم لم ينفي دور الإعراب في التفريق بين المعاني ولكنه أنكر أن يكون ناتجا عن مؤثر أو عامل، والدليل على أنه لم ينفي قيمة الإعراب قوله:(لما فشا جهل الناس باختلاف الحركات التي باختلافها اختلفت المعاني في اللغة العربية، وضع العلماء كتب النحو...فكان ذلك معيناً على فهم كلام الله عز وجل وكلام نبيه (ص)[2]

موقف ابن مضاء القرطبي:

هاجم ابن مضاء القرطبي كثيرا من الأصول التي قام عليها النحو العربي، ظنا منه أن النحاة القدامى جانبهم الصواب في كثير من القضايا مما جعلهم يحملون النحو ومن يريد تعلمه فوق طاقته ، وبدل أن يحلوا ألغاز اللغة قاموا بتعسيرها. يقول في مقدمة كتابه الرد على النحاة: (قصدي في هذا الكتاب أن احذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه)،[3] كما رأى أن قول القدماء بالعوامل بنوعيها محض توهم منهم، يقول مفندا نظرهم: (من ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمراً) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب... وذلك بين الفساد). [4]

---

[1] النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي، نعمان بوقرة، **منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ،2004**، ص40.

[2] النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي، نعمان بوقرة– الجزائر ،

[3] الرد على النحاة.ابن مَضَاء القرطبي، تح: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1979،1، ص69.

[4] الرد على النحاة، ص69.

وهو يرى أن ابن جني وهو من هو يقول برأيه، وبالفعل فقد رأى ابن جني ذلك حيث يقول:(وإنما قال النحويّون عامل لفظيّ وعامل معنويّ ِليُرُوك أن بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرا قائم وبعضه يأتي عاريا من مصاحبه لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسِه لا لشئ غيرهِ وإنما قالوا لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح).[1] ولكن ابن جني يؤمن بالعامل ليس كمسبب للعمل بل كنظرية تعليمية تمكن صاحبها من الإمساك بناصية اللغة وقوانينها على الأقل ظاهريا.

وعلى الرغم من رفض تمام حسان للعامل كنظرية متكاملة إلا أنه انتقد ابن مضاء في أنه على الرغم بيانه فساد نظرية العامل بالحجج المنطقية ولكنه لم يأت بتفسيرٍ مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية واكتفى بالقول أن العامل هو المتكلم ونفى عن اللغة الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها ملبسا إياها لباسا فرديا.[2]

موقف إبراهيم مصطفى:

من المنكرين أيضا لدور العامل في إحداث الإعراب نجد إبراهيم مصطفى الذي نجد في كتابه إحياء النحو شديد التعرض لنظرية العامل، التي يرى أنها عقدت النحو وصعبت مسالكه فصار موحشا للدارسين، وما ذلك إلا لتأثرهم بالفلسفة وبعدهم عن الواقع اللغوي، يقول:(والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقررة لديها).[3]

فهو يرى أن المتكلم هو المحدث للإعراب، يقول عن النحاة :(رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاطراد؛ فقالوا: عرض

---

[1] الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار ،عالم الكتب – بيروت، ص109–110.

[2] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 185.

[3] إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، د–ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص33.

حادث لابد له من محدث، وأثر لابد له من محدث، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر؛ لأنه ليس حرا فيه يحدثه متى شاء. وطلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها)[1]. فالمتكلم حر لا يلزمه حسب رأيه شيء؛ فالإعراب ليس دالا على المعنى، ولو كان كذلك لكان فيصلا حين الاختلاف في تقدير حكم إعرابي، يقول:(أما علامات الإعراب، فقل أن ترى لاختلافها أثر في تصوير المعنى، وقل أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع، ولو أنه تبع هذا التبديل في الإعراب تبديل في المعنى، لكان هو الحكم بين النحاة فيما اختلفوا فيه، ولكان هو الهادي للمتكلم أن يتبع في كلامه وجها من الإعراب)[2].

إن اهتمام النحاة بالحركات الإعرابية –حسب إبراهيم مصطفى– اهتمام لا طائل ولا فائدة من ورائه، والتصور الذي وضعه يمكن أن يجعل للحركات مجال تختص به وتعرف، وقد لخصه في الآتي:[3]

- إن الرفع علم الإسناد ودليل أن الكلمة يتحدث عنها.
- إن الجر علم الإضافة.
- إن الفتحة ليست بعلم على إعراب، إنما هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يختم بها العرب كلامهم.

ويقول مهاجما نظرية العامل ومقللا من شأنها ونهوضها من جديد بعد كتابه إحياء النحو:(ومهما يكن استقبال الناس إياها، ومهما يتجهموا لها أو يبشروا بها، فلن يستطيع النحاة من بعد أن يركنوا إلى نظريتهم العتيدة السابقة:(نظرية العامل))،[4]ويقول أيضا:(لن تجد هذه النظرية من بعد، سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة. ومن استمسك بها فسوف يحس ما فيها من تهافت

---

[1] إحياء النحو، ص33.

[2] إحياء النحو، 15ص

[3] ينظر: إحياء النحو، ص15.

[4] إحياء النحو، الخاتمة، ص113

وهلهلة، وستخذله نفسه حين يبحث عن العامل في مثل التحذير والإغراء أو الاختصاص أو النداء، ثم يرى أنه يبحث عن غير شيء).[1]

وعلى هذا فتخليص النحو من هذه النظرية–حسبه– فيه خير كثير له ولمتعلميه. يقول:(تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها، هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعدما انحرف عنها آمادا، وكاد الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوة في الأداء، ومزية في التصوير)[2]

موقف تمام حسان:

يرى الأستاذ تمام حسان أن النحاة أكثروا الكلام عن العامل باعتباره تفسيرًا للعلاقات النحوية وسببا في اختلاف الإعراب وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي فالعامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجَّة لم يكن أكثر من مبالغة أدَّى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها.[3]

كما يرى أن الحركات الإعرابية التي هي نتيجة اختلاف العوامل، قاصرة بمفردها عن تفسير المعاني النحوية لأمور هي كما ذكرها بحرفها كالتالي:[4]

1- إن المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلّ بكثير جدًّا من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات, فهناك الإعراب بالحذف, والإعراب المقدَّر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل, وهناك المحل الإعرابي للمبنيات, والمحل الإعرابي للجمل, وكل هذه الإعرابات لا تتمُّ بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.
2- إننا لو افترضنا أن كل الإعرابات تَمَّت على أساس الحركة الظاهرة فلم يكن هناك إعراب تقديري ولا إعراب محلي, فإننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ عن أنَّ الحركة الواحدة تدل

[1] إحياء النحو، الخاتمة، ص114.
[2] إحياء النحو، الخاتمة،ص114.
[3] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص207.
[4] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص231–232.

على أكثر من باب واحد, ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس.

والخلاصة –حسبه– أن (الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوالّ على المعنى, ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها عملًا يتسم بالكثر من المبالغة وعدم التمحيص). [1]

وكبديل لفكرة العامل وما يتبعه من إعراب اقترح تمام حسان فكرة القرائن التي قسمها إلى معنوية ولفظية.[2] يقول:(إذا كان العامل قاصرًا عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها, فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالعدل بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها, ولا تعطى للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام. فالقرائن كلها مسئولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى)[3]

والاعتماد على القرائن في فهم التعليق النحوي حسب صاحبها ينفي عن النحو العربي:[4]

أ– كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق.

ب– كل جدل من نوع ما لَجَّ فيه النحاة حول منطقية هذا "العمل" أو ذاك, وحول أصالة بعض الكلمات في العمل وفرعية الكلمات الأخرى, وحول قوة العامل وضعفه أو تعليله أو تأويله مما ازدحمت به كتب النحو دون طائل يكون تحته. واختيار العمل بالقرائن بديلا عن العوامل يجعلنا نكتفي في تحليل الكلمات المعربة بقولنا: مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط, دون قولنا: مرفوع بكذا أو منصوب بكذا إلخ، بل يمكننا إذا أردنا أن نقول مثلًا: "مرفوع على الفاعلية" و"منصوب على المفعولية" وهلمَّ جرا.

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص232.

[2] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، من ص191 إلى 240 .

[3] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص232.

[4] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص232–233.

كما أن العمل بفكرة القرائن –كما يرى صاحبها– يترتب عنها فكرة أخرى تسمى "تضافر القرائن" فبعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس.[1]

موقف عباس حسن:

يرى عباس حسن أن الكلام كان كثيرا في القديم والحديث عن العامل وأثره السيء في النحو العربي، وفي الأساليب، وصياغتها، وفهمها. وما يسجل على تلك الآراء تحاملهم الشديد وأن الأحرى بهم الاتصاف بالاعتدال والإنصاف.

وقد بين الأستاذ أن أقوى ما وجه إلى نظرية العامل من نقد هو أن النحاة نسبوا إلى العامل إليه، وجعلوه مصدر الإعراب مع أنه قد يكون سببا في خفاء المعنى أو تعقيده حسب رأيهم، فالعامل حسبهم لا عمل له إنما مصدر كل فعل إعرابي هو المتكلم وحده. كما أن النحاة القدامى أصابهم التكلف والتعسف حسب ما يقولون؛ ودليل ذلك أنهم لما لم يجدوا ذلك العامل المزعوم ظاهرا بحثوا عنه وقدروه.

وقد دافع الأستاذ عباس حسن عن النحاة القدامى ورأى أنهم أبرياء مما قيل في حقهم، بل بالعمس من ذلك فهم أذكياء بارعون فيما قرروه بشأن نظرية العامل ؛ التي قامت حسب رأيه على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها.

وللتوضيح ساق الأستاذ مثالا نورده بحرفه، يقول:(ففي جملة مثل "أكرم محمود الضيف" نجد أنه ينسب إلى محمود فاعل الكرم. فبدلا من أن نقول: ينسب إلى محمود أنه فعل شيئا، هو: الكرم، أو: ينسب إلى محمود أنه فاعل الكرم– حذفنا هذه الكلمات الكثيرة واستغنينا عنها برمز صغير ويدل على القول، وذلك الرمز هو: "الضمة" التي في آخر كلمة: "محمود". فهذه الضمة على صغرها تدل على ما تدل عليه تلك الكلمات المحذوفة الكثيرة. وهذه مقدرة وبراعة أدت إلى ادخار الوقت والجهد باستعمال ذلك الرمز الاصطلاحي الذي دل على المعنى المطلوب بأخصر إشارة).

[1] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص233.

ومعرفة فاعلية محمود من كلمة قبله تسمى الفعل وذلك الأخير لا يمكن أن يوجد بنفسه؛ فوجود الفعل دل على وجود الفاعل، ووجود الفاعل يقتضي أن نعلنه، ونذيع أنه الفاعل. وطريقة الإذاعة قد تكون بكلمات أو برمز يغني عنها كالضمة التي اختارها النحاة واصطلحوا على أنها الرمز الدال، على الفاعلية.

وعلى هذا يكون الفعل هو السبب في الاهتداء أولا إلى الفاعل، ثم إلى وضع الرمز الصغير في آخره، ليكون إعلانا على أنه الفاعل . فالفعل هو السبب أيضا في ذلك الرمز وفي اجتلابه والإتيان به، فليس غريبا أن يقول النحاة، "إن الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل" لأنه السبب في مجيئه، ويسمونه من أجل ذلك: "عاملا"، فهي تؤدي ما تؤديه الكلمات المتعددة التي حذفت. وما يقال في الفاعل يقال في المفعول إذ الفعل هو الذي عمل فيه النصب وعلامة ذلك ظهور الفتحة على آخره، وهكذا كان الفعل هو الأصل في الإرشاد وفي الدلالة على الفاعل وعلى المفعول، والأصل أيضا في جلب العلامة الدالة على كل منهما، وسمي بذلك: "عاملهما.

ويخلص الأستاذ قائلا:(مما تقدم نعلم أن تلك العوامل بنوعيها ليست مخلوقات حية، تجري فيها الروح فتعمل ما تزيد، وتحس ما يقع عليها، وتؤثر بنفسها، وتتأثر حقا مما يصيبها، وتحدث حركات الإعراب المختلفة، فليس لها شيء من ذلك. إنما الذي يؤثر. ويحدث حركات الإعراب– هو المتكلم، وليست هي. ولكن النحاة نسبوا إليها العمل. لأنها المرشد إلى المعاني والرموز. وهي نسبة جارية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها. إذ هي السبب في الاهتداء إلى كشف المعنى المراد من الكلمة– كما أسلفنا– وإذا ثبت لها هذا فليس في اللغة مانع من نسبة العمل إليها، وتسميتها: "عاملا"... نعم لنظرية العامل بعض العيوب "كالتي نراها في باب التنازع، ولكنها يسيرة يمكن تداركها).

خاتمة

بعد الحمد الجزيل لله (عز وجل) أن يسر لنا ما كان نقول:

أن هذه المحاضرات وما فيها من جهد هي عمل بشري معرض للنقصان في المادة والفكر والتفسير، وعليه فالرجوع إلى مصادر البحث ومراجعه ليس ضروريا في هذه المحاضرات فقط، بل هو ضرورة يجب أن تكون ديدنا ومنهاجا للباحث، الذي لا يجب عليه أن يصدق ويؤمن بكل ما يقرأ ويسمع، ليكون بعد ذلك ببغاء وظيفته فقط ترديد ما يلقى إليه.

ونحن في ذلك نحتج بقول ابن الأنباري في بيانه الفائدة المبتغاة من أصول النحو حيث يقول عن علم أصول النحو:(وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب).

إن ما يقوله ابن الأنباري لا يسقط فقط على العلم الذي ذكره، بل على كل علم؛ إذا النظر في المعطيات الأولية لكل مسألة يجعل الناظر على بينة من كل ما ينظره ويقوله.

إن الباحث الحقيقي هو من يجعل للشك العلمي نصيبا في كل ما يقرأ، الباحث الحقيقي هو الذي يرجع إلى مصدر المادة التي يطالعها، ليتأكد أولا من صحتها، ثم بعد ذلك يطالع كل من قام بتفسير تلك المادة، مستوعبا ومقارنا ثم بعد ذلك مساهما برأيه فيها مساندا أو مضيفا أو مخالفا، ليستمع الجميع إليه بعد ذلك بكل عدل، لماذا؟ لأنه يعرف أصل ما يقول.

ولا سبيل للطالب أو الباحث الذي يطلب ذلك المجد والسؤدد العلمي الذي ذكرنا إلا التمسك بحبل المنهج العلمي السليم الذي يكون له دليلا في ذلك المنال الصعب، وإلا كان سلوكه يخبط خبط عشواء.

العلم طلبتي الأعزاء **إخلاص وجهاد وصبر**، ولعل ما نختم به ما ذكرناه قول الشاعر:

ومـــا نيل المطالب بالتمنـــــــي ولـــكن تـــــــؤخذ الدنيا غلابـــــا

وقول الآخر:

تجري الرياح كما تجري سفينتنا نحن الرياح و نحن البحر و السفنُ

إن الذي يـــــرتجي شيئاً بهمّتـهِ يلقاهُ لو حـــــــــاربَتْهُ الانسُ والجنُّ

فاقصد إلى قمم الاشياءِ تدركها تجري الرياح كمـــا رادت لها السفنُ

ربنـــا علمنا مـــا ينفعنا وانفعنا بمـــا علمتنا وزدنـــــا علما والحمد لله أولا وآخـرا

المصادر والمراجع العامة:

1-أثر الفقه وأصوله في الدرس النحوي، الشارف لطروش، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، العدد 5، 2006.

2-إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، د-ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

3-إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، أحمد عزو عناية ، دار الكتاب العربي، ط1، 1999.

4-أساس البلاغة، مصدر سابق، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1998.

5-أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995

6-أصول التفكير النحوي عند ابن جني، حسين علي حسين الفتلي، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، كانون أول، العدد 14، 2013.

7-أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ط1، دار غريب، القاهرة، 2007.

8-أصول الفقه الذي لا يسع الفقيهَ جهلُه، عياض بن نامي السلمي.

9-أصول النحو العربي، محمد خان، طبعة 2012.

10-أصول النحو، دراسة في فكر الانباري، محمد سالم الصالح، دار السلام.

11-الأصول في النحو، أبو بكر محمد ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

12-الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، ط4، 2009.

13-الأصول، تمام حسان.

14-الأغاني، أبي الفرج الأصفهاني، تحقيق : سمير جابر، ط2، دار الفكر، بيروت.

15-الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، د-ط، مطبعة الجامعة السورية، 1957.

16-الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تح: عبد الحكيم عطية، ط2، دار البيروتي، دمشق، 2006.

17-الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، محمود فجال، ط1، دار القلم، دمشق، 1989.

18-إكمال الأعلام بتثليث الكلام، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تح: سعد بن حمدان الغامدي، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1984.

19-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات ين الأنباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ط1، دار الفكر، د-م، د-ت.

20-الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، ط1، 2003،

21-البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عبد الحميد عمر، ط8، عالم الكتب، د-م، 2003.

22-البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، بيروت،1957

23-تاج العروس من جواهر القاموس. مرتضى الزبيدي.

24-التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، كتاب النكاح،

25-التطبيق النحوي، عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1999.

26-التعريفات ، الشريف الجرجاني ،تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت -لبنان،1983.

27-التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، ط1، دار الكتب العلمية، د-م، 2003.

28–تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزِي ،تر–تع: محمَّد سَليم النعَيمي،ط1، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، من 1979 – 2000 م

29–تهذيب اللغة، الأزهري.

30–التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر المعاصر , دار الفكر – بيروت , دمشق، ط1 ،1410، تح: محمد رضوان الداية.

31–جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تح: محمد صدوق الجزائري، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت، 2005.

32–الجمل ، عبد القاهر الجرجاني، تح: علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، 1982.

33–خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: محمد نبيل طريفي،اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ،1998.

34–الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4 .

35–الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق : محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

36–الخلاصة في معرفة علوم الحديث، الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، تح: أبو عاصم الشوامي الأثري، ط1،المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع – الرواد للإعلام والنشر، د–م،2009.

37–دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، ط2، المكتب الإسلامي– مكتبة دار الفتح، دمشق،1960.

38–دراسات في فقه اللغة، صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، ط1، 1960.

39–ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر، ابن خلدون، تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1988.

40–الرد على النحاة.ابن مَضَاء القرطبي، تح: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام،ط1979،1.

41-الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح، مازن المبارك، ط2، دار الفكر، دمشق، 1984.

42-سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي ابن القاصح العذري البغدادي، تح: علي الضباع ، ط3، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر، 1954.

43-الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت رقم 37، مطابع مقهوي، الكويت، 1984.

44-شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990.

45-طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف.

46-طبقات فحول الشعراء ،محمد بن سلام الجمحي، تح:محمود محمد شاكر، د-ط، دار المدني - جدة، د-ت.

47-العدد في اللغة، علي بن إسماعيل بن سيده النحوي اللغوي، تح: عبد الله بن الحسين الناصر،عدنان بن محمد الظاهر، ط1، 1993،

48-علم القراءات :نشأته-أطواره- أثره في العلوم الشرعية، نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، ط1، مكتبة التوبة، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2000.

49-علم اللغة العربية، محمود فهمى حجازى دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

50-العوامل المائة في أصول علم العربية ، عبد القاهر الجرجاني، شر: خالد الأزهري، تح: البدراوي زهران، ط2، دار المعارف، د-م، د-ت.

51-العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

52–غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي، تق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 2004 .

53–فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1، 2010.

54–في أصول النحو، سعيد الأفغاني، د–ط، المكتب الإسلامي، بيروت،1987.

55–القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ، تح: مكتب تحقيق التراث بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي ط3، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2005.

56–القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، محمد حبش، ط1، دار الفكر، دمشق، 1999.

57–قياس الطرد، المفهوم والتطبيق، معن عبد القادر بشير، مجلة التربية والعلم، المجلد 12، العدد 2، 2005.

58–القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، ط1، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1995.

59–القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، ط1، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1995،

60–الكتاب، سيبويه ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.

61–اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، تح:غازي مختار طليمات ، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995.

62–لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري،ط1، دار صادر، بيروت.

63–اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان.

64-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، د-ت، د-ط، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،1999.

65-المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ،تح: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.

66-مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تح : محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، د-ط،1995

67-المخصص، ابن سيدة، تح: خليل إبراهم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت،1996.

68-المدارس النحوية، شوقي ضيف، د-ط، دار المعارف، د-م، د-ت.

69-مدخل إلى أصول النحو، محمد خان، د-ط، دار الهدي ، عين مليلة -الجزائر 2003.

70-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1958.

71-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

72-مسند الإمام أحمد بن حنبل ،أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تح: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، د-م، 2001.

73-معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ص97 النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي، نعمان بوقرة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ،2004.

74-معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي، ط2، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع،1988.

75-معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي، تح: محمد إبراهيم عبادة، ط1، مكتبة الآداب – القاهرة / مصر،2000.

76–مفاتيح العلوم، المؤلف: محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي ،تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2.

77–المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهانى، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق – بيروت، ط1، 1412 هـ

78–المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي طبع مطابع الاهرام التجارية، القاهرة ، 1994،

79–مقدمات في علم القراءات ، محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكرى، محمد خالد منصور،ط1، دار عمار، عمان الأردن، 2001.

80–من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس،ط3،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966.

81–من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، د–ط، مكتبة الفلاح، د–م، د–ت.

82–المنهاج في الحكم على القراءات، إبراهيم بن سعيد الدوسري ،ط1، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، 2003.

83–الموجز في أصول النحو، أحمد الشايب عرباوي، ط1، مطبعة مزوار، الوادي– الجزائر، 2019،

84–موسوعة علوم القرآن، عبد القادر محمد منصور، ط1، دار القلم العربي، حلب،2002 .

85–نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة الشيخ محمد الطنطاوي،ط2، دار المعارف.

86–النشر في القراءات العشر، محمد شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تح: علي محمد الضباع، د–ط، المطبعة التجارية الكبرى، د–م، د–ت.

الفهرس

مقدمة..... أ

المحاضرة الأولى: **مدخل: أصول النحو(المصطلح والمفهوم)** **ص03**

المحاضرة الثانية: **أصول النحو 1: النشأة والمرجعيات**..... **ص09**

المحاضرة الثالثة: **أصول النحو 2: المؤلفات الأولى في أصول النحو**..... **ص12**

المحاضرة الرابعة: **السماع مفهومه وشروطه**..... **ص16**

المحاضرة الخامسة: **السماع ومصادره 1: القرآن والحديث الشريف**..... **ص26**

المحاضرة السادسة: **السماع ومصادره 2: كلام العرب** **ص55**

المحاضرة السابعة: **القياس النحوي وأركانه 1:المقيس عليه والمقيس**.....**ص63**

المحاضرة الثامنة: **القياس النحوي 2: العلة النحوية والحكم**..... **ص83**

المحاضرة التاسعة: **استصحاب الحال** **ص94**

المحاضرة العاشرة: **الإجماع** **ص97**

المحاضرة الحادية عشر: **ظاهرة الإعراب**..... **ص102**

المحاضرة الثانية عشر: **نظرية العامل** **ص109**

خاتمة.....**ص124**

المصادر والمراجع العامة..... **ص126**

والحمد لله رب العالمين